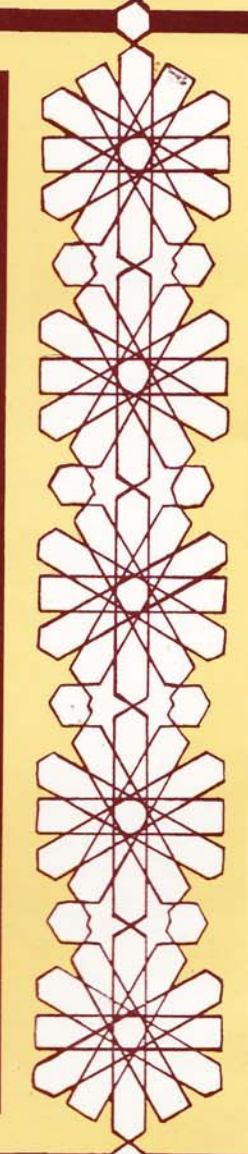




منشورات مجمع اللغة العربية الأردني



تيسير العربية بين القديم والحديث

تأليف

الاستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة
رئيس مجمع اللغة العربية الأردني



منشورات مجمع اللغة العربية الأردني

تيسير العربيّة بين القديم والحديث

تأليف

الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة
رئيس مجمع اللغة العربية الأردني

الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

«تمهيد»

منذ سنين عديدة، والذهن مشغول بقضيتين أساسيتين من قضايا لغتنا العربية، دراسة وتمحيصا وتأملا. فالأولى منهما تكمن في قضية تعريب جميع العلوم والفنون والتقنيات الحديثة، وجعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع مراحله وفي جميع مجالات المعرفة، وتلّمس الوسائل العملية كي تصبح لغتنا لغة التقنيات الحديثة، ولغة التدريس الجامعي والبحث العلمي في العلوم المادية والانسانية وبخاصة في علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا وفي كليات الطب والهندسة والصيدلة والزراعة... إذ لا نهضة لأمتنا ولا مشاركة أصيلة ومبدعة في الحضارة الحديثة إلا من خلال لغتنا العربية، ولا نعلم أنّ لنا لغة غير اللغة الفصيحة، لغة القرآن الكريم، التي تمتد جذورها في أعماق التاريخ، وهي نامية ومزدهرة كما يستبين ذلك في تراثنا العربي الاسلامي الضخم.

وأما القضية الأخرى، فتكمن في تلمس أسباب ما نعانيه، نحن العرب، من مظاهر ضعفنا في لغتنا، وحاجتنا الماسة إلى نهضة لغوية شاملة تكون أساسا لنهضة أمتنا ووحدتها.

وقد قامت حول هذا الموضوع الأخير دراسات وعقدت ندوات علمية متميزة لمناقشته، وأخصّ بالذكر منها، الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعمان، في الفترة من الثاني حتى السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧٤. وكذلك الندوة القيمة التي عقدها اتحاد المجامع اللغوية في مجمع اللغة العربية الأردني بعمان سنة ١٩٧٨.

فإذا ما انطلقنا من الواقع المرّ الذي تتخبط فيه أمتنا في جميع أقطارها، نجد أن القضية اللغوية، تحتل مكانة رئيسة بين قضايا أُمتنا في جهادها، من أجل التحرر من التبعية السياسية والفكرية، وعدم الرضوخ للقوى الاستعمارية المهيمنة على مصائر

الشعوب والأمم في العصر الحديث، ومن اجل اجتياز حالة التمزق السياسي والاجتماعي والثقافي، وحالة التخلف العلمي والتقني، إلى حالة فرض سيادتها في أوطانها ومشاركتها الأصيلة والمبدعة في بناء الحضارة الحديثة.

فإذا ما تلفتنا حولنا، نجد الضعف مستشريا باللغة العربية. فهذا الطالب العربي يدرس اثنتي عشرة سنة مثلا، لغةً ونحواً وصرفاً من بين مواد أخرى يدرسها جميعا بالعربية، إذا استثنينا اللغة الأجنبية، كما هو الحال في الأردن وفي معظم الأقطار العربية، ومع ذلك فإن هذا الطالب في غالب الأحيان لا يستطيع أن يعبّر عن نفسه كتابة أو شفاها، بلغة عربية سليمة، وخالية من الأخطاء الفاحشة. وكذلك الحال بين عامة المثقفين، وفي وسائل الاتصال الجماهيرية، من إذاعة مسموعة ومرئية وصحف ومجلات ... وغيرها ... إذ لا تكاد اللغة المحكية والمكتوبة، في أحسن أوضاعها، تخلو من مثل هذه الأخطاء النحوية واللغوية المشينة.

وقد صاحب هذا الوضع اللغوي، ما أشاعته كثير من المصادر والمؤسسات الأجنبية والمحلية عن صعوبة اللغة العربية ومشكلاتها التي لا سبيل لتذليلها، متمثلة بالدرجة الأولى في نحوها وصرفها وكتابتها ...

ونحن لا نشك مطلقا في أن لغتنا العربية، تواجه مشكلات في العصر الحديث، هذا العصر، الذي يتصف بتفجر المعرفة في جميع مجالاتها، ويتميز بهذا التسارع الضخم في تطور العلوم على الأرض، بل في الفضاء الخارجي.

وإذا أمعنا النظر في هذه القضية، وجدنا أنها قضية الأمة العربية، شعوبا وأفرادا، علماء وساسة، وليست قضية تتعلق بجوهر اللغة من حيث هي لغة. فقد اجتازت اللغة العربية مرحلة التجربة في تاريخها العريق، وبرهنت على قدرتها الفائقة على استيعاب حصيلة ما وصل إليه الفكر الإنساني من معارف. وكانت اللغة العالمية الاولى للعلوم والفنون لعدة قرون ...

ومن قضايا اللغة العربية التي استحوذت على اهتمام الدارسين قديما وحديثا، قضية دراسة قواعد العربية، نحوا وصرفا. فقد تشعبت الآراء والاتجاهات في هذا الموضوع الأساسي.

فمنذ مطلع هذا القرن، ولا سيما منذ الثلاثينات والأربعينات، ظهرت دراسات مهمة تناولت النحو ... من وجوه متعددة، وفي مسالك مختلفة ... بعضها يقول باحياء النحو، وبعضها ينادي بتسهيله، وأخرى تقول بتيسيره وتجديده ... الخ.

وقد وقفت مليا، دارسا ومتأملا كثيرا من هذه الدراسات المهمة، سواء أكانت في المجال التطبيقي أم في المجال النظري فيما يخص قواعد اللغة ومصطلحاتها وقوانينها.. وقد استحقت هذه الدراسات جميعها الثناء على ما بذل فيها من جهد وما احتمل فيها من صبر يمتد عند بعض مؤلفيها الى سنين طويلة، خدمة لهذه اللغة التي شرفها الله بأن جعلها لغة الوحي، لغة التنزيل العزيز.

وعلى الرغم من ذلك كله، فان قضية تعلم العربية السليمة وتعميمها في جميع الأوساط، واشاعة استعمالها بمستوياتها المتعددة، كتابة ومخاطبة، ما زالت قائمة، وتحتاج إلى مزيد من الدراسات والندوات العلمية المتخصصة.

وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن اللغة العربية قد نالت بنحوها وصرفها وبيانها ومعانيها من اهتمام الدارسين عبر القرون، ما لم تنله أية لغة في العالم. وذلك لكونها لغة القرآن الكريم، وما ترتب على ذلك من القراءات القرآنية والتفسير والحديث، ونشوء المذاهب والفرق، فضلا عن الجوانب الأدبية والحضارية الأخرى لدولة الخلافة التي امتدت من مشارف الصين شرقا الى قلب أوروبا غربا لعدة قرون...

ولذا فان جميع هذه الدراسات الحديثة قد نهلت من المصادر التراثية، فاتكأ بعضها على مذهب نحوي بعينه، وراوح بعضها الآخر بين مذاهب مختلفة، سواء أكان ذلك في التفسير والتعليل، أم في استخدام مصطلحات نحوية بعينها دون أخرى...

وان ما يثار حول قواعد العربية، نحوها وصرفها، ومعانيها وبيانها، وقضايا تعلمها واشاعتها، صعوبةً وسهولةً، يسوّغ لي الوقوف عند هاتين الروايتين، وكلتاهما لم تتجاوز عصر الازدهار العلمي والحضاري في القرن الرابع الهجري.

فالرواية الأولى يوردها ابن النديم في كتابه الفهرست: «قال محمد بن زكريا الرازي، قصدني رجل من الصين، فأقام بحضرتي نحو سنة، تعلّم فيها العربية، كلاما وخطا، في مدة خمسة أشهر، حتى صار فصيحا حاذقاً، سريع اليد. فلما أراد الانصراف الى

بلده قال لي قبل ذلك بشهر: اني على الخروج، فأحب أن يُمْلى علي كتب جالينوس الستة عشر لأكتبها. فقلت: لقد ضاق عليك الوقت، ولا يفي زمان مقامك لنسخ قليل منها. فقال الفتى: أسألك أن تهب لي نفسك مدة مقامي، وتملي علي بأسرع ما يمكنك، فاني أسبقك بالكتابة. فقدمت الى بعض تلاميذي بالاجتماع معنا على ذلك. فكنا نملي بأسرع ما يمكننا، فكان يسبقنا، فلم نصدقه الا في وقت المعارضة، فانه عارض بجميع ما كتبه. وسألته عن ذلك فقال: إن لنا كتابة تعرف بالمجموع، وهو الذي رأيتم. إذا أردنا أن نكتب الشيء الكثير في المدة اليسيرة كتبناه بهذا الخط، ثم إن شئنا نقلناه إلى القلم المتعارف والمبسوط.»(١).

هذه حادثة يرويها ابن النديم، ولا شك أن لذلك دلالته، سواء أكانت هذه الرواية قد وقعت على وجه الحقيقة والدقة أم كان فيها شيء من التزيد، فضلا عن أنها تروى عن محمد بن زكريا الرازي. وقد أورد ابن النديم هذه الرواية في حديثه عن الكتابة الصينية، تحت عنوان «قلم الصين»، كي يشير إلى هذا النوع من الكتابة الذي كان يحذقه الصينيون إذ ذاك، والذي أطلق عليه بالعربية اصطلاحا لفظة «المجموع»، والمعروف في الوقت الحاضر بكتابة «الاختزال». أقول من الواضح أن هدف الرواية يتجه الى الحديث عن هذا النوع من الكتابة «المجموع»، وليس لهذه الظاهرة غير المألوفة عن تعلّم اللغة العربية كلاما وخطا في مدة خمسة أشهر، إذ لم تمض على المتعلم سنة حتى أصبح فصيحا حاذقا سريع اليد. ولا شك أن حديث محمد بن زكريا عن الوقت، وتحديده للمدة بخمسة أشهر، يدل بوضوح على اطراء هذا الشيخ لتلميذه الصيني، ولكنه على كل حال ليس بالشيء الفريد أو النادر، وإلا لما ذكرها في معرض حديثه عن هذا النوع العجيب من الكتابة، الذي أطلق عليه بالعربية اسم «المجموع». وقد توحي لنا هذه الرواية بأن الشيخ أحّب أن يتعلم هذه الكتابة، إذ يقول الرازي في تمام روايته: «وزعم أن الإنسان الذكي السريع الأخذ والتلقين، لا يمكنه أن يتعلم ذلك في أقل من عشرين سنة».(٢).

---

(١) ابن النديم، الفهرست، ص ٣١.

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص٣١

ليس من شأننا في هذا البحث مناقشة هذه الرواية. فالبحث عن مصطلح« المجموع » ربما يقودنا الي البحث في موضوعات الحساب والهندسة والفلك من حيث الرموز ودلالاتها... ونحن إذ نشعر من هذه الرواية أن الرازي لم يقتنع بمدة« العشرين سنة » ، فاننا لا نجد تناقضا بين قوله :« قصدني رجل من الصين» وقوله في سياق الرواية« فقال الفتى ...» إذ اللفظة الأخيرة مشتقة من « الفتوة » بدلالاتها المعروفة في ذلك العصر ، غير موحية بالعمر الزمني ، وإلّا لما جاز أصلا أن يدعيها التلميذ الصيني أمام شيخه ...

وإن هذا كله ليجيز لنا القول بأن الأعاجم كانوا يتعلمون العربية ويحذقونها كلاما وخطا وفصاحة في مدة قليلة ، ناهيك عن المدة التي يحتاج إليها أبناء العربية لتعلّم الكتابة والقراءة .

أما القضية الأخرى التي أوّد الوقوف عندها ، فهي : ما يروى عن ابن خالويه الذى كان يحضر مجالس سيف الدولة الحمداني . ومفادها أن رجلًا قال له : أريد أن أتعلّم من العربية ما أقيم به لساني . فقال : أنا منذ خمسين سنة أتعلم النحو ، ما تعلمت ما أقيم به لساني .(١)

هذا مع العلم أن ابن خالويه كان من أعلام القرن الرابع الهجري ، وهو على حدّ تعبير السيوطي :« كان أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب . وكانت الرحلة إليه من الآفاق » . ونحن لا نريد هنا أن نناقش ، فيما إذا كانت هذه الحادثة قد وقعت أم أنها كانت على سبيل النكتة والمجاز ، وأن عدد السنين هذه كانت على سبيل إفادة معنى الكثرة... ولكن الذي لا شك فيه أن لهذه الحكاية دلالتها ، وأن أقربها إلى الفهم والادراك هو أن دراسة النحو على منوال ما ذهب اليه ابن خالويه ، وعلى سبيل أن يكون مهنة يمتهنها العالم ، لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة اللسان والتعبير بلغة عربية صحيحة وسليمة ...

---

(١) بغية الوعاة ، ج ١ ص ٥٢٩

وعلى كلّ حال، فإننا لانستطيع أن نأخذ مثل هذه الحكايات، إذا كانت قد وقعت حقيقة، بمعزل عن الظروف التي تحيط بها، وعن العوامل النفسية والاجتماعية التي تتحكم بهؤلاء العلماء، الذين جعلوا من علم النحو، بجزئياته وشوارده وغريبه، مهنة لهم في معاشهم. وربما كان من المفيد أن نورد قصة ابن خالويه ذاته في أحد المجالس العلمية التي كانت تعقد في حضرة سيف الدولة الحمداني. إذ يروى أن سيف الدولة سأل جماعة من العلماء بحضرته ذات ليلة، عما إذا كانوا يعرفون اسما ممدودا، جمعه مقصور، فأجابوا بالنفي. فسأل ابن خالويه عن رأيه، فأجاب بأنه يعرف اسمين، ولن يخبره بهما إلا إذا أعطاه ألف درهم لئلا تؤخذ بلا شكر، وهما: صحراء وصحارى، وعذراء وعذارى.

فلما كان بعد شهر، أصاب ابن خالويه حرفين آخرين هما: صَلْفاء وصلافى – وهي الأرض الغليظة – وخبراء وخبارى – وهي أرض فيها نُدُوَّة –، ثم بعد عشرين سنة وجد كلمة أخرى هي سَيْئاء وسيائى، وهي الأرض الخشنة...»[1]

وثمة روايات كثيرة في هذا الباب، مما كان يجرى في المجالس العلمية من مناظرات ومحاورات. وعلى كلّ حال، فنحن نرى من خلال هاتين الحكايتين اللتين أوردناهما: الأولى عن تعلم الطالب الصيني اللغة العربية في خمسة أشهر، والثانية عن إجابة ابن خالويه أنه منذ خمسين سنة يتعلم النحو، فما تعلم ما يقيم به لسانه. إن هاتين الحكايتين تضعان الباحث الحديث بصورة شاملة أمام قضية اللغة العربية، والمشكلات التي تجابه الطالب العربي والأعجمي في تعلمها.

ألا نرى الطالب العربي في العصر الحديث، يدرس العربية سنين طويلة، وبعد ذلك كله نراه عاجزا عن إقامة لسانه والتعبير عن أفكاره بلغة صحيحة سليمة خالية من اللحن والأخطاء الفاحشة..؟ أليست القضية اللغوية من القضايا الكبرى التي تمسّ جوهر وجود الأمة، وهي الوسيلة الوحيدة للتقدم العلمي والمشاركة الأصيلة والمبدعة في بناء الحضارة الانسانية؟

---

(١) بغية الوعاة، ج ١ ص ٥٣٠

ومن هنا نجد لزاما علينا العودة إلى جذور هذه القضية في تاريخها الطويل، عبر القرون، ومن خلال هذا التراث الضخم الذي نشأ في خدمة لغة القرآن الكريم، لغة العروبة والاسلام.

ونحن في هذا البحث لا نريد أن نقف طويلا عند موضوع تاريخ نشأة قواعد العربية وأصولها. فهو على أهميته، ما زال غامضا، يحتاج الى دراسات علمية متخصصة، ربما شملت علوم العرب ومعارفهم في الجاهلية وصدر الاسلام، وبخاصة فيما يتعلق بتعلم القراءة والكتابة. فإن ما يتوافر لدينا من معلومات حول نشأة قواعد العربية، وبخاصة نحوها وصرفها، لا يتعدى بعض الروايات عن أبي الأسود الدؤلي وعن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه... ثم لا نلبث أن نرى سيبويه يضع النحو كاملا ومتكاملا لأول مرة في تاريخ العربية...

فالنظرة الفاحصة لا تستطيع أن تتقبل أن سيدنا عليا رضي الله عنه، أو أن تلميذه أبا الأسود الدؤلي، قد ابتدعا هذا العلم ومصطلحاته من العدم، ولا أن النحو يولد كاملا في «كتاب» سيبويه، فإن ذلك يخالف نواميس الحياة... فنحن نجهل مثلا المراحل التي مرّت بها لغتنا العربية، ولا نعرف عنها شيئا تقريبا، الا وهي لغة كاملة، وفي الذروة من الدقة والإحكام والبيان في الشعر الجاهلي الذي وصل إلينا ثم في لغة القرآن الكريم في بيانه واعجازه... ونحن أيضا نجهل المراحل التي مرّ بها النحو، سواء أكان ذلك في مصطلحاته التي تتضارب الروايات في نشأتها، أم في وضعه كاملا ومتكاملا لأول مرة على يدي سيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد.

فالوقوف عند أي مصدر من المصادر الأساسية في هذا المجال، يوضح لنا مدى الابهام والشك الذي يكتنفُ نشأة النحو. ولنقف قليلا عند ابن النديم في فهرسه إذ يقول: «قال محمد بن اسحق: زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وقال آخرون: رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال الليثي. قرأت بخط أبي عبد الله بن مقلة عن ثعلب أنه قال: روى ابن لهيعة عن أبي النضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها، وأحد القراء. وكذا

حدثني الشيخ أبو سعيد رضي الله عنه. وحدثني أيضا قال: كان نصر بن عاصم الليثي أحد القراء والفصحاء، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والناس.[1]

ففي هذا النص وحده روايات متعددة عن أول من وضع العربية أو رسم النحو. وأن في رواية ابن اسحق عن زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ما يوحي بالشك، فضلا عن وجود علماء آخرين يقولون غير ذلك.

ويكاد ابن فارس يتفرد في كتابه الصاحبي بالحديث عن أن وضع العربية أو رسم النحو يعود الى تاريخ بعيد، سابق لأبي الأسود الدؤلي وصدر الاسلام. يقول الصاحبي: «وزعم قوم أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها (ن، ص، ألم...).[2] وأنهم لم يعرفوا نحوا ولا إعرابا ولا رفعا ولا نصبا ولا همزا. قالوا: والدّليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل له: «أتهمز اسرائيل؟» فقال: «اني اذا لَرَجُلُ سوء» قالوا: وانّما قال ذلك لأنه لم يعرف من الهمز الا الضغط والَعصْرَ. وقيل لآخر: «أتجرُّ فلسطين؟» فقال: إني إذاً لغويّ.» وسُمِع بعض فصحاء العرب يُنشد:

نَحْنُ بني عَلْقَمَةَ الأخْيارا

فقيل له: «لم نصبت بني؟ «فقال: «ما نصبته». وذلك أنه لم يعرف من النصب الا إسناد الشيء. قالوا: وحكى الأخفش عن أعرابي فصيح، أنه سئل أن ينشد قصيدة على الدّال، فقال: «وما الدّال؟...»[3]

وعلى الرغم من أن ابن فارس ينطلق في كل ذلك من مذهبه بالقول بالتوقيف في نشأة

---

(١) ابن النديم، الفهرست، ص ٦٥

(٢) زيادة من عندنا للتوضيح.

(٣) الصاحبي، ص ٣٥

اللغة، الا أننا نجد فيما يعرضه من مناقشة وتحليل من خلال النصوص القرآنية ما يستحق التأمّل والتفكير. إذ يجيب عن ذلك في موضع آخر فيقول: «فأمّا من حُكي عنه من الاعراب الذين لم يعرفوا الهمز والجرّ والكاف والدّال، فاننا لم نزعم أن العرب كلّها - مدرا ووبرا - قد عرفوا الكتابة كلّها، والحروف أجمعها. وما العرب في قديم الزمان الا كنحن اليوم. فما كلٌ يعرف الكتابة (والخطّ) والقراءة. وأبو حيّة[1] كان أمس، وقد كان قبله بالزّمن الأطول من يعرف الكتابة ويخطّ ويقرأ. وكان في أصحاب رسول الله -ﷺ- كاتبون، منهم أمير المؤمنين علي -صلوات الله عليه- وعثمان وزيد وغيرهم...»[2]

وبعد أن يورد ابن فارس روايات تفيد أن كتّاب الوحي كانوا على علم بقواعد الكتابة ومعرفة الحروف، يقول: «والذى نقوله في الحروف، هو قولنا في الاعراب والعروض. والدليل علي صحة هذا وأن القوم قد تداولوا الإعراب، أنا نستقرى قصيدة الحطيئة التي أولها:

شاقتك أظعان لليلى دون ناظرة بواكر

فنجد قوافيها كلّها عند الترنّم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا علم الحطيئة بذلك، لأشبه أن يختلف إعرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقا من غير قصد لا يكاد يكون.»[3] ويوضح ابن فارس مذهبه في نشأة النحو والعروض، فيقول: «فان قال قائل: فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أوّل من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إنّ هذين العِلمين قد كانا قديما، وأتت عليهما الأيّام، وقلاّ في أيدي الناس، ثم جدّدهما هذان الإمامان. وقد تقدم دليلنا في

---

(١) يشير الى ابي حيّة الهيثم بن الربيع النمّيري العامرى القيسي. كان يروى عن الفرزدق وكان **متهماً** بالكذب انظر الأغاني ج ١٦ ص ٣٠٧-٣١٠ ج ١٨ ص ٢٠٣-٢٠٤

(٢) الصاحبي، ص ٣٦.

(٣) الصاحبي، ص ٣٨

معنى الإعراب. وأما العروض فمن الدّليل على أنه كان متعارفا معلوما، اتفاق أهل العلم على أن المشركين لما سمعوا القرآن قالوا: (أو من قال منهم): إنه شعر. فقال الوليد بن المغيرة، منكرا عليهم: «لقد عرضت ما يقرؤه محمد على أمراء الشعر، هزجه ورجزه وكذا وكذا... فلم أره يشبه شيئا من ذلك. أفيقول الوليد هذا وهو لا يعرف بحور الشعر؟! وقد زعم ناس أنّ علوما كانت في القرون الأوائل والزمن المتقادم، وأنها درست وجدّدت منذ زمان قريب، وترجمت وأصلحت منقولة من لغة الى لغة...»[1]

ونحن إذا وضعنا جانبا مذهب ابن فارس وقوله «بالتوقيف» في نشأة اللغة، فان الباحث في نشأة النحو وعلوم العربية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار رأي الصاحبي الذى يذهب الى أن أبا الأسود قد جدّد العربية ولم يكن أول من وضعها، وأن الخليل قد أحيا العروض ولم يكن أول من قال فيه... ولكن الى أي حد يُمكن مسايرة هذا الرأي؟ فإن البحث العلمي حول هذه الحلقة المفقودة هو الذي يمكن أن يجيب عن مثل هذه التساؤلات... وربّما كان من الصواب أن يرتبط مصطلح «النحو» بالنشأة الاسلامية لهذا العلم، وأن هذا المصطلح قد ارتبط بأبي الأسود الدؤلي الذى نحا فيه نحو شيخه الامام علي رضي الله عنه، فسمى هذا العلم نحوا، كما تواترت به الروايات. ومن هذه الروايات قول ابي جعفر بن رستم الطبري: «انما سمي النحو نحواً لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام، وقد ألقى عليه شيئا من أصول النحو، قال أبو الأسود واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع، فسمي ذلك نحوا...»[2]

ونحن لا نجد في مثل هذه الرواية تناقضا مع ما ذهب اليه ابن فارس في كتابه الصاحبي بالقول بقدم هذا العلم... فقد كان الامام علي رضي الله عنه ممن يحسنون الكتابة من اصحاب رسول الله ﷺ...وان القاءه شيئا من أصول هذا العلم على أبي الأسود تلميذه، لا يعني بحسب مدلول هذا النص أنه ابتدعه، بل يعني انه تكلم بهذا

---

(١) الصاحبي، ص ٣٨.
(٢) ابن النديم، الفهرست، ص ٦٥-٦٦.

العلم عن معرفة... وربما كانت جذور هذه المعرفة تذهب بعيدا في اعماق التاريخ، وتساير نشوء العربية وكتابتها. يقول محمد بن اسحاق :«فأما الذي يقارب الحقّ وتكاد النفس تقبله، فذكر الثقة أن الكلام العربي بلغة حمير وطسم وجديس وارم وحويل. وهؤلاء هم العرب العاربة.[١]

وقد تعيد بعض الروايات وجود الكتابة العربية الى آلاف السنين، فتذكر أنه لما هدمت الكعبة قريش، وجدوا في ركن من أركانها حجرا مكتوبا عليه: السلف بن عبقر يقرأ على ربه السلام.[٢] وسواء أصحت هذه الرواية أم لم تصح، فان الذي لا شك فيه أنها تشير الى وجود نقوش مكتوبة، وهي من مسلمات ذلك العصر، وأنها كذلك تقع في مجالات ما تتداوله الروايات في هذه الفترة المبكرة.

فكما أن الحديث قد جرى عن أول من وضع العربية وعن أول من وضع النحو والعروض، فقد جرى أيضا عن أول من وضع الخط العربي والكتابة العربية. وتشعبت في ذلك المسالك... وربما كان من العسير أن يتقبل الباحث فكرة الفصل بين تعلم القراءة والكتابة للغة، وبين قواعد هذه اللغة من حيث سلامة تراكيبها...

وليس من شأن هذا البحث أن يدرس نشأة قواعد العربية، ولكننا نرى أن القاء الضوء على هذه المرحلة، التي تشكل فجوة مهمة في تاريخنا اللغوي، قضية أساسية في تعلم هذه اللغة وتعليمها، وفي فهم دقائق معانيها وأساليبها واحكامها...

---

(١) ابن النديم، الفهرست، ص ١٣

(٢) أنظر المصدر ذاته، ص ١٣

الفصل الأول :

- وضع النحو وتكامله .
- مصادر النحو ومناهج النحاة .
- النحو بعد « كتاب » سيبويه .



وضع النحو وتكامله:

فاذا تركنا موضوع تاريخ نشأة العربية جانبا، ونظرنا في ما نجده بين أيدينا من تراث ضخم في النحو عبر أربعة عشر قرنا ونيف، نستطيع أن ندرك أسباب هذه الصورة القاتمة التي يثيرها« النحو»، ليس فقط عند المحدثين من المثقفين ولكن أيضا عند الباحثين عموما... وربما يعود الأمر في نظرنا إلى بعض القضايا الأساسية... منها ما يتعلق بهذه الفجوة الكبيرة التي نلمسها في مراحل وضع النحو العربي، منذ نزول القرآن الكريم حتى سيبويه، حيث نراه في كتابه يدون النحو كاملا، ليس فيه على حد تعبير النحاة مزيد لمستزيد... ومن هذه القضايا أيضا اختلاف المفاهيم والمصطلحات عند كثير من هؤلاء النحاة قديما وحديثا. وكذلك، باعتقادنا، اختلاف الأهداف التي كان هؤلاء النحاة يضعونها نصب أعينهم في تراثنا عبر القرون.

ومهما يكن من أمر، فإن القضية التي لا شك فيها، أن النحو قد نشأ وتكامل في ظل القرآن الكريم، وأن العربية قد جدّدت في خدمة آي الذكر الحكيم الذي نزل به الوحي على سيدنا محمد ﷺ بلسان عربي مبين. يقول أبو عبيدة:«أخذ النحو عن علي بن أبي طالب ابو الأسود، وكان لا يخرج شيئا اخذه عن علي كرّم الله وجهه الى أحد حتى بعث اليه زياد أن اعمل شيئا يكون للناس إماما ويعرف به كتاب الله...»

ونحن في هذا المجال، لا نعير اهتماما كبيرا لاختلاف الروايات والرواة، ولكن ما يعنينا هو هذا الوضوح في تحديد الهدف. فالغاية وضع كتاب في النحو يكون إماما هاديا للناس في تصويب لغتهم والنطق بها فصيحة على مذاهب العرب وأساليبهم، وأن يكون مرشدا لهم في تفهم كتاب الله ومعرفة دقائق معانيه... لاسيما أن كثيرا من الأمم الأعجمية قد اعتنقت الإسلام. يقول أبو الأسود الدؤلي في الحديث عن أسباب وضع النحو:« هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام...[1]

فأبو الأسود، على حد تعبير هذا النص، يطلق على صنيعه في هذا الباب« عمل

---

(١) ابن النديم، الفهرست، ص ٦٦

الكلام» ... ورأينا سابقا أن استئذانه للامام علي رضي الله عنه أن يصنع نحو ما صنع، كان وراء تسمية هذا الصنيع فيما بعد«نحوا»، في حين أن «وضع العربية» كان مصطلحا عاما وشاملا أيضا ... وربما كان استعمال هذه المصطلحات للدلالة على هذا العلم باعتبارها مترادفات ودون تحديد لمفاهيمها التاريخية قد أوقع اللبس عند الباحثين القدامى والمحدثين في نظرتهم الى تاريخ نشوء هذا العلم. فالروايات المتواترة والشواهد تجمع كلها على أن «النحو» بمعناه الاصطلاحي قد نشأ هذه النشأة الاسلامية. ويتحدث ابن جني عن معناه اللغوى والاصطلاحي فيقول:

«وهو (أى النحو) في الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم ...»(١)

إن جميع هذه المصطلحات التي نشأت للدلالة على هذا العلم،تتجه من حيث الجوهر لتحقيق الهدف العملي في تقويم صناعة الكلام، بلغة عربية سليمة. فأبو بكر بن السرّاج يحدد هذه الأصول بقوله:«النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم، إذا تعلمه، كلام العرب. وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا فيه على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة». (٢) وقد فصّل ابن جنّي الأهداف العملية من وجود«النحو» بثوبه الإسلامي، أو على حسب رأي ابن فارس في مرحلة تجديده فقال:«هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به اليها». (٣)

---

(١) الخصائص، ج ١ ص ٣٤

(٢) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٧، الأصول في النحو، ج ١ ص ٣٧

(٣) الخصائص، ج ١ ص ٣٤

ومهما تعددت الروايات في ابتداء الكلام في النحو، فقد كان الشكل الخطوة الأولى الأساسية التي حدّدت القصد من وراء هذا العلم. فعندما استجاب أبو الأسود الدؤلي، كما تقول الرواية، الى ما أمر به زياد« بعمل شيء يكون للناس إماما، ويعرف به كتاب الله»، طلب من الأمير أن يوافيه بكاتب لقن يفعل ما يقوله له. وعندما جيء له بكاتب ارتضاه، قال له أبو الأسود: إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه. وإن ضممت فمي، فانقط نقطة بين يدي الحرف. وإن كسرت، فاجعل النقطة من تحت الحرف.[1] فقد خطا هذا العمل الكبير، بالكتابة العربية خطوات أساسية في تحديد الدلالة وسلامة النطق وحفظ النصوص، وهو في الوقت ذاته يعتبر الخطوة الأولى في وضع علم «النحو» وربما كانت الخطوة العملية هذه هي التي أوحت إلى أبي الأسود الدؤلي نفسه وضع باب الفاعل والمفعول...

ولكن الظاهرة التي يجب أن يقف عندها الباحث، تكمن في أننا نجد أنفسنا ولأول مرة أمام «كتاب سيبويه» الذى على حد تعبير ابن النديم، «لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به بعده».[2] فلا شك أن هذا المؤلف الضخم في النحو، الذي أطلق عليه بعضهم اسم «قرآن النحو»، ليس سوى حصيلة ما وصل إليه هذا العلم، جمعت دقائقها عقلية مبدعة لعالم فذ لم يكن يرى في عمله هذا أكثر من «إحياء» علم شيخه الخليل بن أحمد.

وهذا ابن النديم يقول في الفهرست ما نصه: «قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون انسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل.»[3] ولا شك أن لهذا النص دلالة مهمة في الإشارة إلى العلماء الذين أسهموا في وضع علم النحو، منذ أبي الأسود الدؤلي حتى سيبويه. فالمصادر التي بين أيدينا تحدثنا عن عدد مهم من أئمة النحو خلال هذه الحقبة التي تمتد حوالي قرن ونيف من الزمن. وبعض هذه المصادر يشير الى مؤلفات وكتب في النحو يظهر أنها فقدت منذ وقت

---

(١) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٦٦.

(٢) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٨٢.

(٣) ابن النديم، الفهرست، ص ٨٢

مبكر. وبعضها يحدثنا عن أن جماعة أخذت النحو عن أبي الأسود، منهم يحيى بن يعمر، وعنبسة بن معدان، وهو عنبسة الفيل، وميمون بن الأقرن. وقال بعض العلماء: إن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود. وتحدثنا الروايات عن شخصية يحيى بن يعمر، فتقول بأنه كان من بني ليث بن كنانة من مضر، وكان مأمونا عالما، قد روي عنه الحديث ولقي ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وروى عنه قتادة وغيره... ويواصل ابن النديم الحديث عن سلسلة النحاة فيقول: وكان بعد عنبسة عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، مولى آل الحضرمي، وتوفي سنة ١٢٧هـ. ويقال إنه أول من علل النحو، وكانت له أخبار مع الفرزدق. وقد هجاه الأخير فقال:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

ومن برع في أيام ابن ابي اسحق وتتلمذ عليه من النحاة، عيسى بن عمر الثقفي وهو من طبقة أبي عمرو بن العلاء، يروى عنه قراءات ويعتبر من مقدمي نحويي البصرة... وأخذ عنه الخليل بن أحمد. ومات سنة ١٤٩هـ. ويذكر ابن النديم أن له من الكتب: كتاب الجامع، وكتاب المكمل. ويقول: أنشدنا القاضي أبو سعيد رحمه الله للخليل، يذكر عيسى بن عمر والكتابين:

بَطَلَ النحو جميعا كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك اكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر

ويعلق ابن النديم على هذين الكتابين فيقول: وقد فقد الناس هذين الكتابين منذ مدة طويلة، ولم تقع إلى أحد علمناه، ولا خبّر أحد أنه رآهما..[1]

ومن أئمة النحاة الذين أكثر سيبويه من النقل عنهم، أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، وبلغت نقول سيبويه عنه نحو مئتي رواية.[2] وكان على حد تعبير ابن النديم «أعلم الناس بتصاريف النحو». وحكي عنه أنه قال: لم أسمع من عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، ولكني سألته هل يعلم أحدا يقول: الصويق، مكان السويق. فقال: هي لغة عمرو بن تميم. وكان يونس من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، وكانت

(١) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) أنظر: مقدمة عبد السلام هارون لكتاب سيبويه، ج١ ص ١١.

حلقته بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، ومات سنة ١٨٣هـ، وله من الكتب: كتاب معاني القرآن، وكتاب اللغات، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب الأمثال، وكتاب النوادر الصغير ...[١]

وفي هذه السلسلة من أئمة النحاة الذين كانوا من أهم مصادر سيبويه في كتابه، ننتهي إلى إمام النحو، وشيخ سيبويه الكبير، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. وعامة الحكاية في كتابه عنه. وكلما قال سيبويه: «وسألته»، أو «قال»، من غير أن يذكر القائل، فهو الخليل. وكان الخليل، كما ذكره ابن النديم، غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس. وهو أول من استخرج العروض، أو أول من جدّده على حد تعبير ابن فارس، كما أشرنا الى ذلك فيما سبق. وقد حصّن به أشعار العرب. وكان من الزهاد في الدنيا المنقطعين إلى العلم. وتوفي الخليل بالبصرة سنة ١٧٠هـ، وعمره أربع وسبعون سنة. وله من الكتب المصنفة: كتاب العين، وكتاب النغم، وكتاب العروض، وكتاب الشواهد، وكتاب النقط والشكل، وكتاب فائت العين، وكتاب الايقاع.

ويتحدث ابن النديم عن كتاب «العين» وهو من أهم مصنفات الخليل فيقول: «قرأت بخط أبي الفتح النحوي صاحب بني الفرات، وكان صدوقا منقرا بحاثا، قال أبو بكر بن دريد: وقع بالبصرة كتاب العين سنة ثمان وأربعين، قدم به وراق من خراسان. وكان في ثمانية وأربعين جزءا، فباعه بخمسين دينارا. وكان سمع بهذا الكتاب أنه بخراسان في خزائن الطاهرية، حتى قدم به هذا الوراق. وقيل إن الخليل عمل كتاب العين، وحج وخلف الكتاب بخراسان، فوجه به الى العراق من خزائن الطاهرية. ولم يرو هذا الكتاب عن الخليل أحد، ولا روى في شيء من الأخبار أنه عمل هذا البتة. وقيل ان الليث من ولد نصر بن سيّار صحب الخليل مدة يسيرة، وأن الخليل عمله له وأحذاه طريقته، وعاجلت المنية الخليل، فتممه الليث. وحروفه على ما يخرج من الحلق واللهوات. فأولها العين ثم الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الصاد، الضاد، السين، الراء، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال، الثاء، الزاي، اللام، النون، الفاء، الميم، الواو، الألف، الياء.

(١) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٦٩.

ويحدثنا ابن النديم عن منهج الخليل في كتابه العين فيقول: ذكر أبو محمد بن درستويه أنه سمع كتاب العين بهذا الإسناد. قال أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي، حدثني محمد بن منصور المعروف بالزاج المحدث قال: قال الليث بن المظفر بن نصر ابن سيار: كنت أسير إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوما، لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف وباء وتاء وثاء على ما أمثله، لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب. فتهيأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه البتة. قال: فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يؤلفه على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وأنه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه. قال الليث: فجعلت أستفهمه، ويصف لي ولا أقف على ما يصف، فاختلفت إليه في هذا المعنى أياما، ثم اعتل وحججت. فما زلت مشفقا عليه، وخشيت أن يموت في علته، فيبطل ما كان يشرحه لي. فرجعت من الحج وسرت إليه، فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب. فكان يملي علي ما يحفظ، وما شك فيه، يقول لي سل عنه. فاذا صحّ فاثبته، إلى أن عملت الكتاب.[1]

وكان الخليل من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، ولزمه سيبويه يأخذ عنه اللغة والنحو، فبرز في النحو على جميع أقرانه. وكانت علاقات وطيدة من المحبة والتقدير تربط الخليل بتلميذه سيبويه.

وليس من هدفنا في هذا البحث أن نناقش موضوع نسبة كتاب العين للخليل، وهل وضعه كاملا أم اشترك أحد تلاميذه في إتمامه... ولكن الذي لا شك فيه، أن الخليل قد وضع منهج كتاب العين، وأنه كان مصدرا أساسيا من مصادر سيبويه.

لقد أشرنا في هذا الاستعراض السريع الى عدد من أئمة النحو الذين شاركوا بصورة غير مباشرة، ومن خلال مؤلفاتهم التي فقدت مع الأسف، ومن خلال آرائهم ورواياتهم التي نتلمس آثارها بين ثنايا النقول التي وصلت إلينا، كيف أنها جميعا قد ساهمت في ظهور هذا السفر الجليل الذي وضعه سيبويه في النحو. فبدأ هذا العلم كاملا متكاملا قد استوعب دقائق العربية، لأول مرة في تاريخها. وقد رأينا في رواية سابقة، أن نيفا وأربعين مصدرا قد شاركت مع سيبويه في وضع كتابه الذي أطلق عليه اسم «قرآن

---

(١) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٧١.

النحو»، وأن هذه المصادر لا تعتمد على البصرية منها، بل تعدتها إلى المؤلفات الكوفية. فيحدثنا ابن النديم عن الرؤاسي محمد بن أبي سارة، ويكنى أبا جعفر، أنه أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو، وأنه كان أستاذ الكسائي والفّراء... وقال الرؤاسي: بعث إليّ الخليل يطلب كتابي، فبعثت به إليه، فقرأه ووضع كتابه... وفي كتاب سيبويه: قال الكوفي، يعني الرؤاسي. قال ابن درستويه: زعم ثعلب أن أول من وضع من النحويين الكوفيين في النحو كتابا، الرؤاسي. وتوفي وله من الكتب: كتاب الفيصل، رواه جماعة، وكتاب التصغير، وكتاب معاني القرآن الكريم، يروى الى اليوم- على حد تعبير ابن النديم- وكتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير.[1]

وقد أفاد سيبويه من جميع هؤلاء النحاة الذين سبقوه منذ أبي الأسود الدؤلي حتى شيخه الأكبر الخليل بن أحمد، وتأثر بمناهجهم، فجاء كتابه حصيلة هذه الدراسات جميعها. وهذا ما يفسر لنا ما أورده ابن النديم بقوله: «وعمل- أي سيبويه- كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده. قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون انسانا، منهم سيبويه. والأصول والمسائل للخليل.»[2]

وهكذا فقد بلغت الدراسات النحوية تمامها على يد سيبويه. فكان المبرد، صاحب كتاب الكامل، وحجة العربية في عصره، إذا أراد انسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: ركبت البحر؟ تعظيما له واستعظاما لما فيه. وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَستَحْي.[3] ولا شك أن هذه الأحكام العامة لها دلالتها في تقويم هذا السفر الجليل الذي أصبح بحق إمام العربية عبر القرون حتى عصرنا الحاضر...

---

(١) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٠٢.

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص ٨٢.

(٣) ابن النديم، الفهرست، ص ٨٣.

مصادر النحو ومناهج النحاة :

منذ نشأة النحو ووضع العربية ، كان هنالك مصدران أساسيان ، يمدان النحاة وعلماء العربية بالمادة الأساسية التي كانوا يستنبطون منها قواعد العربية وقوانين تراكيبها وأساليبها . ويتمثل المصدر الأول في النص القرآني والاحتكام الى لغة قريش عند جمعه ، وبالتالي ما أخذ عن القراء لهذا الذكر الحكيم . وأما المصدر الثاني فهو الأخذ عن أفواه العرب الخُلّص الذين يوثق بفصاحتهم . ولذا نجد هؤلاء العلماء يرحلون إلى مواطن الفصاحة ، وعلى العموم ، إلى منازل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل ، وبعض عشائر كنانة في الجزيرة العربية ، يحدثونهم ويشافهونهم ويأخذون عنهم الشعر واللغة .

وإلى جانب السماع بمصدريه القرآني وما أخذ عن فصحاء العرب من الشعر والأمثال والمفردات ، نطقا وتراكيب وأساليب ، كان هنالك مصدر آخر يمد العربية بالحيوية والنماء ، وهو القياس الذي أصبح أصلا من أصول العربية .

فالمصدر القرآني كان له من ناحية دور أساسي في بناء مادة النحو وأصول العربية ، من حيث أن لغته على حد قول الفرّاء : أفصح أساليب العربية ، بل إن القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر ...(١) ومن ناحية أخرى ، فقد نشأت جميع علوم العربية هذه وتطورت في ظل القرآن الكريم ، يحدوها الدافع إلى المحافظة عليه ، وإلى فهمه وتفسيره وتوضيحه فهو هدف ، وهو في الوقت ذاته ، بقراءاته المختلفة ، مادة اللغة التي تستنبط منها قواعد العربية ...

ومن هنا نلاحظ المنزلة المتميزة التي تشغلها القراءات القرآنية عند واضعي النحو ، منذ أبي الأسود الدؤلي ، حتى سيبويه ، حيث استوى هذا العلم كاملا من حيث الأساس والجوهر . فصِلةُ أبي الأسود بالإمام علي رضي الله عنه ، وتلمذته عليه معروفة ، سواء أصحت الرواية عن أول خطوة في وضع قواعد العربية أم لم تصح . وأن الحرص على سلامة آي الذكر الحكيم ، نطقا وإعرابا ، كان المحرك الأساسي في نشأة هذا العلم وتطوره ...

---

(١) انظر : الفرّاء ، معاني القرآن ، ج ١ ص ١٤ .

ونحن إذا تتبعنا أئمة النحو من تلاميذ أبي الأسود حتى سيبويه على وجه الخصوص، نجدهم جميعا من بين القراء على اختلاف منازلهم. فإن كان القرآن الكريم يمثل الدافع الأساسي في إقبالهم على وضع قواعد العربية، فقد كان من حيث هو نصوص لغوية، يشكل الينبوع الثاني لسماعهم، يستمدون منه مادة العربية. فتحدثنا بعض الروايات أن عبد الرحمن بن هرمز كان أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القراء.[١]

ويورد ابن النديم أن نصر بن عاصم الليثي كان أحد القراء والفصحاء، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء وجماعة آخرون[٢]. ويحدثنا ياقوت عن أبي عمرو بن العلاء فيقول: أخذ عنه النحو الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب البصري، وأبو محمد اليزيدي، وروى عنه الحروف سيبويه. وكان يونس بن حبيب يقول: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كل شيء، كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء. وقال أبو عبيدة: أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر. وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف... وأما حاله في أهل الحديث، فقد وثّقه يحيى بن معين وغيره، وقالوا: صدوق حجّة في القراءة.[٣]

ومن المعروف أن أبا عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة المشهورين. والقراءات التي نسبت لأبي عمرو كان معظمها قائما على الأصول النحوية التي كان يراها.[٤]

وعلى الرغم من الروايات المختلفة، فإننا نستطيع أن نخلص إلى القول بأن أبا الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، هم الذين صنفوا النحو، ووضعوا أبوابه، وأرسوا أسسه وأصوله على قواعد ثابتة.[٥] وكان القرآن الكريم محور اهتمامهم جميعا. فيروى عن خالد الحذاء أنه قال: سألت نصر بن عاصم – وهو أول من وضع العربية –

---

(١) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٦٥.

(٢) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٦٥.

(٣) ياقوت، معجم الأدباء، ج ١١ ص ١٦٠.

(٤) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٤٨.

(٥) انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢١ – ٢٢.

كيف تقرأ: «قل هو الله أحد. الله الصمد...» فلم ينوِّن. فأخبرته أن عروة ينوِّن...[١] وذكر ابن سلام أن نصر بن عاصم أخذ عن يحيى بن يعمر،[٢] وأن هذا الأخير قد أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي. ويحدثنا محمد بن اسحاق عن خزانة للكتب بمدينة الحديث لرجل يقال له محمد بن الحسين، ويعرف بابن أبي بعرة، جمَّاعة للكتب... وقد رأى في الخزانة أربع أوراق يقول: «أحسبها من ورق الصين، ترجمتها فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه، بخط يحيى بن يعمر...»[٣] وأن الروايات التي تتوافر بين أيدينا تجمع على أن يحيى بن يعمر هذا، كان عالما بالقراءة والحديث، والفقه والعربية ولغات العرب: ويحدثنا يونس بن حبيب أن الحجاج قال لابن يعمر: أتسمعني ألحن على المنبر، قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه فقال: حرفا قال: أيا؟ قال: في القرآن. قال الحجاج: ذلك أشنع فما هو؟ قال تقول: «قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم... (التوبة ٢٤) الى قوله عز وجل «أحب» فتقرؤها (أحبُّ) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر (كان). قال: لا جرم لا تسمع لحنا، فألحقه بخراسان، وعليها يزيد بن المهلب...[٤]

ونحن إذا تتبعنا أئمة النحو، نجدهم جميعا يُسْلكون بصورة أو بأخرى في طبقات القراء، من أمثال عبد الله ابن ابي اسحاق، وقد رويت له قراءات عديدة، تناولها النحاة بعده في جواب من الدراسات النحوية... وكذلك نذكر تلميذه عيسى بن عمر[٥]، كما ذكرنا، سابقا تلميذه الآخر أبا عمرو بن العلاء.... وقد رويت عن عيسى بن عمر الثقفي هذا قراءات[٦]... وكذلك نورد تلميذيه: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وكان لكل

---

(١) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٧

(٢) المصدر ذاته.

(٣) ابن النديم الفهرست، ص ٦٧.

(٤) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٨.

(٥) أنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٠-٤٥

(٦) أنظر: ابن النديم، الفهرست ص ٦٨.

منهما جهود متميزة في الدراسات القرآنية وفي جوانب اللغة. فمن كتب يونس بن حبيب مثلا: كتاب معاني القرآن، وكتاب اللغات، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب الأمثال. وكتاب النوادر الصغير ...(١)

ونحن إذا أمعنا النظر في كتاب سيبويه، نجده يكثر من التعرض للقراءات... ولا شك أن احتدام الخلاف في الإعراب، وما يقتضيه توجيه المعنى، كان الحافز الأساسي لهؤلاء القراء، كي يضعوا دقائق العربية بقواعدها وأصولها.

ويتضح لنا من هذا العرض الشامل، كيف أن القرآن الكريم كان دافعا لهذه الدراسات النحوية، وفي الوقت ذاته، كان مصدراً أساسيا في وضع علم النحو. وأن هذا الوضع لم يمنع مسيرة علم النحو، وبخاصة عندما تتجاوز مراحله الأولى في نشأته وتطوره، من أن تحدث فيه خلافات حادة في كثير من المواطن بين النحو القرآني في بعض القراءات، وبين بعض النحاة. ويشير إلى ذلك ابن الجزري بقوله: «كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم. ولم يُعْتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها»(٢)

وكانت القراءات التي اجتمع عليها أكثر قراء الأمصار، وكذلك تلك التي جاوزتها، فسميت بالقراءات الشاذة، مادة لدراسات نحوية ولغوية خصبة.

وأما المصدر الثاني، فيتمثل بما أخذ عن أفواه العرب الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم، وبما روى من الأمثال وأيام العرب وأشعارهم، ولغات العرب وما قيس عليها...(٣)

وكان للشعر دور كبير في فهم النص القرآني وتفسيره. فالشعر ديوان العرب، يحتكمون إليه كلما اشتد الخلاف في تفسير لفظه أو فهم آياته. والأمثلة كثيرة في هذا الباب. فتحدثنا الروايات عن أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، وهو على مذهب الكوفيين، أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شعر شواهد في القرآن الكريم...

---

(١) انظر ابن النديم، الفهرست ص ٦٩.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ١٠.

(٣) الانباري البُلغة ص ٢٤٥

ونحن لا نرى تناقضا بين ايراد الشواهد من الشعر من أجل فهم الذكر الحكيم وتفسيره، وبين الحقيقة التي يجمع عليها أئمة العربية، والتي عبر عنها الفراء بقوله: إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق... وأن الكِتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[1].

وتتفاوت المصادر هذه في تقويم فصاحتها عند النحاة فيما بعد، وينشأ عن ذلك اختلاف في الآراء والاجتهادات. ويستقطب هذا الخلاف النحاة البصريين ومصاقبيهم من النحاة الكوفيين. يقول أبو بكر بن دريد: رأيت رجلا في الوراقين بالبصرة يقرأ الكتاب المنطق لابن السكيت، ويقدّم الكوفيين. فقلت للرياشي، وكان قاعدا في الوراقين ما قال. فقال: إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز...[2] وهو في ذلك يريد أن يميز بين ما يؤخذ من اللغة عن سكان البادية، وبين ما يؤخذ عن اولئك الذين سكنوا القرى والمدن من حيث الفصاحة والأصالة.

ونحن إذا ألقينا نظرة شاملة على الاجتهادات المختلفة في ترجيح رواية على أخرى، سواء أكانت في القراءات القرآنية أم فيما روي من شعر وأمثال وما يؤخذ من الأفواه، نجد أن هنالك مقاييس عامة، يلتزم بها جمهور اللغويين والنحاة. وأهمها أن تكون في اللغات أفشى، وفي الآثار أكثر، وعلى الألسنة أخف، وفي قياس النحو أجود.[3]

ويحتل القياس في اللغة والنحو مكانة متميزة في حياة العربية وتطورها. ونحن نتفق مع الأستاذ الأفغاني حين يقول: وكان البصريون والكوفيون جميعهم يقيسون. وربما كان الكوفيون اكثر قياسا اذا راعينا (الكم). فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم يعلم لهم مناهج محررة في القياس. أما البصريون، فهم أقيس اذا راعينا (الكيف)، فهم لا يقيسون الا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها.[4]

---

(١) أنظر: الفراء، معاني القرآن ج ١ ص ١٤

(٢) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٩٢

(٣) أنظر: الحلقة المفقودة، ص ٦٣

(٤) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٧٣

وتشعبت مناهج البحث عند هؤلاء النحاة، حتى ضاعت الغاية من وضع النحو. فقد جعل الكوفيون كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم، ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق.

فقد حدّث المرزباني عن عبد الله بن جعفر، عن محمد بن يزيد عن المازني، والرياشي عن أبي زيد، قال: لمّا ورد نعي الكسائي من الرَّي، قال أبو زيد: لقد دُفِنَ بها علم كثير بالكسائي. ثم قال: قدم علينا الكسائي البصرة، فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحوا كثيرا، ثم صار إلى بغداد، فلقي أعراب الحُطَمِّية، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلّه.

قال عبد الله (ابن جعفر): وذلك أنّ الكسائي كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه، حتى أفسد النحو.[1] بل وقد بلغ بهؤلاء النحاة من الكوفة أنهم لو سمعوا بيتا واحدا، فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا وبوبوا عليه.[2]

وبذا نرى أن المنهج الذي اتبعه أئمة واضعي النحو في مراحل نشأته الأولى، كان يقوم على وجوب استعمال ما هو أجمل وأشيع، والقياس عليه. فيؤكد دوما على اطراد القاعدة والقياس عليها. يقول ابن سلام: فقلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن ابي اسحاق (يقصد عبد الله بن ابي اسحاق) شيئا؟ قال: نعم. قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق، قال: نعم. عمرو بن تميم تقولها. وما تريد بهذا؟ «عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس»[3]. فابن ابي اسحق، كما نرى، ملمّ بلغات العرب، عالم بمذاهب قولها، ولكن استنكاره لهذا السؤال يدل على منهجه في دراسة العربية ووضع قواعدها. فلغات العرب واسعة ومتعددة، والاعتماد عليها جميعها في وضع قواعد العربية، يوقع في اضطراب شديد. ولذلك فان المنهج السليم، حسب رأيه، هو استقراء مستوى معين من كلام العرب والقياس عليه، والتجاوز عن اللغات الأخرى النادرة أو الأقل شيوعا، دون

---

(١) ياقوت، معجم الأدباء، ج ١٣ ص ١٨٢-١٨٣

(٢) أنظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٧١

(٣) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٢

تخطئتها، بل وقد تترك لاستعمالها عند الضرورة في الشعر أو السجع... ففي لغات القبائل ألوان من الاختلاف والتباين، ولكنها، على الرغم من صحتها، لا يمكن أن تؤدي إلى وضع قواعد عامة يطرد فيها الاستعمال، تكون وسيلة ميسرة لتقويم اللسان من الأخطاء اللغوية والنحوية، وتسهل تعلم العربية إلى غير الناطقين بها... فمن الواضح أن المقيس عند ابن أبي اسحاق، هو ما ننشئه من نصوص لغوية، وأن المقيس عليه، هو ما اطّرد من كلام العرب، وليس كلام العرب بعامة. وأن هذا الاطّراد وما ينقاس عليه، يضع قواعد بناء العربية.

وهذا عيسى بن عمر[1] يسير على منهج شيخه ابن أبي اسحاق. فيحدثنا عنه علي ابن محمد بن سليمان عن أبيه، قال: «وقلت له (أي عيسى بن عمر) يوما: خبّرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله، فقال: لا، قال: قلت: فمن تكلّم بخلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلم به، أتراه مخطئا؟ قال: لا، قلت فما ينفع كتابك؟[2]

فهذه الرواية، تبين لنا منهجين مختلفين، فمنهج يرى أن يدخل في النحو كلام العرب كله، وأن كلّ كتاب لا يحقق هذا الهدف لا نَفْعَ فيه، ومنهج آخر يرى الانتقاء والاقتصار على الأكثر، وأن لا يُخَطَّأ من احتذى لغات العرب الأخرى...

فقد كان الهدف الأول من وضع النحو، كما تقول الرواية عن أبي الأسود الدؤلي، تعليم الكلام لهؤلاء الموالي الذين رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة، فوضع باب الفاعل والمفعول... وزاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث[3] أبوابا، ثم نظر، فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر عنه. فلما كان عيسى بن عمر قال: أرى أن أضع الكتاب على الأكثر، وأسمّي الأخرى لغات. فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو،[4] ووضع كتابيه «الجامع» و «المكمل» اللذين أشرنا إليهما سابقا، وأشاد بهما الخليل بن أحمد شعرا.

---

(١) توفي عيسى بن عمر سنة ١٤٩هـ أنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٥

(٢) المصدر ذاته.

(٣) هو نصر بن عاصم الليثي، أنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٧

(٤) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٢

لقد اختار عيسى بن عمر منهجية علمية واضحة، في وضعه النحو على اللغة الأكثر شيوعا، ويسمي الأخرى لغات. ولا شك أنه يبغي من وراء ذلك، وضع النحو على أسس واضحة، وقواعد مطردة، تيسر تعلم العربية وتقويم النطق بها. ومن المرجح أن هذا المنهج هو الذى أوحى لأئمة العربية في تراثنا، أن يضعوا كتبا تعليمية في النحو، تحقق الاهداف الأساسية التي من أجلها نشأ هذا العلم. ونذكر منهم على وجه الخصوص الزبيدي في كتابه «الواضح»، وكذلك ابن جني في كتابه «اللمع»، والزجاجي في كتابه «الجمل»...

ونحن نجد منذ البداية، أن هذين المنهجين في وضع العربية وقواعدها، قد تحكما في جميع الدراسات النحوية عبر العصور، وحتى أيامنا هذه. وان اختلاف المناهج في البحث، وعدم تحديد الأهداف من وراء هذه البحوث، قد شارك في رسم الصورة القاتمة والمضطربة لقواعد العربية. فقد اختلطت أهداف تسهيل تعلم العربية بأهداف الدراسات العلمية لدقائق العربية وفقهها وفلسفتها...

وقد سار الخليل على منهج شيخه عيسى بن عمر، فكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائما على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا.[١] وقد رحل الخليل إلى مواطن العرب الخلص، الذين يوثق بفصاحتهم في الجزيرة، ليأخذ عن أفواههم الشعر واللغة. فالسماع والتعليل والقياس هي الأسس التي يقوم عليها منهج الخليل في تأصيله لقواعد النحو[٢]. قال السيرافي: كان (أى الخليل)، الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[٣]. وهذا يعني أنه كان يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم...[٤]

ويشرح لنا الخليل منهجه فيما نص عليه من أسباب وعلل. فقد سأله بعض معاصريه: «أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب

---

(١) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٥٣

(٢) المصدر السابق ص ٤٦

(٣) ياقوت، معجم الادباء ج ١١ ص ٧٣

(٤) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٤٨

نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له (أخرى)، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنّما فعل هذا هكذا لِعِلّة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته للمعلول، فليأت بها.[1]

ومن خلال هذه الرواية، تتكشف عبقرية الخليل فيما أبدعه من تعليلات ومصطلحات نحوية، لم تكن سوى ثمرة اجتهاده، ويدعو الباحثين في هذا العلم للاجتهاد، وأنه إذا سنحت لهم علل أليق مما ذكره للمعلول، فيرحب بها.

والخليل، كما رأينا سابقا، هو أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه. وكلمّا قال سيبويه: وسألته، أو قال: من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل.

وعلى الرغم من ملازمة سيبويه لأستاذه الخليل، يأخذ عنه النحو، فقد أخذ النحو أيضا عن عيسى بن عمر وعن يونس وعن غيرهم. وأخذ اللغات عن أبي الخطاب، الاخفش الكبير، وغيره. ووضع سيبويه مؤلفه الجليل في النحو الذى عرف منذ القديم وحتى يومنا هذا باسم الكتاب، أو كتاب سيبويه. وقد لقي كتاب سيبويه منذ تأليفه اهتماما كبيرا لدى العلماء. فقد قام على خدمته عدد كبير من العلماء، تناولوه بين شرح له، أو تعليق عليه، أو تفسير لأبياته، أو كلام على أبنيته، ومنهم المشارقة، ومنهم المغاربة، والأندلسيون. فقد أورد الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمته لكتاب سيبويه خمسة وخمسين عالما من أئمة العربية بين شارح للكتاب وشارح لمشكلاته وأبنيته. ومنهم من شرح شواهده تحت عنوان «شرح شواهد الكتاب»، أو شرح أبيات الكتاب، وآخرون

---

(١) الزجاجي، الايضاح في علل النحو ،ص ٦٥

اختصروه أو اختصروا شروحه، وبعضهم ألف في الاعتراض عليه، أو ردَّ على تلك الاعتراضات... وهؤلاء جميعا من كبار العلماء الذين عاشوا بين القرن الثالث والقرن التاسع الهجريين[1].

النحو بعد كتاب سيبويه

وضع سيبويه مؤلفه الجليل في النحو المسمى «الكتاب» لشهرته وعلو قدره، جامعا فيه حصيلة الدراسات النحوية التي قام بها أئمة مشهورون، وربما بلغوا اثنين وأربعين عالما على حد تعبير ابن النديم في الفهرست[2]، منذ بدء المحاولات الأولى في وضع هذا العلم. واذا كان كتاب سيبويه يمثل النحو على مذهب البصريين، فقد أدت الظروف ذاتها إلى ظهور النحو بثوبه الكامل على منهج الكوفيين. وكان من أشهر أصحاب هذا المذهب الذين أرسوا أصوله وشعبوا فروعه، أبو جعفر محمد بن سارة الرؤاسي، ومعاذ الهراء، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء.[3] وإذا كان الكوفيون قد اتخذوا لأنفسهم منهجا يختلف عن منهج البصريين وشيخهم سيبويه، فإنَّ الروايات التي بين أيدينا تبين أنّ هؤلاء الكوفيين كانوا على صلة وثيقة بكتاب سيبويه. فقد قرأ الكسائي كتاب سيبويه على الأخفش، وكذلك يروى أن الفّراء مات وتحت وسادته كتاب سيبويه.[4]

وقد شهدت هذه المرحلة التاريخية بلوغ النحو ذروة الكمال على أيدي علماء العربية في البصرة والكوفة ثم في بغداد. ومن الظواهر التي لها دلالتها في هذا الباب، ما تحدثنا به الروايات التاريخية عن ساحات السباق بين كتاب سيبويه وكتاب الكسائي. وكانت الساحة تمتد جغرافيا من أطراف الصين وأواسط الهند شرقا إلى الأندلس وأطراف أوروبا غربا.

---

(١) أنظر: عبد السلام هارون، كتاب سيبويه ج١ ص ٣٥-٤١

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص ٨٢

(٣) أنظر: المصدر ذاته، ص ١٠٢-١٠٦.

(٤) أنظر: عبد السلام هارون، كتاب سيبويه، ص ٣٤.

فتحدثنا الروايات أن جودي بن عثمان العبسي الموروري الطليطلي (مات سنة ١٩٨هـ)، قد رحل إلى الشرق، وأخذ عن الكوفيين: الرياشي والفراء والكسائي. وكان أول من أدخل الأندلس كتاب الكسائي[1]. وعرف الأندلسيون كتاب الكسائي قبل أن يعرفوا كتاب سيبويه. فلمّا دخل كتاب سيبويه، عكف عليه الأندلسيون دراسة وحفظا... ثم تولوه تدريسا وشرحا وتعليقا... وتتابع علماء الأندلس في شرح كتب المشرق المشهورة وشرح شواهدها. واشتهر من نحاتهم في المئة السادسة البطليوسي (توفي سنة ٥٢١هـ) وابن الطراوة والسهيلي (توفي سنة٥٨٣ هـ)، وفي المئة السابعة ابن خروف (توفي سنة٦٠٢هـ)، وابن عصفور الإشبيلي (٦٢٢)، والشلوبيني (توفي سنة ٦٤٥هـ)... وكان خاتمة نحاة الأندلس اثنان رزقا الشهرة ورحلا الى المشرق... هما الإمام ابن مالك الجياني صاحب الألفية، والإمام أبو حيان الغرناطي صاحب التفسير الكبير (البحر) و (الارتشاف) في النحو.[2]

وإنَّ نظرة شاملة على التآليف النحوية التي وصلت إلينا عبر هذه القرون تبين لنا أن جميع هذه الدراسات يمكن أن تصنف في مسربين رئيسين، يمثل أحدهما الدراسات المتعمقة في دقائق النحو وفي فقهه وفلسفته. وهي دراسات تتجه أحيانا إلى دقائق المعارف النحوية، وإلى كل ما هو شاذ ونادر، حتى يصبح النحو مهنة، يحصلون بها معاشهم. فيصبح من سرّ المهنة أن يوغَل في التعقيد والغموض. وتتجه دراسات النحو أحيانا أخرى إلى صياغة الفكر العقائدي للفرق الاسلامية، وتواكب مسيرة المذاهب الإسلامية، حيث تحرص جميع الفرق والمذاهب على أن تجد مستندا لها في النص القرآني والحديث النبوي الشريف.

ويمثل المسرب الآخر، المؤلفات التي وضعها أئمة النحو، تجاوباً مع الأهداف الأساسية، التي من أجلها وضع هذا العلم. فقد نشأ في أحضان الحاجة لتقويم اللسان، وتجنب الأخطاء، وتسهيل تعليم لغة القرآن إلى الأخوة من الموالي الذين اعتنقوا الإسلام ...

---

(١) أنظر: بغية الوعاة، ج ١ ص ٤٩٠، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) أنظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٩٦.

ونحن نعتقد أن عدم التمييز بين هذين الاتجاهين في الدراسات النحوية والعربية، وإيغال بعض النحاة في التعقيد والغموض، هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذا التصور الخاطيء في صعوبة العربية، وفي ظهور النحو العربي على هذه الصورة من التعقيد والغموض وعسر الفهم، ينفر منه الناشيء ويتيه في مسالكه المتعلم الحاذق.

وفي مجال الدراسات المتعمقة في دقائق النحو، كان للنحو صلة وثيقة بالفقه، فقد أثّر فيه وتأثر به. فكما أن هذا العلم كان في خدمة المذاهب الفقهية، فقد تأثر، كذلك بمناهجها، وأصبحت أصوله تحمل على أصول الشريعة.

ويحدثنا الأنبارى عن مدى اهتمام رجال الفقه بالنحو، وبالمسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، فيقول: «فإنَّ جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النظامية... سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، وعلى ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صنّف في علم العربية على هذا الترتيب.[1]

ثم يحدثنا الأنباري عن منهجه والتزامه الموضوعية في هذا الكتاب، فيقول: «وذكرت من مذهب كل فريق، ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النُصْرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف.» [2].

وكان للأصوليين في الفقه بحوث لغوية في غاية الدقة. فقد أدركوا بثاقب الرأى ونتيجة البحث والممارسة، أنه لا يوجد علم من العلوم الإسلامية، فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها، على حدّ تعبير الإمام الزمخشري، إلا وافتقاره إلى العربية بيّنٌ لا يدفع... وأن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبني على علم الإعراب. والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والاخفش والكسائي والفّراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم...» [3].

---

(١) الأنباري، الانصاف، ص ٥.

(٢) المصدر ذاته.

(٣) الزمخشرى، السفصّل، ص ٣

ومنذ البداية، كان النحو يحتل مكانة متميزة في التكوين العلمي للأئمة من الفقهاء. يقول الإمام ابن حزم الأندلسي: «ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب، ليفهم عن الله عز وجل، وعن النبي (صلى الله عليه وسلم)، ويكون عالما بالنحو الذي هو: ترتيب العرب لكلامهم الذى نزل به القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ.[1]

وقد ذهب الإمام الغزالي إلى تحديد ما يجب على المجتهد معرفته من اللغة والنحو فيقول: «أما المقدمة الثانية، فعلم اللغة والنحو، أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حدّ يميز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله وحقيقته، ومجازه، وعامّهِ وخاصِه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه؛ والتخفيف فيه، أنه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل والمبّرد، وأن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو، بل القدر الذى يتعلق بالكِتاب والسنة، ويُستولىٰ به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه».[2] بل وقد ذهب بعض هؤلاء الائمة إلى أبعد من ذلك في توضيح أهمية النحو في فهم الشريعة وأصولها، فنراهم يفرضون على المجتهدين أن يبلغوا في العربية مبلغ الخليل وسيبويه. يقول الجرمي: «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه...» والمراد بذلك أن سيبويه، وان تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وانحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كلّ باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني.[3].

وهذا يعني بطبيعة الحال أن معرفة النحو واتقان العربية شرط أساسي لمن أراد دراسة الشريعة، والقول في تأويل آيات الذكر الحكيم وتفسيرها. يقول الإمام الزمخشري: «ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير معرب، فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء...[4].

---

(١) ابن حزم، الاحكام في أصول الأحكام، ج ٢ ص ١٩٣.
(٢) الغزالي، المستصفى، ج ٢ ص ٣٥٢.
(٣) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٩.
(٤) الزمخشري، المفصل، ص ٤.

وربما كان من الصواب أن نلاحظ أن الفقه في مراحله المتأخرة، كان له أثر كبير في النحو ومناهجه، لا سيما عندما أصبحت له أصوله في القياس والإجماع والتعليل والسماع.

ومهما يكن من أمر، فقد كان للآثار التي تركها الفقه في النحو نتائج إيجابية، لا سيما فيما يتعلق بدراسة دقائق العربية ووجوه النحو. وكذلك فقد تركت آثارا سلبية في عزل النحو عن وظيفته الأساسية التي نشأ من أجلها، والوقوع في مجال قضايا نظرية، لا تعدو أن تكون أحاجي وألغازاً ذهنية قامت على القياس، وأثقلت النحو بالحديث عن أنواع من العلل والأسباب، اختلقها خيال العلماء اختلاقا، وأقحموها على اللغة إقحاما...

وقد كان لاختلاف المذاهب الفقهية أصداؤه أيضا بين النحاة. فكثيرا ما كان الفقهاء أنفسهم نحاة بارعين في هذا العلم... فأهل الظاهر مثلا يرفضون القياس في الفقه، ويعتمدون على الاجتهاد في فهم النص، وقد كان لهذه الآراء أصداؤها في النحو أيضا. فالامام ابن حزم الأندلسي الظاهري المذهب، كان له موقف معروف مما يطلق عليه اسم الرأي في الفقه من قياس وتعليل وتأويل. فَنَدَهُ في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام». وقد انعكس هذا على نظرته الى اللغة والنحو. وبعد نحو قرن ونصف من وفاة ابن حزم، نجد ابن مضاء القرطبي يناقش الأصول ذاتها من قياس وتعليل وتأويل في النحو، ويتفق مع ابن حزم فيما ذهب اليه. وان كتابه «الرد على النحاة»، يقوم من حيث الأساس على نقض نظرية «العلة». ولا شك أن ابن مضاء القرطبي يلتقي في ذلك مع أهل الظاهر الذين يرون أن أصحاب الرأي قد خلطوا بين مصطلحي «العلة» و «السبب»... فالعلة، في نظر أهل الظاهر، اسم لكل صفة توجب أمرا ايجابيا ضروريا، والعلة لا تفارق المعلول ألبتة، مثل كون النار علة الاحراق. وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلاً من أجله، لو شاء لم يفعله. مثل غضب أدّى إلى انتصار...[1]

وقد أدت هذه المذاهب الفقهية المتنازعة إلى انصراف النحاة إلى كثير من المسائل النظرية والفروض الوهمية، مبتعدين بذلك عن الأسباب العملية التي نشأ من أجلها علم النحو...

---

(١) أنظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٥٦ – ٦١..

وفي حديثنا حول تأثير الأصول الفقهية من قياس وتعليل وتأويل في النحو، سلبا وايجابا، لا ننسى مثلا مكانة القياس في وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها. ولذا فمن الطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه. وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال، الذائع على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة... [١]

وكما أثر الفقه في مناهج النحو، بعد أن كان النحو نفسه أساسا في التكوين العلمي للفقهاء. فقد أثر علم الكلام في مناهج النحو أيضا. فعكف كثير من النحاة على إدخال مناهج الفلسفة ومبادىء المنطق إلى مجال النحو في الشكل والمضمون، والحوار والمناظرات. وتوسعوا في تطبيق نظرية العلة والمعلول. وكثيرا ما اختلطت مفاهيم العلة الكلامية بمفاهيمها الفقهية عند علماء العربية، ولا سيما في القرون المتأخرة. وهذا ابن جني يحدثنا عن العلة عند النحويين فيقول: «واعلم أنَا - مع ما شرحناه وعُنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، والحاقها بعلل الكلام - لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا علل براهين المهندسين. غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله، إلاّ أنه على تجشم واستكراه له» [٢] ثم يشرح نظريته هذه من خلال الأمثلة.. ونراه فيما بعد يخصص باباً بكامله يسميه «باب في تخصيص العلل» [٣].

وفي حديثه عن علل النحويين والمتكلمين يقول ابن جني: «فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت علل المتفقهين... » وإنَّ أثر المتكلمين في النحو ليتجلّى في القياس على وجه الخصوص. وإنَّ اتجاهات الاعتزال واضحة عند أئمة القياس في النحو، مثل سيبويه، والفرّاء، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري.. فهذا أبو سعيد السيرافي (المتوفّي سنة ٣٦٨هـ)، وكان معتزلياً من أكابر أصحاب الجبائي المتكلمين، قد وضع كتاباً في «شرح كتاب سيبويه»، وله من الكتب أيضا: كتاب ألفات الوصل والقطع، وكتاب أخبار النحويين، وكتاب الوقف والابتداء.. وغيرها [٤].

---

(١) أنظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٨٧.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١ ص٨٧ - ٨٨

(٣) المصدر ذاته ص١٤٤ - ١٨٨.

(٤) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٩٩.

الفصل الثاني

تيسير العربية
في التراث



وضع سيبويه «الكتاب» في النحو، وقد أجمع القدماء والمحدثون على اعتباره إمام النحو. وقد أشرنا سابقا إلى رأي بعض أئمة العربية فيه، وكيف عكف عليه الدارسون. وبقي «الكتاب» المصدر الأساسي لنحو العربية عبر القرون، حتى العصر الحاضر. وإن علماء العربية الذين أكبوا على دراسة آراء الخليل بن أحمد من خلال كتاب سيبويه، والذين أكبوا على دراسة «الكتاب» دراسة علمية شاملة، في الوقت الحاضر، قد انتهت بهم دراساتهم إلى أن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل، وكأنهما، على حدّ تعبير الأستاذ شوقي ضيف، لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النحاة[1].

اتبع سيبويه منهجاً وصفياً دقيقاً في تقسيمه الكلام، وجرى في السماع على النقل عن القرّاء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم.... وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير، معتمدا عليها في تقرير قواعده. ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل دائماً كذلك ما جاء شذوذا على ألسنتهم. وهو تارة ينعته بالضعف، وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط. وكانت أحكامه هذه مبنية على مبدأ «القياس» الذي يجب اتباعه[2]، إذ كان «القياس» يشكل دعامة رئيسة في منهجه. وهو الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، ويقوم في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال، الذائع على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة.[3] وإلى جانب المنهج الوصفي، فقد كان سيبويه يؤثر في كثير من الأحيان المنهج التحليلي، الذي يُعْنَى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة. وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد،

---

(١) أنظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٩٥

(٢) أنظر المصدر ذاته ص ٨١

(٣) أنظر: المصدر ذاته ص ٨٧

فيحاول أن يحدَّ بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريب الكلّي الجامع[١].

وإذا كان الوصف النحوي في العربية يقوم من حيث الأساس على وصف أواخر الكلمات، فإن سيبويه لم يغفل موقع الكلمة في الجملة العربية.... والأمثلة على ذلك كثيرة[٢].

وقد قسم سيبويه الكلمات إلى معرب ومبني، ورأى أن هذين القسمين يشملان كلّ أقسام الكلام. فالأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، معربة. أمّا الأسماء غير المتمكنة، والأفعال غير المضارعة، والحروف، فهي مبنية. هذا التقسيم يكمل تقسيمه الكلام الى اسم وفعل وحرف، ويدعمه ولا يناقضه.[٣]

وكان لكتاب سيبويه آثار واسعة في التأليف النحوي. فقد شرحه عدد كبير من العلماء، وشرح مشكلاته ونكته وأبنيته وشواهده عدد آخر من العلماء المشهورين، فضلا عن أولئك الذين اختصروه، أو اختصروا شروحه، أو اعترضوا عليه، أو ردوُّا على تلك الاعتراضات، في المشرق وفي المغرب، والأندلس[٤].

قدمت هذه الدراسات النحوية والمؤلفات على اختلاف أنواعها ومستوياتها، مادة خصبة في إغناء العربية نحواً وصرفاً وأساليب ومعاني. وفي غمرة هذا الخضم من الدراسات النحوية، التي ذهب كثير منها إلى إفراد الفصول والأبواب لدقائق جزئية، والاتجاه بها في مسارب البحوث التجريدية، كانت تظهر مؤلفات تحاول تيسير النحو، بل تيسير تعلمه والعودة إلى الأهداف الأساسية التي نشأ من أجلها هذا العلم. وأن غايته أن يصل بالمتعلّم إلى معرفة كلام العرب والتكلم على سمته، وأن يكون ضابطاً يحكم النطق السليم ويرمي إلى تزويد المتعلم بالقدرة على استعمال الألفاظ، مفردة ومركبة، استعمالاً يصيب به دقائق المعاني التي تجول في ذهنه.

وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن النحو منذ سيبويه حتى العصر الحديث قد سار

---

(١) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٦٣

(٢) انظر: أئمة النحاة، ص ٦٦

(٣) انظر: أئمة النحاة، ص ٦٦–٦٧

(٤) انظر: عبد السلام هارون، كتاب سيبويه، ص ٣٦ – ٤١

في خضم من الدراسات النظرية التي تركت آثارها واضحة عبر القرون. فكان للمنطق وعلم الكلام والفقه والفلسفة آثار واسعة في هذا الأدب النحوي. وإذا كانت هذه العلوم قد أغنت الدراسات النحوية (من حيث هو علم على كل حال)، وأدت إلى ظهور علماء يقفون حياتهم على البحث في دقائقه، ويتخذونه مهنة لهم في معاشهم، فإنها في الوقت ذاته قد أدت إلى رسم صورة للعربية يكتنفها الغموض والتعقيد، وهي صورة غريبة عن العربية ونحوها... وعلى الرغم من ذلك كله، فإننا نجد أنفسنا في القرن الرابع الهجري، عصر الازدهار العلمي من جميع جوانبه، أمام محاولات مبدعة في وضع مصنفات في النحو من أجل تيسيره وتسهيل تعلمه. وقد قادني البحث والاستقصاء إلى القول بأن أهم هذه المؤلفات هي:

١ – كتاب «الجمل في النحو» لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاّجي المتوّفى سنة (٣٤٠هـ)
٢ – كتاب «الواضح» لأبي بكر الزبيدي الاشبيلي النحوي (المتوفى سنة ٣٧٩هـ).
٣ – كتاب «اللمّع في العربية» صنعة أبي الفتح عثمان بن جنيّ (المتوفى سنة ٣٩٢هـ).

فالزجاجي يقدم في كتابه «الجمل في النحو» للمتعلم «نحوا» سهلًا، بعيداً عن التعقيد، ينأى به عن التعليلات الفلسفية. وقد أكثر الزجاّجي من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها – بيسر وسهولة – الى تقرير قواعد موضوعاته، مع براعة في التحليل والتعليل. فأورد مثلًا ما يزيد على عشرين ومئة من الشواهد القرآنية، وما يزيد على ستين ومئة بيت من الشعر والرجز، وينسب أكثرها الى قائليها. وقد أورد عدداً من الامثال والاقوال المشهورة، اضافة إلى حديثين شريفين فقط[1].

ولا شك أن كتاب «الجمل في النحو» كان حصيلة تجربته الفنية في التعليم. فقد جلس الزجاّجي مدرساً في جامع بني أمية بدمشق. ومن المرجح أنه ألفه في أواخر حياته.

---

(١) أنظر: مقدمة علي توفيق الحمد على كتاب الجمل في النحو، ص ١٨ – ١٩

ومن الروايات التي لها دلالتها على الهدف التعليمي الذي أراد الزجاّجي أن يحققه، ما روي عن أبي علي الفارسي، وكان معاصراً للزجاجي أنه قال، وقد وقف على كلام الزجاجي في النحو: لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه». فسواء أصحت هذه الرواية عن أبي علي الفارسي أم لم تصح، فإن لها دلالة عميقة على وجود مستويين مختلفين من الناحية العلمية. فالزجاجي معلم ينهد لوضع كتاب تعليمي، ييسر تعلم العربية، سالكاً أسلوب الوصف ووضوح العرض بعيداً عن الغموض والتعقيد. بينما يتسم أسلوب أبي علي الفارسي بالعمق والتمثيل من مسائل المنطق. وتحدثنا الروايات أيضا أن الزجاّجي ألف كتاب» «الجمل» بمكة، وكان كلما أنهى بابا طاف بالبيت سبعاً، ودعا الله أن ينتفع به الناس. فدعوته هذه، سواء أصحت الرواية أم لم تصح، توضح الهدف الذي قصده من كتابه هذا، وهو أن يكون في متناول أيدي « الناس » ، « وأن ينتفعوا به ... »

وقد ضمّ كتاب «الجمل» هذا خمسة وأربعين ومئة باب، تناولت موضوعات النحو والصرف والاصوات والتاريخ، والضرورات الشعرية.

وقد انتشر كتاب الجمل، باعتباره كتاباً تعليمياً في النحو جامعاً. يقول القفطي: وهو (أي كتاب الجمل) كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن اشتغل الناس باللّمع لابن جنيّ، والإيضاح لأبي علي الفارسي[1]. وفيه يقول اليافعي: «ولعمري إن كتاباً عظم النفع به، مع وضوح عبارته، وكثرة أمثلته، هو جمل الزجاجي، وهو كتاب مبارك، ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام على العموم، إلّا انتفع.[2] وروي أيضا أنه كان موضع اهتمام الدارسين والمعلمين، فكثرت شروحه كثرة ملفتة للنظر، لا سيما في المغرب، حيث توصلها بعض الروايات إلى مئة وعشرين شرحا. وسواء أكان هذا العدد صحيحا أم مبالغا فيه، فإن الذي لا شك فيه أن شروحه تختلف من حيث الأساس عن شروح «كتاب سيبويه». ونحن نميل إلى الاعتقاد، حسب ما لدينا من معلومات، أنها لم تتعد من حيث الطريقة والمادة، إطار التوضيح للدارسين، والتعقيب على الكتاب، أو إصلاح ما وقع من خلل...

---

(١) أنظر: انباه الرواة، ج ٢، ص ١٦١.

(٢) أنظر: اليافعي، مرآة الجنان، ج ٢، ص ٣٣٢.

أما الكتاب التعليمي الآخر ، فهو كتاب « الواضح » لأبي بكر الزبيدي ، المتوفى سنة ٣٧٩هـ والمعلومات المتوافرة لدينا تفيد أن الزبيدي وضع كتابه هذا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، وربما كان حصيلة تجربته التعليمية عندما اختاره الحكم المستنصر بالله ، صاحب الاندلس ، لتأديب ولده وولي عهده : هشام المؤيد بالله .

وتجمع الروايات على أن الزبيدي كان من الائمة في اللغة العربية . فكان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة ، وأخبر أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر . ألف في النحو كتاباً سماه كتاب الواضح ، واختصر كتاب العين اختصاراً حسناً ، وله كتاب في أبنية سيبويه ، وكتاب فيما يلحن فيه عوام الاندلس ، وكتاب طبقات النحويين ... وبلغني أن أهل المغرب يتنافسون في كتبه ، خصوصا كتابه الذي اختصره من كتاب العين ، لأنه أتمه باختصاره وأوضح مشكله ، وزاد فيه ما عساه كان مفتقرا إليه[١] .

وإن نظرة خاطفة على كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تبين مدى اطلاع الزبيدي على ما سبقه من مؤلفات أئمة العربية . ونحن لا نشك أنه كان على صلة وثيقة بكتاب «الجمل» للزجاجي ، فقد تحدث عن أبي القاسم الزجاجي في مؤلفاته [٢] ، فضلًا عن أن كتاب الجمل قد ذاع صيته وانتشر انتشاراً واسعاً في المغرب والاندلس .

وقد تأثر الزبيدي بمنهج الزجاجي ، فلم يقتصر كتابه «الواضح» على الموضوعات النحوية ، بل نظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة ، فعني بموضوعات النحو والصرف ، إلى جانب عنايته المتميزة بالصوتيات . فهنالك أبحاث عن مخارج الحروف والوقف والإنشاد وغيرها من الموضوعات التي تُعنى بوحدة اللغة .

ولم يلتزم الزبيدي في كتابه «الواضح» مدرسة نحوية معينة ، تماماً كما فعل الزجاجي قبله ، على الرغم من أنه تتلمذ على كتاب « سيبويه » وكان من بين شيوخه من يعتبر حجة في نحو البصريين . فقد كان واسع الاطلاع ، حرّ الاختيار ، يتبع الرأي الذي يجده أقرب إلى تحقيق الأهداف العملية من تعلم النحو ، وذلك في مجال الاستعمال

---

(١) أنظر : ياقوت معجم الادباء ، ج ٦ ص ٥١٩-٥٢٠

(٢) أنظر : الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ١١٩

والارتباط بالمعنى، متجاوزاً تعقيدات النحاة وإيراد الآراء المتضاربة فكان يتبع رأي البصريين أحيانا، وأحيانا أخرى رأي الكوفيين، وقد يجتهد هو نفسه في الترجيح، فيشير بين الفينة والأخرى إلى ما يراه «قبيحا» في الاستعمال، وما هو أحب إليه، وقد يكون ما يعتبره «أحب اليه» مخالفا لما عليه جمهور البصريين.

نظر الزبيدي في كتابه « الواضح » إلى أن اللغة وحدة واحدة، وأنها لا يمكن أن تُفصَل عن النحو. فقد عالج في كتابه هذا، موضوعات الصرف، وعني بصوتيات اللغة، ففي باب تخفيف الهمزة يقول: واعلم أن من العرب من يقلب الهمزة ياء، فيقول: قريت، وأخطيت وتوضيت. وذلك قليل لا يقاس عليه.

وتحدث عن ادغام الحروف بعضها في بعض، واعتمد في ذلك على ما جاء في كتاب سيبويه. فأوجز ما أورد عن مخارج الحروف وصفاتها من الجهر والهمس والشدة والرخاء.. الخ. وعالج أيضا وجوه القوافي في الإنشاد والحداء... وتحدث عن الروي والوصل والردف والنفاذ والوصل. وقد اقتفى في ذلك آثار الخليل بن أحمد.

لقد وضع الزبيدي كتابه « الواضح» لغايات تعليمية، وسلك به سبيل السهولة واليسر، والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد اعتبر مثلًا حبذا « كلمة واحدة ، وأن «ذا» جزء من الكلمة، بل بمثابة حرف « الباء » من كلمة « ضرب » . فيقول في إعراب « حبذا .....« فمعناها المدح وأصلها حبّ ذا الشيء حبّ فعل ماض، وذا اسم المشار اليه، ثم كثر استعمالها حتى صار « حب » و « ذا » كلمة واحدة. وصارت « ذا » كالباء من ضرب. فارتفع ما بعدها من الاسماء بها. تقول : حبذا عبد الله: فعبد الله رفع بحبذا. وكذلك حبذا الرجلان وحبذا المرأة . وزعم قوم أن عبد الله ابتداء وحبذا خبره. والذي قدمّت أحبّ اليّ(١)

وهو ينظر إلى ما يسميه النحويون« نائب الفاعل»، أنه مفعول به مرفوع، لفعل لم يذكر فاعله. ففي مثال: «كُسر الزجاج» فالزجاج مفعول به مرفوع، لفعل لم يذكر فاعله. إذ من الواضح أن «الزجاج» قد وقع عليه فعل الكسر ....وقد قام مقام

---

(١) أنظر : الزبيدي، الواضح ، ص ٩٨

الفاعل ....ويعرب مثلًا : سيكرم زيد . سيكرم : فعل مستقبل . وزيد : مفعول لم يُسم فاعله[1] . فيعتبر أيضا «سيكرم» كلمة واحدة، فهي فعل مستقبل. ولا شيء غير ذلك....فلا يتحدث عن السين وحدها ولا عن أثرها في زمن الفعل...الخ.

وإلى جانب حرص الزبيدي في كتابه «الواضح» على عدم الفصل بين النحو واللغة، فقد نظر إلى قواعد اللغة من حيث ارتباطها بالمعنى، وعني بايراد الأمثلة الكثيرة الشائعة الاستعمال، محاولًا تقويم التراكيب اللغوية الدارجة على الألسن، واشاعة الصحيح منها، سواء أكان ذلك في مجال المخاطبة أم في مجال الكتابة، سالكا في ذلك طريق اليسر والسهولة، دون أن يثقل ذهن المتعلم بكثير من قواعد العربية....

أما الكتاب التعليمي الثالث الذي أردنا الوقوف عنده في القرن الرابع الهجري، العصر الذي بلغت فيه الحضارة العربية الإسلامية أوجها، فهو كتاب: «**اللمع في العربية**» **صنعة أبي الفتح عثمان بن جني** المتوفى سنة ٣٩٢هـ . وتجمع الروايات التي بين أيدينا على اعتبار أبي الفتح عثمان بن جني إماما في العربية» وأنه من «أحذق أهل الادب، وأعلمهم بالنحو، والتصريف، وصنف في ذلك كتباً أبرّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين» وقد أربت مؤلفاته على خمسين كتاباً في النحو، والصرف، واللغة والادب، والقراءات....ومن أشهر كتبه المتداولة في الأوساط العلمية في عصرنا هذا، كتاب «الخصائص».

ويظهر أن ابن جني، وقد أحاط بالكثير من كتب النحو والصرف التي ألفها سلفه من العلماء، أراد أن يضع كتاباً سهلًا وميسراً في النحو والصرف. فوضع كتاب «اللّمع في العربية» ليناسب مستوى الناشئة من المتعلمين. فاقتصر فيه على عرض المسائل الأساسية الضرورية من أجل تقويم اللسان والقلم، مبتعداً عن استطرادات العلماء في عرض المسائل واستقصاء الآراء، وسرد دقائق قضايا النحو والصرف واللغة، مما يناسب العلماء والمتخصصين. وقد تحرر ابن جني من الانحياز إلى مذهب من المذاهب النحوية، على الرغم من أنه يتفق في معظم المسائل مع المذهب البصري، فقد كان يأخذ بالرأي الذي يراه صواباً بصرياً كان أم غير بصري.

---

(١) أنظر الزبيدي، الواضح، ص ٤٦ .

وإن الدراسات التي بين أيدينا تكاد تجزم أن ابن جني ألف كتابه «اللّمع» في أثناء سنة ٣٨٤ هـ، أو قبل ذلك بقليل. وعلى كل، فمن الثابت أنه وضع هذا الكتاب في أواخر حياته، بعد أن بلغ الأوج في حياته العلمية، تدريساً وتأليفاً، وأصبح إماماً من أئمة العربية، ورأى أن من واجبه نحو الناشئة والطالبين لتعلم هذه اللغة الشريفة، أن يضع كتاباً في النحو والصرف، يسهّل تعليم العربية ويجعلها ميسرة للناشئين وللراغبين في تعلمها.

سار ابن جني في كتابه « اللمع» على نهج من سبقه من النحاة، فجمع بين النحو والتصريف، ورأى أن يقتصر على عرض المسائل مجملة، لا تفريع فيها، ولا تفصيل لمختلف الآراء التي تتنازعها. فقد اقتصر على علاج القضايا المهمة التي رآها أحق بالذكر من وجهة نظره في أبواب النحو والتصريف، واكتفى بعرض الرأي الذي اقتنع بصوابه، متجاوزاً تفصيل الآراء المختلفة والتعليل لها. وقد أخذ بما وافق القياس، وترك الاهتمام بالتمثيل لما ليس بمقيس، كما أنه اهتم بدقة العبارة ووضوحها. في حين أن منهجه العام يتمثل بالأخذ بالقياس بأوسع معانيه، إلى جانب تقديره السماع عن فصحاء العرب. ويتمثل ذلك فيما أورده في كتابه الخصائص، تحت عنوان: « باب اختلاف اللغات، وكلها حُجة» فابن جني يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب يقول:

« اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما)، يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في اعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به، ويُخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رفيقتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على اختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد انساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلَا ترى إلى قول النبي ﷺ: نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف»[1]. فابن جني يقف هذا الموقف من اللغتين اذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الأخرى جدا، فانك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا[2]

(١) انظر: ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ١٠
(٢) انظر: المصدر نفسه

وإذا كان المأثور المشهور عن العرب لا يتسق وقوة القياس، فضل ابن جني الأخذ بالمشهور يقول: « كيف تصرفت الحال، فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقل، وإن كان الأقل أقوى قياسا. ألا ترى قوة قياس قول بني تميم في (ما) وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيبويه. ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن..(1)

وما لبث كتاب «اللّمع» لابن جني أن أصبح بعد وفاة مؤلفه مباشرة، الكتاب التدريسي الذي اعتمد عليه النحاة ومن تصدر لتعليم النحو. فأصبح كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، واحتل المكانة التي كان يشغلها كتاب «الجمل» للزجّاجي.(2) وقد وجد كتاب «اللّمع»، ما وجدته أمهات كتب النحو قبله من اهتمام لدى العلماء. وقد حفظ لنا التاريخ منذ القرن الخامس الهجري إلى القرن الثامن، أسماء نخبة من العلماء الذين قاموا على خدمة هذا الكتاب، واهتموا بشرحه أو باختصاره أو بتخريج شواهده وشرحها.

لا شك أن ابن جنّي قد أفاد من كتاب «الجمل» للزجّاجي، وسار في نهجه، ولكننا نشك كثيرا في أن يكون ابن جني قد اطلع على كتاب «الواضح لأبي بكر الزبيدي» على الرغم من أن ابن جني توفي بعد الزبيدي بنحو خمس سنوات وأنه من المرجح أنه ألف كتاب « اللمع » سنة ٣٨٤هـ أو قبلها بقليل، أي بعد وفاة الزبيدي بنحو خمس سنوات ذلك أنه ليس بين أيدينا أي دليل يوحي، بأن ابن جني قد اطلع على كتاب «الواضح» فضلا عن قصر المدة الزمنية التي تفصل بين تأليف الكتابين، إلى جانب بعد المسافة وصعوبة الاتصال بين المشرق والمغرب في ذلك الوقت.

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فإننا نجد أن منهج كتاب «الواضح» يختلف اختلافا جوهريا فيما يتعلق بالاستشهاد عن منهج «اللّمع». فقد جرى ابن جني في

---

(1) انظر: ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٢٦٠

(2) انظر: القفطي، انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٠-١٦١

«اللمع» على نهج النحاة السابقين في الاستشهاد، ومنهم الزجاجيّ في كتابه «الجمل»، فاستشهد بالشعر والقرآن وفصيح كلام العرب، في حين أن الزبيدي في كتابه «الواضح»، حرص أشد الحرص على أن يتجنب الاستشهاد بالشعر والقرآن وفصيح الكلام، ولكنه عني اشد العناية بإيراد الأمثلة الكثيرة الشائعة الاستعمال لتوضيح القواعد النحوية، وتقريبها من بيئة المتعلم ومجريات حياته. مثال ذلك: كان زيد عندنا، وأصبح أخوك في أهله، وأمسى أبوك في المسجد. الخ» ولا شك أن لهذا الأسلوب دلالته في المنهج التعليمي الذي يهدف إلى توضيح القواعد اللغوية وتقريبها من الحياة اليومية والاستعمالات الشائعة. فهي أمثلة نابعة من بيئة المتعلم.

ولعل الزبيدي قد أدرك بسعة اطلاعه وثاقب رأيه أن الاستشهاد بالآيات القرآنية والأشعار والأمثال وفصيح النثر، إنما يهدف إلى اثبات قاعدة لغوية أو الاستدراك عليها أو التنبيه إلى فصيح لا يشمله القياس، في حين أن التراكيب الصحيحة من الأمثلة السهلة التي تنبع من اهتمامات المتعلم وبيئته، هي وحدها التي تستطيع أن توضح القواعد اللغوية، وتجعلها أقرب الى نفسه، وأكثر اتصالًا بحياته.

وربما كان هذا التداخل بين مفهوم الاستشهاد بالنصوص القرآنية، وبما يجوز الاستشهاد به من الشعر والنثر، وبين مفهوم الأمثلة من الجمل والتراكيب السهلة الشائعة، قد أسهم في إثارة الاضطراب والغموض في مناهج النحاة القدامى والمحدثين، ونأى بالنحو التعليمي عن نفوس الناشئة ومجال اهتماماتهم.

فقد أكثر الزجّاجي من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها إلى تقرير قواعد اللغة، مستخدما في ذلك براعته في التحليل والتعليل. وعلى الرغم من أنه وضع كتابه كي يناسب مستوى المتعلمين، فإن المتخصصين لا يعدمون الانتفاع به، ولا أدل على ذلك من وجود قائمة طويلة من شروح الجمل وشروح شواهده. ومن الجدير بالذكر أن شروح أبيات الجمل وشواهده قد بلغت حوالي ثمانية عشر شرحا، نجد من بينها «شرح الشواهد لأبي العلاء المعري، وشرح أبيات « الجمل » للزجاجي، لابن سيده صاحب « المخصص »[1]

---

(١) انظر: تمهيد الدكتورعلي توفيق الحمد، على كتاب الجمل في النحو، للزجاجي ص ٢٥-٣٣

وجرى ابن جني في الاستشهاد على نهج الزجّاجي ، فاستشهد بالشعر والقرآن الكريم وفصيح كلام العرب . فبلغت الشواهد الشعرية في كتاب اللُّمع ثمانين شاهداً ، وبلغت الشواهد من القرآن الكريم أربعة وأربعين شاهداً . ومن المعروف لدى أئمة اللغة ، أن ابن جني ممن يقولون بجواز الاحتجاج بمتواتر القرآن الكريم والقراءات الشاذة .

وكذلك أورد ابن جني كثيرا من الشواهد النثرية من كلام العرب الفصحاء . .ولذا فقد سار كتاب «اللُّمع» في المسار الذي سلكه كتاب « الجمل » قبله ، فلقي الاهتمام لدى العلماء والباحثين ، كما لقي الاهتمام بين المعلمين والمتعلمين . وأن ما حفظه التاريخ من أسماء كبار العلماء الذين اهتموا بشرح «اللمع» أو تلخيصه أو تخريج شواهده أو شرحها ، لأكبر دليل على الجانب العلمي الذي كان محور المتخصصين من علماء العربية .

اما الزبيدي ، فقد اتجه في كتابه «الواضح» إلى اليسر وإلى كلّ ما يسهل على الناشيء والمتعلم فهمه وإدراكه لقضايا النحو ، إذ سلك منهجا علميا ، فأكثر من إيراد الأمثلة السهلة الشائعة الاستعمال ، واقتصر على ايراد بعض الشواهد الشعرية في « باب وجوه القوافي في الإنشاد والحداء » .(١)

وجملة القول إننا نواجه في القرن الرابع الهجري اتجاهين متميزين في الدراسات النحوية : اتجاه يهدف إلى التعمق في علم النحو من حيث هو علم ومن حيث هو مهنة يجعلها عالم النحو معاشا له ، واتجاه آخر يهدف إلى تيسير النحو وتسهيله لتحقيق أغراض المخاطبة الصحيحة ، وتوفير ما يحتاج إليه الإنسان في قراءة الكتب وفهمها .

فهذا الإمام أبو محمد بن حزم الاندلسي ، المولود في قرطبة سنة ٣٨٤هـ أي بعد وفاة الزبيدي بخمس سنوات فقط- يحدثنا عن هذين الاتجاهين في الدراسات النحوية ، ويشير إلى كتابين يعتبرهما كفيلين بتحقيق الأهداف التعليمية في تقويم اللسان والقلم . وهذان الكتابان هما : كتاب «الجمل» للزجاجي وكتاب «الواضح» لأبي بكر الزبيدي أو ما نحا نحوه « كالموجز » لابن السراج ، دون أن يشير إلى كتاب « اللمع »

---

(١) أنظر : الزبيدي ، الواضح من ص ١٦٠-٢٦٢

لابن جني على كثرة شيوعه، كما ذكرت لنا الروايات . فمن الواضح أنه رأى في كتاب « اللمع » اختصارا لعلم النحو، وليس كتاباً تعليميا تتوافر فيه الشروط من أجل تقريب العربية إلى الناشئة والراغبين في تعلمها . و تقويم ابن حزم في هذا المجال، يحتل مكانة ذات دلالة واضحة ومتميزة .

فابن حزم يحلُّ اللغة مكانة سامية في حياة الأمة، ويجعلها قرينة حياة دولتها، إذ يقول :« يفيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها، قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم . وأما من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم فمضمون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبيور علمهم» [٢] ولذا نجد ابن حزم يُعنى اشد العناية بالعربية، لغة القرآن الكريم، ولغة الأمة . واهتمامه ينصب على تيسير تعليمها، وتجنب تعقيدات النحاة، وكل ما لا منفعة به .

يقول« : ولا بد لطالب الحقائق... من مطالعة النحو، وبكيفية منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها، وهذا مجموع في كتاب « الجمل » لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي الدمشقي، وأما كل ما تقدم، فليستكثر منه ما أمكنه »[١] فقد أشار الى كتاب «الجمل» وأنه واف بالغرض، ويحث المتعلم على الاستكثار من العلوم الأخرى ما أمكنه ...

ويفصِّل لنا الإمام ابن حزم طبيعة العلاقة بين علم النحو واللغة، وأنها علاقة عضوية، حيث يرتبط النحو ارتباطاً تاماً بالمعاني، وأنه لا قيمة عملية للنحو بعيداً عن هذا المفهوم . ففي رسالته « مراتب العلوم»، يضع ابن حزم منهاجاً تربوياً تعليمياً من أجل تعليم الناشئة وتكوينهم الثقافي والعلمي . يقول : «... فإذا نفذ (أي المتعلم) في الكتابة والقراءة كما ذكرنا، فلينتقل إلى علم النحو واللغة معاً . ومعنى النحو هو معرفة تنقل هجاء اللفظ، وتنقل حركاته الذي يدل كل ذلك على اختلاف المعاني، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وخفض المضاف، وجزم الأمر والنهي، وكالياء في التثنية والجمع في النصب

(١) أنظر : ابن حزم، الاحكام، ج ١ ص ٣٢

(٢) أنظر : ابن حزم، التقريب لحد المنطق ص ١٩٨

وخفضهما، وكالألف في رفع التثنية، والواو في رفع الجمع وما أشبه ذلك. فإن جهل هذا العلم عسر عليه علم ما يقرأ من العلم.

واللغة هي ألفاظ يعبر بها عن المعاني، فيقتضي من علم النحو كل ما يتصرف في مخاطبات الناس، وكتبهم المؤلفة، ويقتضى من اللغة المستعمل، الكثير التصرف ...وأقل ما يُجْزِئ من النحو كتاب « الواضح » للزبيدي أو ما نحا نحوه (كالموجز) لابن السرّاج، وما أشبه هذه الأوضاع الخفيفة. وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مُشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم. وإنما هي تكاذيب، فما وجه الشغل بما هذه صفته؟ وأما الغرض من هذا العلم فهي المخاطبة، وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط. فمن يزيد في هذا العلم إلى أحكام كتاب سيبويه فحسن، إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل، لأنه لا منفعة للتزيد على هذا المقدار الذي ذكرنا إلا إنْ أراد أن يجعله معاشا، فهذا وجه فاضل، لأنه باب من العلم على كل حال[1]»

فالإمام أبو محمد بن حزم، يفرق منذ القرن الخامس الهجري بين النحو من حيث هو علم ووجه فاضل من أبواب المعرفة، وبين النحو من حيث هو ضرورة لتقويم اللسان، ووسيلة لقراءة الكتب المجموعة في العلوم وفهمها. وهو بدوره يعطي الأولوية للنحو التعليمي الذي يعتبره ركيزة أساسية في التكوين العلمي، وذلك لأهميته العملية في الحياة الثقافية.

وربما كان من الصواب أن نقول: إن ابن حزم كان يترجم في آرائه هذه عن الاتجاه التعليمي للنحو، الذي برز وتوطدت دعائمه في القرن الرابع الهجري، وخصوصا في نظرته إلى سيبويه شيخ النحاة في المغرب والاندلس، كما هو في المشرق، وكذلك نظرته إلى الزبيدي، وكان هذا الأخير على صلة وثيقة بوالد الإمام ابن حزم في بلاط الحكم المستنصر....

وإذا جاز لنا أن نقول: إن هنالك فترة تاريخية في حياة كل علم من العلوم، تستقطب عوامل الابداع، و تصبح ظرفاً زمانياً للأعمال المبدعة، فإن المعلومات المتوافرة

(١) أنظر: ابن حزم، مراتب العلوم (رسائل ابن حزم المجموعة الاولى) ص ٦٤

لدينا تشير الى أن القرن الرابع الهجري كان مسرحا لهذا التطور والابداع في الدراسات النحوية والتعليمية التي تهدف إلى تسهيله وتيسيره، سواء أكان للناشئة أم للراغبين في تعلم العربية ...وأن ايراد أمثلة ونماذج من الطريقة التي عالج بها كل من الزجاجي والزبيدي وابن جني موضوعات نحوية معينة في كتبهم التي وضعت لغايات تعليمية، توضح منهج التيسير والتسهيل الذي بلغ به هؤلاء النحاة مكانة متميزة في مجال التعليم، لا تقل عن مكانة «كتاب» سيبويه في مجال اكتمال علم النحو وتمامه.

فلنأخذ مثلاً موضوع الأفعال. فقد تحدث الزجاّجي في كتابه «الجمل في النحو» عن هذا الموضوع تحت عنوان: باب الأفعال يقول:

الأفعالُ ثلاثةٌ: فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مُسْتقبَلٌ، وفعل في الحال يُسمىّ الدائم.

فالماضي: ما حَسن فيه «أمس» وهو مبنيٌّ على الفتح ابداً، نحو: «قاَم، وقَعدَ، وانْطلقَ»، وما أشبه ذلك.

والمستقبْلُ: ما حسُن فيه «غَدٌ»، وكانتْ في أوله إحدى الزّوائد الأربع، وهي: تاء، أو ياء، أو نونٌ، أو ألفٌ نحو قولك «أقومُ، ويقومُ، وتقومُ، ونقومُ، وما أشبه ذلك. وهو مرفوعٌ أبداً (لمضارعته لاسم الفاْعل، ووقوعِهِ موْقعه سَواء)، حتى يدخل عليه ناصبٌ أو جازِم

فالنّاصبُ: أنْ، ولن، وإذن، وحتى، وكي، وكيَلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولامُ الجحود، والجوابُ بالفاء، والواو، وأو، ولها موضعٌ تذُكرُ فيه.

والجازم: «لم، ولماّ، وألم، وألما، وافَلم، وأفلمّا، ولامُ الامر، و «لا» في النهي، وحروف المجازاة وهي: إنْ الخفيفة، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيفما، وأينما، ومَن، وما وأنى، وايّ، وما أشبهَ ذلك، ولها موْضعٌ تذكُر فيه.

وأما فعْل الحالِ، فلا فَرق بينَهُ وبيَن المستقبل في اللفظ، كقولك: «زيدٌ يقوُم الآن، ويقوم غداً»، «وعبدُ اللّه يُصليّ الآن، ويصلي غداً»

فإنْ أَرَدْتَ أنْ تُخَلِّصَهُ لِلاستقبالِ دونَ الحال، أَدْخَلْتَ عليه السّينَ أَوْ سَوْفَ، فَقُلْتَ: «سَوْفَ يقومُ، وسيقومُ»، فيصيرُ مستقبلاً لا غير. فافهمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه».[1]

ويتحدث الزبيدي في كتابه الواضح عن هذا الموضوع تحت عنوان:

باب ذكر الافعال

إعْلَمْ أَنَّ ٱلأَفْعَالَ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَضْرُب: ضَرْبٌ مِنْهَا أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ وتَقَضَّتْ، وَهِيَ مَفْتُوحَةُ ٱلأَوَاخِرِ أَبداً، كَقَوْلِكَ خَرَجَ وَدَخَلَ[2] وَضَرَبَ وَسَمع وَمَكَثَ وَتَكَلَّمَ وَٱنْطَلَقَ وَٱسْتَخْرَجَ وَٱسْتَمَعَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَٱلضَّرْبُ ٱلثَّاني أَفْعَالٌ مُسْتَقْبَلَةٌ، مُنْتَظَرَةٌ، لَمْ تَقَعْ بَعْدُ، كَقَوْلِكَ: يَخْرُجُ وَيَدْخُلُ وَيَضْرِبُ وَيَسْتَمِعُ وَيَتَكَلَّمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْمَعُ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا.

والضَّرْبُ الثَّالِثُ أفعال وَاقِعَةٌ فِي ٱلْوَقْتِ ٱلَّذِي أَنْتَ فيه لَمْ تَنْقَضِ وَلَا انْقَطَعَتْ بَعْدُ، كَقَوْلِكَ: يُصَلِّي وَيَأْكُلُ وَيَتَكَلَّمُ وَيَقْرَأُ وَيَكْتُبُ[3] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وهذه ٱلأَفْعَالُ تُسَمَّى ٱلدَّائِمَةَ. وَلا تَخْلُو هَذِهِ ٱالدَّائِمَةُ وَلَا ٱلْمُسْتَقْبَلَةُ مِنْ الزَّوَائِدِ ٱلأَرْبَعِ. وَهِيَ: ٱلْهَمْزَةُ وَالتَّاءُ وَٱلنُّونُ وَٱلْيَاءُ، كَقَوْلِكَ: أَضْرِبُ وَأَخْرُجُ وَتَضْرِبُ وَتَخْرُجُ وَنَضْرِبُ وَنَخْرُجُ وَيَضْرِبُ وَيَخْرُجُ. وَهِيَ مَرْفُوعَةُ الأَوَاخِرِ أَبَداً، مَا لم يَعْمَلْ فِيهَا عَامِلٌ بِنَصْبٍ أَوْ جَزْمٍ».[2]

ويتحدث أبو الفتح عثمان بن جني عن هذا الموضوع: تحت عنوان

---

(١) الزجاجي «الجمل في النحو» ص ٧–٨

(٢) الزبيدي «كتاب الواضح»، ص ٣٩



باب : الأفْعال

وهي على ثلاثة أضْرُب ، تنقسم بانقسام الزمانِ : ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومستقبل .

فالماضي: ما قُرِنَ بهِ الماضي من الأزمنَةِ ، نحو قولكَ : قام أمسِ . وقعد أوَّل أمْسِ .

والحاضر : ما قُرِنَ بهِ الحاضرُ مِنَ الأزمنة، نحو قولك : هو يقرأ الآن . وهو يصلي الساعة . وهذا اللفظ قد يصلح – أيضاً – للمستقبل ، إلَّا أنَّ الحالَ أولى [به] من الاستقبال . تقول : هو يقرأ غداً ، ويصلّي بَعْدَ غَدٍ .

فإن أردتْ إخلاصَهُ للاستقبال ، أدخلتْ في أولِّه (السين) أو (سوف) ، فقلت : سيقرأ غدَاً ، وسوف يصليٍّ بَعدٌ غَدٌ .

والمستقبل : ما قُرِنَ به المستقبل مِنَ الأزْمِنَةِ ، نحو قولك : سينطلق غداً . أو : سوف يصلّي بَعْدَ غدٍ . وكذلك جميع أفعال الأمْرْ ، والنَّهي ، نحو قولك : قُمْ غَداً . أو : لا تقعد غَداً . »(١)

فمن الواضح أن النحاة الثلاثة يتفقون على تقسيم الفعل الى ثلاثة أضرب ، وأنهم أيضا متفقون اتفاقاً كاملاً على تحديد ضربين من هذه الأفعال وهما : الفعل الماضي والفعل المستقبل ، ولكنهم يختلفون إلى حَدٍ ما في تحديد الضرب الثالث من هذه الأفعال . فقال عنه الزجّاجي : « فعل في الحال يسمّى الدائم » . ولا شك أن الزجاجي قد طرح فكرة « الفعل الدائم » أو الفعل المستمر ، ولكن الزبيدي هو الذي حدّد هذا المفهوم تحديداً واضحاً ودقيقاً فقال هي : « أفعال واقعة في الوقت الذي أنت فيه لم تنقض ولا انقطعت بعد ... في حين أن ابن جني يقسم الفعل وفق تقسيم الزمان التقليدي إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ... وفي الوقت الذي يتقيد الزبيدي وابن جني في الحديث عن أزمان الفعل ، نجد الزّجاجي يستطرد في الحديث عن أدوات النصب وأدوات الجزم .. فيذكر القاعدة ، وينبّه بأنه سيتناول هذه الموضوعات فيما بعد ، وفي أماكنها الخاصة من كتابه ...

---

(١) ابن جنّي ، اللمّع ، ص ٧٧ – ٧٨

وكذلك نود أن نقف عند موضوع «كان وأخواتها» كي نرى كيف تعالجها الكتب المدرسية الثلاثة التي أشرنا اليها.

فقد تحدث الزّجاجي عن هذا الموضوع تحت عنوان:

بابُ الْحُروفِ الَّتي تَرْفَعُ الأسْماءَ وَتَنْصِبُ الأَخْبار

وهي: «كانَ، وأمسى، وأصبحَ، وصارَ [وأضحى]، وظَلَّ، وباتَ، ودامَ، وليسَ، وما زالَ، ومَا انْفَكَّ، وما فَتِيء، وما بَرِحَ»، وما تَصرَّفَ مِنْها مثل: يكونُ، وتكونُ، ويُصْبِحُ، ويُمْسِي، ويَظَلُّ، ويَدومُ، ويفتأُ، وَيَبْرَحُ، وما أشبهَ ذلِكَ. كَقَوْلِكَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً»، ترفعُ زَيْداً لأنَّهُ اسْمُ كانَ، وتَنْصِبُ «قائماً» لأنَّهُ خبرُ كانَ. وفي التّثنية: «كانَ الزَّيْدَانِ قَائِمَيْنِ». وفي الجميع: «كانَ الزَّيْدُونَ قَائِمِينَ، وَقِياماً» إنْ شِئْتَ. وَمِثْلُ ذلك: «أَصْبَحَ عَبْدُ اللّهِ شَاخِصاً»، و«أَمْسَى أَبُوكَ سَائِراً» و «ما انْفَكَّ عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقاً»، و«لَيْسَ بَكْرٌ شاخِصاً»، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَه.

ويجوزُ تقديمُ أخبارِ هذِهِ الحروفِ عَلَيْها وَتَوْسيطُها، لأَنَّها مُتَصرِّفَة. فتقولُ: «كَانَ مُحَمَّدٌ شَاخِصاً»، و «كَانَ شَاخِصاً مُحَمَّدٌ»، و «شَاخِصاً كَانَ مُحَمَّدٌ»، وما أَشْبَهَه. قال اللّهُ عزَّ وجلّ: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]

واعلمْ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ خَبَراً للمبتدأ، فإنَّهُ يكونُ خَبَرَ هذِهِ الْحُروف، مِنْ فِعْلٍ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْ فاعِلٍ وَمَفْعولٍ، وَظَرْفٍ، وَجُمْلَة، كَقَوْلِكَ، «كَانَ زَيْدٌ قَامَ»، وَ «كَانَ الزَّيْدَانِ قَامَا»، وَ «كَانَ الزَّيْدُونَ قَامُوا». وَ «كَانَ زَيْدٌ يَخْرُجُ»، و «كَانَ الزَّيْدَانِ يَخْرُجَانِ»، و «كَانَ الزَّيْدُونَ يَخْرُجُونَ». و «كَانَ أَخُوكَ فِي الدَّارِ»، و «كَانَ مُحَمَّدٌ عِنْدَكَ».

وَلَا تُؤَثِّرُ هذِهِ الحروفُ في الجُمَلِ، وإذا وَقَعَ بَعْدَ هذِهِ الحروفِ حَرْفُ خَفْضٍ، كانَ ما بَعْدَ المخفوضِ مرفوعاً اسْماً لها، وكانَ المخفوضُ خبراً لَها. كَقَوْلِكَ: «كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، و «كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو»، و «لَيْسَ لِعَبْدِ اللّهِ عُذْرٌ»، وكذلك ما أَشْبَهَه.

---

(١) الروم ٤٧

فإنْ جِئْتَ بَعْدَ المرفوعِ بخبرٍ نصبتَه، وكانَ الخافضُ صِلَةً لَه، فَتَقولُ: «كَانَ فِي الدّارِ زَيْدٌ جَالِساً»، وَ «كَانَ عِنْدَكَ عَبْدُ اللّهِ مُقِيماً»، وكذلكَ ما أَشْبَهه. وتقولُ: «كَانَ زَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ»، فـ «زَيْدٌ» اسمُ كانَ، و «أَبوهُ» رَفْعٌ بالابتداءِ، وَ«مُنْطَلِقٌ» خَبَرُه، والجملةُ خَبَرُ كان. وفي التّثنية: «كَانَ الزَّيْدَانِ أَبَوَاهُمَا مُنْطَلِقَانِ». وفي الجميع: كَانَ الزَّيْدُونَ آبَاؤُهُمْ مُنْطَلِقُونَ». فإنْ قَدَّمْتَ الخبرَ نَصَبْتَهُ وَرَفَعْتَ الاسْمَ به فَقُلْتَ: «كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً أَبُوهُ»، جعلتَ «مُنْطَلِقاً خبرَ كانَ، وَ «أَبُوهُ» رَفْعٌ بِفِعْلِهِ. وتقولُ في التّثنية: «كَانَ الزّيْدانِ مُنْطلِقاً أَبواهُما»، وفي الجميع: «كَانَ الزَّيْدُونَ مُنْطَلِقاً آباؤُهُمْ». وإنْ شِئتَ ثَنيتَ وَجَمَعْتَ. ولَكَ فيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهو أنْ تقولَ: «كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ»، فترفعُ الأَبَ بالابتداءِ، وَ «منطلقٌ» خبرٌ مُقَدَّم، وتُثنيه وتَجمَعُهُ على هذا التقديرِ، فتقولُ: «كَانَ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ أَبواهُما»، وفي الجميع: «كان الزيدون منطلقون آباؤهم».

وإنْ جئتَ بَعْدَ اسمِ «كَانَ» بِاسْمٍ هُوَ بَعْضُ الأَوَّلِ، كانَ لَكَ فيهِ وَجْهان: إنْ شئتَ أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ وَنَصَبْتَ الْخَبَر، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بِالابْتِداء، وَجَعَلْتَ ما بَعْدَهُ خَبَرَهُ، وذلك قَوْلُكَ: «كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَناً»، تجعلُ زيداً اسْمَ كانَ، و «الوجْهَ» بَدَلاً مِنْه، و «حَسناً» خبرَ كانَ، والتقديرُ: «كَانَ وَجْهُ زَيْدٍ حَسَناً». وإنْ شئتَ قلتَ: «كانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ»، على الابتداءِ وَالْخَبَر. وكذلكَ إنْ كانَ الثّاني مما يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، جرى في الْبَدَلِ وَالْقَطْعِ هذا الْمَجْرَى، كَقَوْلِكَ: «كَانَ زَيْدٌ مَالُهُ كَثِيراً» على الْبَدَل، و «كَثِيرٌ» على الابتداءِ والْخَبر، و «كَانَ عَبْدُ اللّهِ عُذْرُهُ وَاضِحٌ وَوَاضِحاً». قالَ الشّاعرُ :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلٰكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

فَمَنْ جَعَلَ «هُلْك» بَدَلاً مِنْ «قَيْس» نَصَبَ «هُلْكَ واحِدٍ» على الْخَبَر، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ بَدَلاً رَفَعَه على الابْتداء، وجَعَلَ «هُلْكُ واحِدٍ» خَبَرَه.

وإذا تَقَدَّمَ اسْمُ «كانَ» عَلَيْها رُفِعَ بالابْتِداء، وصارَتْ «كانَ» خَبَرَه، واسْتَتَرَ اسْمُها

فيها، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ كَانَ قَائِماً»، وَ «الزَّيْدَانِ كَانَا قَائِمَيْنِ»، وفي الجميع: «الزَّيْدُونَ كَانُوا قَائِمِينَ»، وَ «قِيَاماً» إنْ شِئْتَ.

واعلَمْ أنّه لا يَلي «كانَ وأَخواتِها» ما انْتَصَبَ بِغَيْرِها، فتقول: «كَانَ زَيْدٌ آكِلاً طَعَامَكَ»، و «كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ زَيْدٌ»، كُلُّ ذلكَ جائِز. وَلَوْ قُلْتَ: و «كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً» لَمْ يَجُزْ، لأنك أَوْلَيْتَ «الطّعامَ» «كانَ»، وليسَ بِاسْمٍ لها ولا خبَر، فَلَمْ يَجُزْ لذلك. وكذلكَ إنْ قُلْتَ: «كَانَتْ زَيْداً تأْخُذُ الْحُمَّى» لَم يَجُزْ.

وإذا اجتمعَ في بابِ «كَانَ» نَكِرةٌ وَمَعْرِفة، فَالاسْمُ الْمَعْرِفَة، والنكرةُ الْخَبر، كَقَوْلِك: «كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً»، وَ «كَانَ عَبْدُ اللّهِ شَاخِصاً».

وإذا اجْتَمَعَتْ معرفتان، جَعَلْتَ أَيَّهُما شِئْتَ الاسْمَ، والآخَرَ الْخَبَر، كَقَوْلِكَ: «كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ»، وَ «كَانَ أَخُوكَ زَيْداً»، وَ «كَانَ الرَّاكِبُ عَبْدَ اللّهِ»، وَ «كَانَ الرَّاكِبَ عَبْدُ اللّهِ»

وَرُبَّما جاءَ في الشِّعْرِ الاسْمُ نكرةً، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَة، قالَ حَسَّانُ بْنُ ثابِتٍ:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

قال آخر:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْك الْوَدَاعَا

وربّما أُخْبِرَ بالنكرة عَنِ النكرة، إذا كانَ فيها فائدة، كقولِكَ: «مَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئاً عَلَيْكَ»، و «مَا كَانَ فيهَا أَحَدٌ خَيْراً مِنْكَ»، وَإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ «خَيْراً» نَعْتاً لِـ «أحد» فَرَفَعْتَه، وَجَعَلْت «فيها» الْخَبَر.

وأما قَوْلُكَ: «مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ»، بنصبِ «مِثْلٍ»، فإنه نَفَى أَنْ يكونَ على مثلِ حالِهِ أَحَد. وَلَوْ رَفَعَ مِثْلاً فقال: «مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَداً»، لم يَجُزْ، لأَنّ «أحداً» ها هنا واقِعٌ مَوْقِعَ «إنسان»، كأنه قالَ: «مَا كَانَ مِثْلُكَ إنْسَاناً»، وذلك غَيْرُ جائِز، إلّا أنْ يُرادَ بهِ الْمَثَلُ على التَّعظيم لِشأنِه، أوِ الْوَضْعُ مِنْه، كَقَوْلِكَ: «مَا أَنْتَ إلّا شَيْطَان». وكما قال الشّاعِرُ:

فَلَسْتَ لِانْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلْأَكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

واعلم أنّ «ما انفكَّ وما فَتِيَء وما بَرِحَ وما زالَ» لا تدخلُ على أخبارِها «إلّا»، وتدخلُ على سائِرِ الحروف، فيبقى الخبرُ منصوباً على حالِهِ، كقولك: «مَا كانَ زَيْدٌ عَالِماً» إذا نَفَيْتَ الْعِلْمَ عنه، فإنْ أَوْجَبْتَهُ لَهُ دونَ غَيْرِه قُلْتَ: «ما كانَ زيدٌ إلّا عَالِماً»، فالإعرابُ مُتَّفِق، وَالْمَعْنَى مُخْتَلِف. وكذلك نقولُ: «ما أصبحَ عبدُ اللّهِ شَاخِصاً»، وتقولُ: «ما انْفَكَّ زَيْدٌ عَالِماً»، ولو قلت: «ما انْفَكَّ زَيْدٌ إلّا عَالِماً»، و «ما زَالَ عبدُ اللّهِ إلّا شَاخِصاً»، كانَ خَلْطاً مِنَ الكلام، لأنك توجِبُ بِقَوْلِكَ «ما انْفَكَّ» الْخَبَرَ، وتنفيه بِـ«إلّا»، فتصيرُ نافِياً مُثْبِتاً لِلْخَبَرِ في حالٍ واحدة، وذلكَ مُحال.

واعلمْ أنّ لكانَ أربعةَ مواضع: تكونُ ناقصةً، وهي التي ذَكَرْنا أنّها تحتاجُ إلى اسْمٍ وَخبر، كَقَوْلِكَ: «كَانَ زيدٌ عالماً»، و «كان عَمروٌ شاخصاً».

وتكونُ تامَّةً تكتفي بِاسْمٍ واحِدٍ لا خَبَرَ فيه، تكونُ بِمَعْنَى الْحُدوثِ وَالْوُقُوعِ، كَقَوْلِهِ عزَّ وجلّ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلَى مَيْسَرَةٍ﴾، تَأْوِيلُهُ: «وَإنْ حَضَرَ ذو عُسْرَةٍ، أَوْ وَقَعَ ذُو عُسْرَةٍ». وَكما قالَ الشّاعِرُ: هو الرَّبِيعُ بنُ ضَبُع:

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فأدفئوني ... فَإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

وتكونُ زائِدَةً، كما قالَ الفرزدق:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

جَعَلَ «كِراماً» نَعْتاً لِلْجيران، وَأَلْغى «كانَ».

ويكونُ اسْمُها مُسْتَتِراً فيها بِمَعْنَى الأَمْرِ وَالشَّأْن، وتقعُ بَعْدَها جُمْلَةٌ تُفَسِّرُ ذلكَ الْمُضْمَر، لأَنَّهُ مُضْمَرٌ لا يَظْهَر، فلا بُدَّ مِمّا يُفَسِّرُه، كَقَوْلِكَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، والتقديرُ: «كَانَ الأَمرُ زَيْدٌ قَائِمٌ». قالَ الشّاعر:

إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

التقديرُ: «كانَ الأَمْرُ الناسُ صِنْفانِ»، فـ «الأَمْرُ»: اسمُ كانَ وهو مُضْمَرٌ فيها، وَ «النّاسُ صِنْفانِ»: ابتداءٌ وَخَبَرٌ في مَوْضِعِ خَبَرِ كانَ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ هِشامٍ أخي ذِي الرُّمَّة :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ(١)

ويتحدث الزبيدي عن هذا الموضوع تحت عنوان :

«بَابُ ٱلأَفْعَالِ ٱلتِي تَرْفَعُ الأَسْمَاء وَتَنْصِبُ ٱلخَبَرَ.»

وَهْيَ: كَانَ وَصَارَ وَظَلَّ وَدَامَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَبَاتَ وَأَضْحَى وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِيءَ وَمَا ٱنْفَكَّ، وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا. مِثْلُ: يَكُونُ وَتَكُونُ وَأَكُونُ. وَيَظَلُّ وَيَدُومُ وَيُصْبِحُ وَيُمْسِي وَمَا يَزَالُ، وَمَا يَبْرَحُ، وَمَا يَفْتَأُ، وَمَا يَنْفَكُّ وَنَحْوَ هَذَا.
تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَاعِداً.
كَانَ فِعْلٌ مَاضٍ. وَزَيْدٌ رَفْعٌ بِكَانَ. وَقَاعِداً خَبَرُ كَانَ.

وَمِثْلُهُ: صَارَ عَمْرٌو جَالِساً. صَارَ فِعْلٌ ماضٍ وَعَمْرٌو رَفْعٌ بِصَارَ، وَجَالِساً خَبَرُ صَارَ.
وَمِثْلُهُ: ظَلَّ أَبُوكَ مُقِيماً. وَدَامَ أَخُوكَ قَائِماً. وَأَصْبَحَ أَخَوَاكَ عَالِمَيْنِ. وَبَاتَ أَبَوَاكَ آمَنَيْنِ. وَأَمْسَى قَوْمُكَ خَارِجِينَ. وَمَا زَالَ أَبَوَاكَ مَحْفُوظَيْنِ. وَمَا بَرِحَ عَمْرٌو قَائِماً. وَلَيْسَ أَخُوكَ حَاضِراً.
تَرْفَعُ ٱلأَسْمَاءَ بِالأَفْعَالِ ٱلتِي قَبْلَهَا وَتَنْصِبُ ٱلأَسْمَاءَ ٱلَّتِي تَلِيهَا لِأَنَّهَا خَبَرُهَا. وَكَذَلِكَ: سَيَكُونُ زَيْدٌ أَمِيراً.
سَيَكُونُ فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ. وَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِيَكُونُ. وَأَمِيراً خَبَرُ يَكُونُ.
وَمِثْلُهُ: سَيَصِيرُ عَمْرٌو أَمِيراً. وَيُصْبِحُ أَخُوكَ شَرِيفاً. وَمَا يَزَالُ أَبُوكَ مُكْرِماً لنا.

---

(١) الزجاجي، كتاب الجمل ص ٤١ — ٥٠.

فَصْلٌ

فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ قُلْتَ: كُنْتُ قَائِماً.
فَٱلْكِنَايَةُ رَفْعٌ بِكَانَ وَقَائِماً خَبَرُ كَانَ. وَمِثْلُهُ: ظَلَلْت قَاعِداً. وَأَمْسَيْت مُقِيماً. وَأَصْبَحْتُ مَسْرُوراً. وَكُنَّا آمِنِينَ.
رَفَعْتَ ٱلْكِنَايَاتِ كُلَّهَا بِٱلأَفْعَالِ ٱلَّتِي قَبْلَهَا، وَنَصَبْتَ مَا بَعْدَهَا بِأَخْبَارِهَا وَكَذَلِكَ سَائِرُ ٱلْمَكْنِيَّات.
فَإِنْ نَعَتَّ ٱلأَسْمَاءَ أَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهَا صَيَّرْتَ ٱلنَّعْتَ وَٱلْمَعْطُوفَ فِي حَال إِعْرَابِ الاسْمِ.
تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ ٱلْعَاقِلُ مُنْطَلِقاً.
وَأَصْبَحَ أَخُوكَ ٱلظَّرِيفُ خَارِجاً.
فَٱلعَاقِلُ نَعْتٌ لِزَيْدٍ، وَٱلظَّرِيفُ نَعْتٌ لِلأَخِ.
وَكَذَلِكَ: أَصْبَحَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ مَسْرُورَيْنِ. وَأَمْسَى زَيْدٌ وَعَمْرٌو آمِنَيْنِ.
عَطَفْتَ ٱلأَخَ عَلَى ٱلأَبِ، وَعَمْراً عَلَى زَيْدٍ.

فَصْلٌ

وَٱعْلَمْ أَنَّ مَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لِلْمُبْتَدَأِ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لِكَانَ وَإِنَّ. تَقُولُ: كَانَ أَبُوكَ فِي ٱلدَّارِ. فِي ٱلدَّارِ خَبَرُ كَانَ. وَكَذَلِكَ: كَانَ زَيْدٌ عِنْدَنَا. وَأَصْبَحَ أَخُوكَ فِي أَهْلِهِ. وَأَمْسَى أَبُوك فِي ٱلْمَسْجِدِ. وَكَانَ زَيْدٌ يَقُومُ. وَظَلَّ عَمْرٌو يُصَلِّي. فَهَذِهِ ٱلظُّرُوفُ وَٱلْمَجْرُورَاتُ وَٱلأَفْعَالُ خَبَرٌ لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا، كَمَا كَانَتْ خَبَراً لِلابْتِدَاءِ، وَلأَنَّ وَأَخَوَاتِهَا.
وَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ خَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا قَبْلَ أَسْمَائِهَا. فَقُلْتَ: كَانَ قَائِماً أَخُوكَ.
كَانَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَقَائِماً خَبَرُ كَانَ، وَأَخُوكَ رَفْعٌ بِكَانَ.
وَمِثْلُهُ: ظَلَّ جَالِساً عَمْرٌو. وَكَذَلِكَ سَائِرُ ٱلْبَابِ.»[1].

---

(١) الزبيدي، كتاب الواضح ص ٦٣ — ٦٥.

ويتحدث ابن جني عن هذا الموضوع تحت عنوان :

« باب : كان وأخواتها »

وَهْيَ : كانَ ، وصارَ ، وأمَسى ، وأصبحَ ، وظَلّ ، وباتَ ، وأضحى وما دامَ ، وما زالَ ، وما انفّكَّ ، وما فتيءَ ، وما بَرِحَ ، وليسَ . وما تصرَّفُ منهنَّ ، وما كانَ في معناهنَّ ، مما يدلّ على الزمانِ المجرَّدِ منَ الحَدَثِ .

فهذهِ الأفعالُ كلُّها ، تدخلُ على المبتدأ ، والخبَرَ ، فترفع المبتدأ ، ويصير اسمهَا ، وتنصب الخَبَرَ ، ويصيرُ خَبَرَها . واسمُها مشبَّهٌ بالفاعلِ . وخَبَرُها مشبَّهٌ بالمفعولِ .

تقول : كانَ زيد قائماً . وصار محمّدٌ كاتباً . وأصبح الأميرُ مسروراً . وظلّ جعفرُ جالساً . وبات أخوك لاهياً . وما دام سعيدٌ كريماً . وما زال أبوكَ عاقلاً . وما انفكَّ قاسمُ مقيماً . وما فتيء عمرو جاهلاً . وليس الرَّجُلُ حاضراً .

وكذلكَ ما تَصرَّفَ منها . تقول : يكون أخوكَ منطلقاً . وليُصْبِحَنَّ الحديث شائِعاً .

فاذا اجتمع في الكلامِ مَعْرِفَةٌ ، ونكرةٌ ، جعلتَ اسمَ (كانَ) المعرفةَ ، وخبرَها النكرةَ . تقول : كان عَمْرو كريماً . ولا يجوز : كانَ كريمٌ عَمْراً ، إلاّ في ضرورةِ الشّعْرِ .

قالَ القطاميُّ :

قفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا ولا يكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

فَجَعَلَ (موقفاً) — وهو نكرةٌ — إسمَها ، و (الوداع) — وهو معرفة » = خبرها .

فإنْ كانا — جميعاً — معرفتين ، كُنْتَ — فيهما — مخيَّراً . أيّهما شئتَ جعلتهُ إسم (كانَ) ، وجعلتَ الآخر خبرَها . تقول : كان زيدٌ أخاك . وإنْ شئتَ : كان أخوك زيداً .

★ ★ ★

ويجوز تقديم أخبار (كانَ) وأخواتها على أسمائها، وعليها، أنفُسِها. تقول: كان قائماً زيدٌ. وقائماً كان زيد. وكذلك: ليس قائماً زيدٌ. وقائماً ليس زيدٌ.

* * *

وتكون (كانَ) دالّةً على الحدث، فتستغني عَنِ الخَبَرَ المنصوب. تقول: قد كان زيدٌ. أي: حدث، وخُلِق. كما تقول: أنا – مُذْ كنتُ – صديقُك. أي: أنا صديقُك مُذْ كُنْتُ، وخُلِقْتُ. قال الشاعر[1]:

إذا كانَ الشّتــاءُ فأدفِئونــي ... فإنّ الشيـخ يهـدِمُهُ الشّتــاءُ

أي: إذا حَدَثَ الشّتاء، ووقَعَ. وكذلكَ: أمْسى زيدٌ. وأصبح عمرو. وكذلك: أمسينا وأصبحْنا.

وقد يُضمَرُ فيها اسمُها، وَهْوَ ضميرُ الشأنِ، والحديث ، فتقع الجُمَلُ – بَعْدَها – أخباراً عنها. تقول: كانَ زيدٌ قائمٌ. أي: كان الشّأنُ والحديث زيدٌ قال الشّاعر.

إذا مُتُّ كانَ الناسُ صنفان: شامتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْت أصْنَعُ

أي: كانَ الشّأنُ والحديث الناسُ صنفانِ.

* * *

وقد تزادُ (كانَ)، مؤكِّدةً للكلام، فلا تحتاج إلى خَبَرٍ منصوبٍ. تقول: مررتُ

(١) قائلهُ العجير السلولي. وهو من شواهد سيبويه. انظر الجُمَل ٦٧.

بِرجُلٍ – كانَ – قائِمٍ. أي: مررتُ برَجُلٍ قائِمٍ. فـ (كانَ): زَائدةٌ، لا اسمَ لها ولا خبر. قالَ الشاعر:

سراة بني أبي بكر تَسامى على – كانَ – المسوَّمَة العرابِ

أي: على المسوَّمَةِ العِرابِ. وألغى (كانَ).

★ ★ ★

وأخبارُ (كانَ) وأخواتها، كأخبار المبتدأ: مِنَ المفردِ، والجُمْلة، والظَّرْف. تقول في المفردِ: كانَ زيدٌ قائِماً. وفي الجملة: كان زيدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ. وفي الظَّرْفِ: كان زيدٌ في الدارِ.

★ ★ ★

وتزاد (الباء) في خَبَرِ (ليسَ) مؤكِّدةً، فيقال: ليس زيدٌ بقائِم. أي: ليس زيدٌ قائماً. وليس محمَّدٌ بمنطَلِقٍ. أي ليس محمَّدٌ منطلقاً[1].

وإن أولى ما نلاحظه في هذه النصوص الثلاثة، أن الزجاجي قد أطلق على «كان وأخواتها «اسم» الحروف». ونحن نميل إلى الأخذ بالرأي الذي يقول، إنما سمّى الزجّاجي «كان وأخواتها» حروفا، لأنها لا تدل على حدث، ولا تضارع الفعل المتعدي، ولذا أشبهت الحروف. ومن ناحية أخرى فإنه لمن المستبعد أن يعنى الزَّجاجي بكلمة «الحروف» جمع حرف بمعنى الكلمة، وإنما يعني بها المعنى الاصطلاحي النحوي للحروف ....

ومن ناحية أخرى يعتبر الزَّجاجي رفع زيد في المثال: «كان زيدٌ قائماً» لأنُه اسم

---

١ – ابن جني، اللمع، ص ٩٥ – ١٠١.

كان، ونصب «قائماً» لأنه، على حدّ تعبيره خبر كان، ويسير ابن جني على منهج الزَّجاجي، وبطبيعة الحال كان أكثر توضيحاً وتحديداً، والقضية هي دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، بينما الزبيدي يعتبر الرفع بكان، و «قائماً» خبر كان... الخ .. بل ويقول: ترفع الأسماء بالأفعال التي قبلها وتنصب بالأسماء التي تليها لأنها خبرها.
ونقف أيضا عند موضوع «حبذا» فيتحدث الزجاجي تحت عنوان:

(بابُ حَبَّذا)

اِعْلَمْ أنّ «حَبَّ» فعلٌ رَفَعَ «ذا»، ثم لزِمَا مكاناً واحِداً، وَلَمْ يَتفَرَّقَا، فَصَارا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ [واحِدٍ] يَرْفَعُ ما بَعْدَه. وَيَرْفَعُ الْمَعْرِفَةَ [وَيَنْصِبُ] النكرةَ. ويجيءُ معه الحال والتمييزُ. وذلكَ قَوْلُكَ: «حَبَّذَا زَيْدٌ»، و«حَبَّذَا هِنْدُ»، و«حَبَّذَا أَخُوك». قالَ الشّاعِرُ[1].

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرّيانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبذا ساكِنُ الرّيانِ مَنْ كَانَا

وتقولُ: «حَبَّذا زَيْدٌ رَاكِباً»، فتنصبُهُ على الحال، و«حَبَّذا رَاكِباً زَيْدٌ» و «حَبَّذا سَائِراً أَخُوك»، [وأصلُ «حَبَّذَا»: «حَبُبَ ذَا»، فَأَدْغَموا الْباءَ في الْبَاءِ، كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ]، وكذلكَ ما أَشْبَهَه.»[2].

فيرى أن حبّ فعل رفع «ذا»، ثم صار بمنزلة اسم يرفع ما بعده، وان أصلها «حَبُبَ ذا».

ويتحدث الزبيدي عن الموضوع ذاته تحت عنوان:

---

(١) وهو جرير.

(٢) الزجّاجي، كتاب الجمل، ص ١١٠.

«بابُ لَوْ وَلَوْلا وَحَبَّذا»

«...   وَأَمَّا حَبَّذَا، فَمَعْنَاهَا الْمَدْحُ، وَأَصْلُهَا: حَبَّ ذَا الشَّيْءُ.
فَحَبَّ: فِعْلٌ مَاضٍ. وَذَا: اسْمٌ الْمُشَارُ إِلَيْه.
ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا حَتَّى صَارَ حَبَّ وَذَا كَلِمَةً وَاحِدَةً. وَصَارَتْ ذَا كالْبَاءِ مِنْ ضَرَبَ، فَارْتَفَعَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الأَسْمَاءِ، بِهَا، تَقُولُ: حَبَّذَا عَبْدُ اللهِ. فَعَبْدُ اللهِ: رَفْعٌ بِحَبَّذَا.
وَكَذَلِكَ: حَبَّذَا الرَّجُلاَنِ. وَحَبَّذَا الْمَرْأَةَ.
وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْتِدَاءٌ. وَحَبَّذا خَبَرُهُ. والَّذِي قَدَّمْتُ أَحَبُّ إِلَيَّ.»(١).

ويسير الزبيدي على منهج الزّجاجي، ولكنه يجتهد فيما يراه أحبّ إلى نفسه وأقرب إلى ذوقه، وقد جمعها مع «لو» و «لولا»، ولم نستطع أن نرى وجهاً لجمع، «حبّذا» مع «لو»، و «لولا» في باب واحد.

وتحدث ابن جني عن هذا الموضوع تحت عنوان:

باب : حَبَّذا

اعلم أنّ (حَبَّذا) معناهُ، المدحُ، وتقريب المذكور - بَعْدَها - مِنَ القَلْبِ، وهي ترفعُ المعرفةَ، وتنصبُ النكرةَ - التي تحسُنُ فيها (مِن) - على التَّمييز. تقول: حبَّذا زيدٌ، وحَبَّذا أخوكَ. فـ (حبَّذا) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداءِ، و (زيدٌ) في موضعِ خَبَرِهِ. وحقيقةُ القَول أنّ الأصلَ فيها (حَبُبَ) كَـ (كرم)، فأَسْكَنَتِ (الباء) الأُولى، وأُدْغمتْ في الثانية. و (ذَا) مَرفوع بفعْلِهِ، و (زيدٌ) يَرْتَفِعُ، كما يرتفع بَعْدَ (نِعْمَ) و (بِئْس).

---

(١) الزبيدي، كتاب الواضح، ص ٩٧ - ٩٨.

وتقول : حبَّذا رجلًا زيدٌ . أي: مِنْ رَجُلٍ . فتنصبُهُ على التمييز .

و (حبَّذا) مع الواحد، والواحدةِ ، والاثنين ، والاثنتين ، والجماعة ، بلفظ واحد لأنَّهُ جرَى مَجْرى المثل. تقول: حبَّذا زيدٌ. وحبَّذا هِنْدٌ . ولا تقول: حَبَّذهُ. وكذلك حبَّذا الزيدان . وحبَّذا الهندان . وحبَّذا الزيدون . وحبَّذا الهنداتُ . كلُّهُ بصورة واحدة .

قال الشاعر :

يا حبَّذا القَمْراءُ، والليّلُ السَّاج وطُرُقٌ مِثْلُ مِلاءِ النَّسَّاج»[1]

ويسير ابن جني في هذا الموضوع على منهج من سبقه، ولكن يحاول أن يكون أكثر تفصيلاً ووضوحاً. فقد أفاد ابن جني من المصنفات التعليمية السابقة، ونخُّص بالذكر كتاب «الجمل» للزجّاجي، ورأى أن يعيد النظر في تهذيب القواعد وتوضيحها، وإعادة ترتيب موضوعات النحو وأبوابه، لكي يناسب مستوى الناشئة والمتعلمين. وقد عني بإيراد الشواهد، وتجنب إيراد آراء العلماء المختلفة، إذ كان يأخذ ما يراه صواباً .

ولدى دراستنا لهذه الكتب التعليمية الثلاثة على امتداد القرن الرابع الهجري، نجد أنها انطلقت من أجل تحقيق أهداف تعليمية محددة . ومن هنا نجد أنها جميعاً تسير في إطار المنهج التعليمي على اختلاف فيما بينها، من حيث التبويب والشرح والأمثلة والشواهد.. فهي تهدف إلى عرض المسائل النحوية والصرفية الظاهرة بعبارات واضحة ودقيقة، تقربها إلى نفوس الناشئة والمتعلمين. وتحدثنا الروايات التاريخية أن كتاب «اللُّمع»، قد حظي بانتشار واسع، إذ نافس كتاب «الجمل» للزجّاجي، وحلّ محله في معظم الاقطار لدى المؤدبين والمعلمين وفي حلقات الدرس. ومهما يكن من أمر انتشار كتاب «اللّمع» وشيوعه في أوساط المعلمين والمؤدبين، فإن منهج الزجّاجي قد أثر في جميع أولئك الذين حاولوا أن يتصدوا لتأليف كتب تعليمية في النحو.

---

(١) ابن جني، اللّمع، ص ٢٣٩ – ٢٤٠ .

وقد تأثر الزبيدي في كتابه «الواضح» بالمنهج التعليمي لكتاب «الجمل» للزجاجي، وسلك في هذا المنهج مسالك مبدعة في التوضيح والاكثار من الأمثلة السائرة على الألسن. وتجاوز كل ما يشير إلى الغموض والتعقيد. وقد وضعه ابن حزم كما رأينا سابقاً، في المرتبة الأولى مع الكتب التعليمية، وذكر منها (الموجز) لابن السراج (المتوفى سنة ٣١٦هـ) «والجمل» للزجّاجي، ولم يضع ابن حزم كتاب «اللمع» بين هذه المصنفات التعليمية. وعلى الرغم من ذكر ابن خير الاشبيلي سند الرواة لكتاب «الواضح»، وعلى الرغم من بعض الإشارات إلى محاولات شرح كتاب الزبيدي، فإنه لم يلق الانتشار الواسع الذي لقيه كتاب «اللمع» وما لقيه كتاب «الجمل» للزجّاجي.

وقد أدرك أئمة النحاة الذين تصدوا لوضع هذه المصنفات التعليمية، أن هنالك اختلافاً جوهرياً بين منهج يهدف إلى دراسة جزئيات النحو ودقائق اللغة، وبين منهج يهدف إلى تيسير تعليم اللغة للناشئة والراغبين في تعلمها. ونحن نلمس هذا الفرق واضحا، بين منهج كتاب «اللمع» لابن جني، حيث يتقيد بعرض الأبواب والقضايا النحوية الظاهرة والمعروفة، وبين كتاب «الخصائص» للمؤلف ذاته، حيث تبرز في ثناياه آراؤه الخاصة ونتائج دراساته المبدعة، وما يقوده إليه الاجتهاد.

وقد تميز القرن الرابع الهجري بظهور هذه المصنفات التعليمية في النحو، كما تميّز بظهور المصنفات العلمية فيه، إذ واكب المنهج التعليمي في تيسير النحو وتسهيل تعليمه المنهج العلمي الذي يغوص في دقائق المعرفة بحثاً وتحليلًا. وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن هذه المصنفات التعليمية، قد أرست دعائم النحو التعليمي، وقواعده الأساسية، وإن الوسائل التعليمية المتطورة عبر القرون، تهدف إلى إغناء هذه الأسس وجعلها أكثر حيوية وأسهل تعلما وأقرب إلى نفوس الناشئين من شداة هذا العلم.

وقد شغل موضوع النحو أذهان كبار أئمة العربية ومفكريها. فإلى جانب الإمام ابن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦هـ، نذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني المعاصر للإمام ابن حزم، والمتوفى سنة ٤٧١هـ. ويحدثنا الجرجاني عن أولئك النفر الذين زهدوا في

النحو واحتقروه، وأصغروا أمره وتهاونوا به، فيصفهم بأنهم ممن يصدون عن كتاب الله وعن معرفة معانيه. «إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه». (١)

ثم يتساءل الجرجاني عن عذر اولئك الذين تهاونوا بالنحو وزهدوا فيه، ولم يروا أن يستقوه من مصبه، ويأخذوه من معدنه... ويمضي الجرجاني على طريقته في الحوار فيقول: «فإن قالوا: إنا لم نأب صحة هذا العلم، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، وفضول قولٍ تكلفتموها، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين، وتُعايوا بها الحاضرين...» (٢)

ويواصل هذا الحوار الممتع، الذي يعرض من خلاله قضية النحو، التي ما زالت اصداؤها تتردد حتى وقتنا هذا... فيورد أمثلة من الفرضيات الخيالية، وتتبع الألفاظ الوحشية التي لا تجدي إلا كدّ الفكر وإضاعة الوقت.... فيسلم بوجهة نظرهم فيقول:

«قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به، وليس يهمنا أمره. فقولوا فيه ما شئتم، وضعوه حيث أردتم...» (٣)

فاذا سار الجرجاني على هذا المنهج الذي ألفناه عند الإمام ابن حزم وعند غيرهما من أئمة العربية في توضيح منهج التصانيف التعليمية في النحو خاصة وفي العربية عامة، فإنه في الوقت ذاته بات يرسم معالم جديدة للبحث النحوي، يتجاوز فيه أواخر الكلمات وعلامات الإعراب، إلى نظريته في نظم الكلام واتباع قواعده وقوانينه. يقول الإمام الجرجاني:

---

(١) أنظر: الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص ٢٣-٢٤

(٢) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) المصدر ذاته، ص ٢٤.

«واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجَتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخّل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق. وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق. والمنطلق زيد. وزيد هو المنطلق. وزيد هو منطلق. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنّ تخرج أخرج. وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إنّ خرجت. وأنا إن خرجت خارج. وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيدٌ مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع... فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحدٍ منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلّا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بما، في نفي الحال.... وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل.... وينظر في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلّا من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»(١)

ويواصل الجرجاني حديثه عن هذا المنهج الجديد للبحث النحوي، إذ يرتبط نظم الكلام ارتباطاً أساسياً بمعاني النحو وأحكامه، فيقول: «فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه.»(٢)

ويحاول الجرجاني في أماكن مختلفة من كتابه «دلائل الاعجاز» تثبيت أسس منهجه الجديد في البحث النحوي، وهذا المنهج الجديد يقوم على أساس أنه «لا معنى

---

(١) أنظر: دلائل الاعجاز، ص ٦٤–٦٥

(٢) أنظر: المصدر ذاته، ص ٢٨٢

للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم..... وأنه إنْ عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً.... ويتوخى الجرجاني عرض دقائق نظريته هذه باستعراض الجوانب المختلفة لعلاقة النظم بمعاني النحو، فيطرح على ألسنة هؤلاء الذين زهدوا بالنحو وأغفلوه ما يلي «قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو.»[1].... ويجيب عن هذا التساؤل قائلًا: إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيدٌراكباً، وبين قوله جاءني زيد الراكب، لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال: راكباً، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في «راكب» انه حال، واذا قال «الراكب» انه صفة جارية على زيد. واذا عرف في قوله: زيد منطلق. أن زيداً مخبر عنه ومنطلق خبر، لم يضره أن لا يعلم أنا نسمي زيداً مبتدأ....»[2]

فالجرجاني في نظرته هذه، يفصل بين المصطلحات النحوية وقواعدها من حيث هي قواعد، وبين النحو من حيث هو واقع تراكيب الكلم الدالة على معان محددة. وأن عدم المعرفة بالمصطلحات النحوية شيء، واكتساب القدرة على نظم الكلام وما يشتمل عليه من معاني النحو شيء آخر. وبعد أن يبحث الجرجاني مقولته من جوانبها المختلفة يخلص إلى القول:«.....لأنا قد علمنا علم ضرورة أنا لو بقينا الدهر الأطول نصعّد ونُصوّب ونبحث وننقّب، نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها، ولفظة قد انتظمت مع أختها، من غير أن نَتوخى فيما بينهما معنى من معاني النحو، طلبنا ممتنعاً، وثنينا مطايا الفكر ظُلّعا...»(٣)

(١) انظر: دلائل الاعجاز، ص ٣٢٠

(٢) أنظر: المصدر ذاته، ص ٣٢٠-٣٢١

(٣) أنظر: المصدر ذاته، ص ٣٢٢

ومن هذا الاستعراض الشامل لاتجاهات منهج التصنيف التعليمي في النحو في القرنين الرابع والخامس الهجريين، نستطيع أن نقول: إن ما نراه من آراء مبدعة وأصيلة في بناء النحو الذي تشتد الحاجة إليه، قد استوجب بالفعل المصنفات الممتازة التي وضعها أئمة النحو في القرن الرابع الهجري استجابة لما لمسوه من حاجة ماسّة لتقويم اللسان، ولتسهيل تعليم اللغة بعلومها المختلفة نحواً وصرفاً وعروضاً وبلاغة ولغة... وقد أضافت هذه الدراسات أبعاداً جديدة للبحث النحوي... وربما كان من أهمها ما نلمسه من اتجاه للتحليل الوصفي لبناء الكلم. فالكلمة وحدها لا تكون مفيدة بذاتها، وإنما تكون الكلمة مفيدة إذا كانت في جملة.... وقواعد العربية ترتبط بالمعنى أكثر من كونها مرتبطة بحركات أواخر الكلم. ففي مثال: كُسِر الزجاجُ. فان الزجاج مفعولٌ مرفوع لفعل لم يذكر فاعله وقام مقام الفاعل.. ونميز ذلك من الأمثلة... فقد اتجه الزبيدي إلى المعنى الحقيقي، إذ وقع فعل الكسر على الزجاج، ولذا فهو مفعول به. وإن قوله «مرفوع» يعني أنه لا يجعل الرفع من خاصية الفاعل، وأن النصب من خاصية المفعول. بل إنه مفعول لأن فعل الكسر قد وقع عليه، وأنه مرفوع لفعل لم يذكر فاعله، فقام مقامه، وسماه ابن جني «نائب فاعل»... ودرجت هذه التسمية الأخيرة حتى يومنا هذا، وتأصلت نظرية تغيُّر الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، وهو ما اصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغيُّر عاملًا.

وربما لا نعدو الحقيقة إذا خلصنا إلى القول بأنه كما كان كتاب سيبويه إماماً لكل ما كتب في النحو، فقد كانت التصانيف التعليمية التي وضعها أئمة النحو في القرن الرابع الهجري، من أجل تيسير العربية وتسهيل تعلمها، تمثل الإطار الحقيقي الذي سارت فيه جميع المؤلفات التي وضعت بغية تيسير العربية.

وعلى الرغم من أن ابن خلدون استعرض نشأة علم النحو ومراحل تطوره حتى القرن التاسع الهجري استعراضاً شاملًا، وأوجز في ذلك كلِّ الايجاز، فإنه قد أشار إلى منهج المصنفات التعليمية، وإلى منهج المصنفات العلمية، حيث أصبح فيها النحو صناعة كما اشار إلى أن المتأخرين من النحاة لم يخرجوا على وضع الشروح والمختصرات.

فبعد أن يتحدث ابن خلدون عن نشأة النحو واستقراء قواعده، وكيف أن الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد هو الذى هذب الصناعة وكّمل ابوابها يقول:

«وأخذها عنه (أي عن الخليل) سيبويه، فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور، الذي صار إماماً لكل ما كُتِب فيها من بعده. ثم وضع أبو علي الفارسي وابو القاسم الزجّاجي كتباً مختصرة للمتعلمين، يحذون فيها حذو الإمام في كتابه...»[1]

وعلى الرغم من أن ابن خلدون لم يكن دقيقاً في حديثه عن هذه الفترة، وعن الكتب التعليمية التي ظهرت في المشرق وفي الأندلس، فإننا نلمس صورة واضحة عن المتاهات التي سلكها أئمة النحو في القرون الأربعة التي سبقت وفاة ابن خلدون، حيث يقول:

«ثم طال الكلام في هذه الصناعة (أي صناعة النحو) وحدث الخلاف بين أهلها، في الكوفة والبصرة: المصرَيْنِ القديمين للعرب، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن، باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين.

وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختصروا كثيراً من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعل ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادىء للمتعلمين، كما فعل الزمخشري في المفصّل وابن الحاجب في المقدمة له. وربما نظموا ذلك نظماً، مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، وابن معطى في الأرجوزة الألفية» وبعد هذا الاستعراض الشامل الذي تداخلت فيه الكتب العلمية ومختصراتها في التصانيف التعليمية، يجمل ابن خلدون الرأي فيقول:

«وبالجملة فالتآليف في هذا الفن أكثُر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرقُ التعليم فيها مختلفة. فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين، والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك.»[2]

---

(١) أنظر ابن خلدون (المقدمة)، ص ١٠٥٧

(٢) انظر ابن خلدون (المقدمة) ص ١٠٥٨

فابن خلدون يحدثنا عن هذه التآليف النحوية، وأنها أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، ويحدثنا إلى جانب ذلك عن طرق التعليم واختلافها. ولكنه مع الأسف لا يحدد مستويات هذا التعليم، وربما أن مفهوم طرق التعليم قد اختلطت عنده بمفهوم منهج البحث والتأليف.... وربما أن السبب في ذلك يعود الى أن جميع هؤلاء النحاة على اختلاف مذاهبهم قد تصدوا للتدريس.... فتداخلت طرق تعليم الناشئة والمبتدئين مع طرق تعليم طلبة العلم وحلقات التدريس.

ويربط ابن خلدون مسار التأليف النحوي التعليمي والعلمي بمسار بقية العلوم والصنائع من حيث علاقتها بالعمران فيقول:

«وقد كادت هذه الصناعة (أي صناعة النحو) أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقُص العُمْران....» ثم يتحدث ابن خلدون عن كتاب «المغني» لابن هشام ويقومه تقويماً علمياً، ويعتبره استثناء في هذه الفترة التي تراجعت فيها سائر العلوم فيقول:

«ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور، ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة. وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه «بالمغني» في الإعراب.

وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها». وبعد تقريظه لهذا المصنف في النحو الذي أطلق عليه اسم «ديوان»، يتحدث عن منهجه فيقول: «كأنه ينحو في طريقته منحى نحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه»[1].

وعلى الرغم من أن ابن خلدون قد أثنى ثناء كبيراً على كتاب المغني، فإنه قد وضعه في إطار مذهب ابن جني في النحو، إذ استعمل المؤلف مصطلحاته واقتفى أثره.

---

(١) أنظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ١٠٥٨ - ١٠٥٩

أشار ابن خلدون إلى طريقة في تعليم النحو خاصة بالأندلسيين، الى جانب طرق الكوفيين والبصريين والبغداديين، ولكنه مع الأسف تجاهل ذكر أئمة النحو من الأندلسيين. فقد تجاهل الزبيدي الذي يمثل معلماً أساسياً في حقل تيسير العربية وتسهيل تعلمها، كما يشهد بذلك كتاب الواضح. وتجاهل أيضا حملة ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢هـ على نظرية العامل في النحو، كما فندها في كتابه «الرد على النحاة».

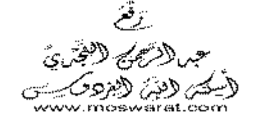
وكانت نظرية العامل قد سيطرت على أئمة النحاة، فوجد منهم من كان يخترع العلل اختراعاً، وأدى ولوعهم في استقصاء العلل والإسفاف في انتزاعها وتتبعها إلى التهجم عليها والإزراء بأصحابها...

وجملة القول، إنّ القرنين الرابع والخامس الهجريين قد شهدا وضع المصنفات التعليمية التي تهدف إلى تيسير العربية وتسهيل تعلمها، وكذلك وضع أهم المعايير النظرية للمفهوم التعليمي للنحو وقواعد العربية. وهذه المصنفات تكوّن بحق الإطار الواقعي لجميع الدراسات التي جرت من ذلك الوقت حتى العصر الحديث من أجل تيسير النحو وتسهيل تعلم العربية.



الفصل الثالث

تيسير العربية في تاريخنا المعاصر



واصل التأليف في النحو مسيرته عبر القرون، منذ أرسى قواعده الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى (١٧٥هـ) ، وصنفه علما كاملا سيبويه في مؤلفه المعروف« بالكتاب » حتى يومنا هذا. وسار النحو في هذه المسيرة الطويلة في مسربين متوازيين، يمثل أحدهما التآليف العلمية المتخصصة بدقائق النحو وغرائب اللغة، ويمثل المسرب الآخر التآليف التعليمية التي تهدف إلى تيسير النحو وتسهيل تعليمه للشادين من أبناء العربية، وللأعاجم الراغبين في تعلمها.

ونجد أن هذين المسربين على اختلاف أهدافهما، كانا يصدران عن منبع واحد ويغترفان من منهل واحد، وهو كتاب سيبويه. فقد تعاقبت الأجيال على دراسته وحفظه والتفقه فيه، وقام عدد كبير من أئمة العربية على خدمة هذا الكتاب بين شرح أو اختصار أو تعليق أو شرح لشواهده أو كلام على أبنيته.
وقد جرى ذلك كله من خلال الاتجاهين الرئيسين اللذين حددا مسيرة التأليف النحوي عبر القرون، وكثيرا ما نرى التداخل بين الغايات العلمية والتعليمية في هذه التصانيف.

ونحن نزعم، بعد الدراسة والتمحيص، أن التآليف التعليمية قد بلغت ذروتها في القرن الرابع الهجرى تطبيقا عمليا على أيدي عدد من أئمة العربية أشهرهم الزجاجي والزبيدي وابن جني؛ وبلغت أيضا من حيث النظرية التعليمية ذروتها في القرن الخامس الهجري، متمثلة بآراء ابن حزم الأندلسي الظاهري والامام عبد القاهر الجرجاني. ونزعم أيضا، أن التآليف التي أعقبتها حتى القرن الرابع عشر الهجري وبداية القرن العشرين الميلادي، لم تخرج عن كونها تقليدا لها، بصورة أو بأخرى، شرحا أو اختصاراً أو تفسير شواهد...

أما التآليف العلمية التي تكون المسرب الثاني في مسيرة علم النحو، فهي أيضا لم تخرج عن كونها شروحا لكتاب سيبويه، أو اختصاراً له، أو شرحا لشواهده، أو تعليقا عليه، وفق مستويات مختلفة.

وربما تداخلت الأهداف عند بعض أئمة النحو، كما نرى ذلك في القرن الثامن الهجري عند الإمام أبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري في كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». وقد أشار إلى ظهوره ابن خلدون في غمرة ما آل إليه علم

النحو في متاهات تمزق الأمة وضعفها وترديها . ففي هذه الأوضاع المتردية، خلص ابن هشام الأنصاري(المتوفى/٧٦١هـ) إلى وضع نهج جديد لتنسيق قواعد النحو، فتتبع المشكل والغامض في قواعد النحو، وتناولها بالإيضاح والتثقيف وحذف التكرار . وهو في ذلك كله ينطلق من القواعد الجزئية للنحو، إلى استخلاص القوانين الكلية التي تجمع التعليلات تحت فكرة واحدة، ويعتمد على إيراد الشواهد والآيات القرانية كي يوضح القواعد النحوية ويقربها إلى الأفهام، ويوضح فوائدها من حيث ارتباطها الجوهري بفهم اللغة وتفسير آيات الذكر الحكيم. إذ يقول في خطبة الكتاب :فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسرّ به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل... وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب» [1] . فالنحو أو علم الإعراب كما يسميه، يمثل جوهر هذه اللغة، وهو الأصل في فهم القرآن الكريم وتوضيح أحاديث الرسول ﷺ . ويصف ابن هشام منهجه في كتابه هذا فيلخّصة بقوله:

«وضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها .[2]

وفي فترة الانحسار الثقافي والسياسي، ظهرت مؤلفات ابن هشام، ومنها كتابه المشهور«المغني» مَعْلَماً بارزا في حركة إحياء النحو وتجديده . فيحدثنا أنه عندما تأمل كتب الإعراب (أى النحو)، فإذا السبب على حدّ تعبيره الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور: أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية. فتراهم يتكلمون على التركيب المعيّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام... وكذلك يكررون الخلاف في جواز الحذف على الضمير المجرور من

---

(١) مغنى اللبيب، ج١ ص٩

(٢) مغي اللبيب، ج١ ص٩

غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي أملّ القلم، وأعقب السأم. فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة ... فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه، ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه. والأمر الثاني، إيراد مالا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السمو، كما يقول البصريون، والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين... وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف... الخ

ويعقب ابن هشام على السببين الأخيرين، فيقول موضحا منهجه في كتاب المغني: «وقد تجنبت هذين الأمرين، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية.»(١) وعلى كلّ فإنَّ ابن هشام يزعم أنه وضع كتابه هذا للمبتدئين في تعلم النحو، وكذلك لأولئك الذين تمرسوا به إذ يقول: «ولما تَمّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أوردته واعتمدته، سميتّه ب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:». وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب، ولمن استمسك فيه بأوثق الأسباب»(٢)

وإن هذه الأسباب كلها، قد جعلت كتب ابن هشام، ومنها« المغني» تتصدر كتب التراث في حركة التجديد والإحياء اللغوي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، أي في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين. بل ما فتئت تدرس لطلبة الجامعات والدراسات العليا حتى أيامنا هذه باعتبارها كتباً مقررة... ولم يجانب ابن خلدون الصواب، وهو من رجال بداية القرن التاسع الهجري، عندما اعتبر كتاب «المغني»، إحياء لهذا العلم الذي كادت أن تأتي عليه يد الحدثان. فقد ومضت عبقرية ابن هشام، فكانت مصدر إشعاع فكري، أعاد للنحو حيوّيته وجدته في تلك الظلمة الحالكة التي بدأت تتردى فيها الأمة العربية. فكان قبل ابن هشام بفترة وجيزة،

(١) المغنى، ج ١ ص ١١-١٢ (٢) المصدر ذاته، ج ١ ص ١٢

سقوط بغداد في حوزة هولاكو، وقتل الخليفة العباسي، واستباحة المدينة أربعين يوما. فدمرت صروح الثقافة والحضارة، وأُلقيَ بالكتب الموروثة في دجلة. وتلتها عاصفة أشد هولا بقيادة تيمور لنك، فاكتسحت أسيا الصغرى وامتدت إلى الشام، وأودت بخيرة رجال البلاد علما وصناعة، فغدت المدن العامرة خرابا، والمكتبات طعمة للنيران...

وبعد ابن خلدون بأقل من قرن سقطت غرناطة (٨٩٧هـ١٤٩٢م) بأيدي حملة الصليب، فأصيبت العربية بأعظم معاقلها بعد بغداد... وكانت هذه الفترة وبالا على الأمة وعلى لغتها وأدبها... فقد بدّد قبلهم الصليبيون في المشرق العربي، نفائس المصنفات، ونهبوا المكتبات، وشردوا رجال العلم في البلاد التي استحوذوا عليها في سواحل الشام ومصر، ومثلهم فعل المغول. بل كان الدمار واحراق الكتب على أيديهم شاملا عاما؛ وتلاهم بعد ذلك بحوالي قرنين الصليبيون مرة أخرى في الاندلس، ومحاكم التفتيش الرهيبة لاجتثاث جذور العربية والاسلام.(١٥١٦م/٩٢٢هـ). وفي بداية القرن السادس عشر الميلادي أي بداية القرن العاشر الهجري، شملت سيطرة الأتراك العثمانيين المنطقة العربية بكاملها، بما فيها مصر وبلاد الشام، فانحطت اللغة العربية والآداب في المنطقة لشيوع التركية في المخاطبات والمراسيم والدواوين. وتسلط الخمول على العقول، وبدأت العربية وعلومها تتراجع، وتنسحب من الحياة العلمية والفكرية الفاعلة، إلى الانزواء حول حلقات القرآن ا لكريم والأحاديث النبوية الشريفة، حصن العربية الحصين، كلما اشتد الخطر، وحزب الأمر، وتفجر الحقد والعداء.

وما لبث أن عم الجهل المنطقة بكاملها، فتوارت المؤلفات العربية التي سلمت من الضياع ولم تصل إليها أيدى الصليبين، وخلصت من تدمير التتار في المشرق واجتثاث جذور الحضارة العربية الاسلامية على أيدي الصليبين في الأندلس، ممثلة بهمجيّة محاكم التفتيش الرهيبة التي امتدت لعدة قرون... وأمام هذا الهجوم الشرس الذي استهدف العروبة والاسلام، وأمام سياسة العثمانيين نحو اللغة العربية، تراجعت اللغة العربية إلى إطار ضيق في حلقات حول الفكرالموروث ولغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ومنذ القرن التاسع عشر، بدأت رياح اليقظة والتجديد تهب على المشرق العربي، حين بدأت حركة إحياء للغة العربية وآدابها. وكان للنحو وقواعد العربية مكانة مهمة بين رواد

هذه الحركة. وظهرت تآليف في النحو في مصر وبلاد الشام والعراق وغيرها تهدف إلى إزالة تعقيد العبارات المبهمة، وضم جميع ما يلزم معرفته من قواعد العربية في مؤلف واحد بوجه الاختصار. ولسنا الآن بصدد استعراض هذه المؤلفات المدرسية، ولكننا نود أن نشير إلى أن هذه المصنفات اتجهت اتجاها عمليا من حيث محاولة تقريب النحو، وتبسيط شواهده، متخذة من مصنفات ابن هشام المصدر الأساس الذي تعتمده. فنجدها على العموم مثلا لا تتعرض لنظرية إلغاء العامل التي قال بها ابن مضاء القرطبي في كتابه«الردّ على النحاة»، بل تثبت عموم العوامل. ويقتصر بعضها في موضوع العلاقة بين المعربات على الإبقاء على ما هو مستعمل من صيغ اللغة فحسب، دون التقدير والتأويل، وعلى إضافة كلّ ما من شأنه إيضاح الفكرة في القاعدة على وجه الاختصار، مكتفيا على الأرجح بعدد قليل من الأمثلة.

وسارت هذه المصنفات، في عرض المادة، على غرار ما سبقها من مصنفات، تقوم على تقرير القاعدة في الأذهان بأبسط الطرق وأقربها تناولا، يليها المثال ثم الدعوة إلى القياس في التطبيق. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، والأصوات تتعالى في مجال العربية، بأن حاجة الدارسين أصبحت ماسة إلى كتاب يستوفي قواعد النحو بعللها على الوجه المعمول به عند الجمهور، دون الخوض في إيراد الأقاويل المتناقضة، والآراء المتباينة، لما في ذلك، على حد قولهم، من إبعاد الشقة على الطالب، وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب.[1]

وبدأت تظهر في بعض المؤلفات التعليمية محاولات واجتهادات في تفضيل مصطلح على مصطلح، فأُطلق بعضهم على المرفوعات«العمدة»، وعلى المنصوبات والمجرورات فضلة... واستعمل بعضهم الآخر «المسند» و «المسند إليه». وفي الحقّ، كانت مؤلفات كثيرة تسعى إلى التجديد في العرض والترتيب في حقل النحو والصرف. فبدأت تلجأ إلى تمارين تطبيقية تدعم بها المادة المعروضة...وبدأت وفرة الأمثلة والتطبيقات العملية في المادة تحتل مكانة أساسية في محاولات تيسير العربية او تيسير تعلمها.

(١) انظر حركة الاحياء اللغوي في بلاد الشام ص ١٩٠-١٩٢

وما إن ينتهي القرن التاسع عشر، حتى نلاحظ أن كثيرا من مؤلفي المصنفات التعليمية في النحو، لم يعودوا يكتفون بالتمارين التطبيقية، وإنما توسعوا في ذلك وتجاوزوه إلى ما يسمونه بالتمارين الانشائية، وذلك للوصول بالمتعلم لفهم جوهر المادة فهما دقيقا. وعلى الرغم من التنبّه إلى أهمية التدريبات العملية في تعلم قواعد النحو في تلك الفترة، فإننا نجد الاتجاه العام إذ ذاك يعوّل على حفظ قواعد الإحكام، ويعلق المدرسون عليها الأهمية العظمى.

وما فتئت كتب النحو المدرسية أن اتخذ كثير منها منهج الحوار أسلوبا لعرض المادة، متكئة على طبيعة الجمل الإنشائية وقدرتها على إثارة الاهتمام وبث الحيوية في نفوس المتعلمين.

وإلى جانب هذا اللون من التجديد في النحو، الذي يمس وسائل العرض ومناهج التعليم دون العبث بجوهر النحو والصرف، نلاحظ منذ نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، نشوء حركة أخرى تواكبها وتنادي تحت ستار تيسير العربية، بإلغاء الإعراب وإلغاء العامل، وتغيير الحروف. وباتت قواعد اللغة الفصحى تتعرض لأعنف الهجمات الحاقدة من الداخل والخارج، وذلك في إطار ما تحاول رسمه من صورة مضللة عن صعوبة فهم قواعد العربية...وواكب هذا التيار الحاقد انفتاح على دراسة اللغات المحلية واللهجات العامية ونشر الدراسات المتخصصة في قواعدها نحوا وصرفا ومفردات...

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد ظهرت مصنفات مدرسية في النحو في النصف الاول من القرن العشرين تهدف إلى جمع دقائق النحو والصرف وكل ما يتطلبه متعلم اللغة العربية، وتذليل صعوباتها وعرضها بأسلوب سهل واضح، وفق مستويات علمية وتربوية محددة...ومن الحق أن نشير في هذا المجال الى كتابين اثنين: احدهما كتاب « جامع الدروس العربية » للنحوي الشيخ مصطفى الغلاييني، والاخر كتاب «الواضح» للاستاذ علي الجارم، رحمهما الله رحمة واسعة. وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن كلّ ما وضع في النحو بعد هذين الكتابين، كان إما تحقيقا وشرحا للقديم، وإما عيالا عليهما....

ونحن إذا تركنا مسرب التصانيف التعليمية في النحو جانبا، لاسيما في القرن

العشرين، وتتبعنا الدراسات العلمية التي عالجت قضايا النحو، من حيث هي قواعد واصطلاحات، تيسيرا أو تجديدا أو إحياء، نجد أنها في واقع الأمر لا تخرج عن كونها نظرات اجتهادية في تفضيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من المصطلحات التراثية أيضا، وكذلك في إعادة التبويب والتصنيف. وأنها نظرت إلى التراث النحوي نظرة واسعة دون أن تلتزم بمذهب نحوي معين، وذلك في ضوء حاجات التعليم في الوقت الحاضر والمشكلات اللغوية التي يواجهها. وقد عالجت هذه الدراسات العديدة قضايا النحو من حيث المنهج والوسائل والمصطلحات. فالدراسات فيه واجبة، والمجال للاجتهاد والابداع واسع لا يحُد. أما النحو العربي من حيث هو نظام الكلام في النطق والتركيب والإعراب، فهو ثابت الجوهر وطيد الدعائم عبر العصور، كما نزل به القرآن الكريم. وإن هذا المبدأ الجوهري ليكون السِّمات الأساسية لحياة الأمة وبقاء لغتها الخالدة بخلود الذكر الحكيم. فمعالجة مشكلات اللغة العربية، نحوا وصرفا وبلاغة ومفردات ومصطلحات، تدخل ضمن إطار نهضة الأمة ومشاركتها الأُصيلة المبدعة في الحضارة الحديثة.

لقد رأينا سابقا أن الاتجاه لتيسير النحو، بل وإلى تجديده وإحيائه، يذهب بعيدا في جذوره، وأنه ليس وليد أوضاع العصر الحاضر في سلبياته وإيجابياته. وقد رأينا كيف بلَغ هذا الاتجاه، لتقريب العربية من الشادين والراغبين في تعلمها، ذروة الكمال في القرنين الرابع والخامس الهجريين من تاريخنا الزاهر.

وما دامت اللغة هي الأمة في حالي التقدم والتأخر، وفي حالي القوة والضعف، وما دامت قواعد اللغة وقوانينها تمثل جوهر نظامها، فلا عجب إذا رأينا أن الأمم المتقدمة هي الأمم التي تعنى بلغاتها نحواً وصرفا وأساليب وتراكيب ومصطلحات...

وإنه لمن طبائع الأشياء أن ترتفع أصوات الغيارى على اللغة العربية، لغة العروبة والاسلام، تنادي بتيسير النحو وتخليصه مما علق به من غبار قرون الجهل وتعقيدات النحاة، كي يعاود مسيرته قريبا من نفوس الناشئة، يقوّم السنتهم وكلامهم، ويحبّب اللغة إلى قلوبهم.

وقد ترددت أصداء هذه الصيحات الغيورة على لغة الأمة في مصر والشام والعراق،

وكان لمصر السهم الأوفر، ولعلمائها النصيب الأوفر، من هذه الدراسات. وبالفعل فقد تألفت في مصر لجنة بوزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم الآن) ووضعت تقريرا مسهبا ضمنّته آراءها ومقترحاتها لتيسير النحو وتخليصه مما فيه من تعدد الآراء، وما علق به من تعقيدات النحاة .... ودرس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره سنة ١٩٤٥م هذه المقترحات، وأدخل عليها بعض التعديلات...ولكن مع الأسف لم يظهر حتى الآن كتاب تعليمي في النحو يستطيع أن يتمثل من حيث التطبيق العملي، هذه الآراء وتلك المقترحات، وأن يكون على شكل سلسلة موجهة من حيث المستوى العلمي والتربوي إلى جميع مراحل التعليم، لا سيما المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية.....

وليس من شأننا في هذا البحث أن نستقصي المؤلفات الحديثة والتقارير التي وضعت من أجل تيسير النحو أو تجديده أو إحيائه على حد تعبير بعض المؤلفين الذين خاضوا هذا الميدان. فإذا تركنا التقرير الذي أشرنا إليه سابقا، وما أدخله عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من تعديلات نود أن نتوقف عند كتابين في هذا المجال: الأول كتاب « إحياء النحو للأستاذ المرحوم ابراهيم مصطفى، والثاني كتاب « تجديد النحو » تأليف الأستاذ شوقي ضيف. هذا مع العلم أن كتبا عديدة قد وضعت في هذه الفترة حول موضوع النحو تيسيرا أو تجديدا أو إحياء في مختلف الاقطار العربية، ونخص بالذكر منها كتب الاستاذ سعيد الافغاني في الشام، والاستاذ المخزومي، والأستاذ ابراهيم السامرائي في العراق، والمرحوم الأستاذ عباس حسن في مصر وغيرهم من علماء العربية. وعقدت ندوات علمية متخصصة، وأخص بالذكر منها، ندوة اتحاد المجامع اللغوية العربية التي عقدت في الجزائر في منتصف السبعينات من هذا القرن؟

وقد وضع المرحوم الأستاذ ابراهيم مصطفى كتابه الموسوم «إحياء النحو» وكان الكتاب ثمرة دراسة وتمحيص لسنوات عدة، بعد أن قضى من عمره السنين الطويلة في تعليم النحو. ولا شك أن هذا كله يضفي قيمة كبيرة على منهجه وآرائه في النحو. وقد رسم لنفسه هدفا منذ البداية، ولم يكن متواضعا أبدا في تحديد الأهداف الكبيرة التي يسعى إليها. يقول: «كان سبيل النحو موحشا شاقا...ولكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتكلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية،

وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها[1]» ونجده في المقدمة ذاتهايفصل هذا الطموح ويوضحه فيما دعاه «تغيير منهج البحث النحوي»، إذ يقول: ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة، واصطنعت أصول التعليم اصطناعا بارعا، ليكون قريبا واضحا، على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها. ويتساءل: ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية»[2]ولكننا نود ان نتساءل عن مدى ما حققه صاحب كتاب «إحياء النحو» من هذه الأهداف الكبيرة التي كان – رحمه الله – يطمح إليها.... وعلى كل فإن البحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة قد لا يستلزم بالضرورة تبديل المنهج.

حرص المؤلف على الإيجاز، ورغب في أن يقتصر هذا البحث على إعراب الاسم، إذ يقول: «آثرت أن أرسل هذا البحث خاصا بإعراب الاسم...» ويعلل ذلك بقوله: « ولأن إعراب الاسم يقوم منفردا مستقلا في بحثه وبيانه عن إعراب الفعل». ويسير صاحب «إحياء النحو» في موضوع العامل وعلاقته بالإعراب على غرار ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة» يقول: «على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم (أي نظرية النحاة المبنية على العامل) أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا، يتبع لفظ العامل وأثره. ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثر في تطوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته[3]. وينقد المؤلف الفروض التي ذهب اليها المستشرقون عن علامات الإعراب من حيث إن أساسها، على حد تعبيره، أن علامات الإعراب أثر لزوائد كانت تلحق الكلمات، ثم حذفت وبقي منها أثرها دالا عليها وهو الإعراب. يقول ابراهيم مصطفى:

«وهم (أي المستشرقون) في هذا متأثرون بنظام لغاتهم، وسبيل الإعراب والتصريف فيها فقد يكون ذلك عندهم بمقاطع لا بحركات، وربما خففت هذه المقاطع واختزلت بتأثير

---

(١) ابراهيم مصطفى« احياء النحو، ص ٢

(٢) المصدر ذاته ص ٢

(٣) ابراهيم مصطفى، احياء النحو، ص ٤١

النبر واختلاف النطق، أو بغيره من الأسباب، فبقيت منه حركته، هذا واضح في لغتهم، مقرر في علمها. ولكن العربية لها منهج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب والتصريف. فإن العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثرا لمقطع، أو بقية من أداة، ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها...[1]

ويرى المصنف أن إقحام الفلسفة وعلم الكلام على مناهج النحاة، قد أبعدتهم عن فهم حقيقة الإعراب، كما أن المستشرقين غلبت عليهم مناهج بحثهم في لغتهم، أو الصور التي استخرجوها من دراسة كلامهم، فصرفتهم عن الحقيقة، وبعدت بهم في شعاب التكلف[2].

وإنّ من أهم المحاور التي أقام مؤلف «إحياء النحو» دراسته عليها، معاني الإعراب. فيرى أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني: وأن الواجب يقضي بدراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وكذلك يجب البحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، وملاحظة أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات.

ويستخلص المصنف من هذا كله، أن علامة الإعراب تشير إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام. [3] ونجد أن فكرة الوصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام وفكرة نقض نظرية العامل في النحو والتصدي لها، تسيطران على مجمل كتاب « إحياء النحو». فقد رأى أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأن الفتحة وهي أخف الحركات، ليست علامة إعراب. أما السكون فقد وقف به عند قول ابن مالك: والأصل في المبنى أن يسكنا» ورأى المؤلف أن «الأصل» تعني هنا الراجح والمصطحب، ولا تعني الغالب. وهذا ما ذهب إليه الصبّان في شرح الخلاصة. [4]

ويخلص المؤلف إلى تحديد نظرته هذه فيقول: إن العرب تشير بالحركات إلى معان في

---

(١) ابراهيم مصطفى، احياء النحو، ص ٤٥.

(٢) انظر: المصدر ذاته ص ٤٧.

(٣) انظر: المصدر ذاته ص ٤٩.

(٤) انظر: ابراهيم مصطفى، احياء النحو، ص ١٠٢ — ١٠٣.

الكلام، وأنها تستخف الفتحة عن غيرها من الحركات، بل تستخفها عن السكون أيضا، وأنها تضع السكون حيث تريد أن تشير إلى شيء من التأكد والبتّ، ومما فيه من معنى القوة[1]. ووقف الباحث وقفة مطوّلة عند الصرف وموانعه، تتميز بمناقشة دقيقة ومستفيضة للأسباب التي وضعها النحاة لمنع الصرف. ويركز على الرأي القائل بأن الأصل في العلَم ألاّ ينون، ولك في كل عَلَمٍ ألاّ تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الاشارة اليه[2]. ويؤثر المؤلف استعمال بعض المصطلحات التي آثرها علماء البيان من قبل واستعملوها في كتبهم، مثل: المسند والمسند إليه... بل وقد استعملها قديما سيبويه نفسه. ويذهب المؤلف بعيدا في مناقشة آراء النحاة وتحليلها، ويستخلص حكما عاما شاملاً مفاده أن كلّ مرفوع هو مسند إليه مُتحدث عنه[3]. فإذا استثنينا بعض الآراء الاجتهادية، نجد المؤلف لا يخرج في منهجه العام في كتابه «إحياء النحو» عما اختطه بعض أئمة النحو من السلف، لا سيما الزجاجي. هذا مع العلم أن الكتاب قد اقتصر، مع الأسف، على «إعراب الاسم» وحده. وعلى الرغم من هذا الجهد المبدع الذي بذله عالم جليل – رحمه الله وأجزل له الثواب – فإن الكتاب لم يحقق الأهداف التي حددها المصنف منذ البداية في مقدمته... وبقي البحث النحوي يراوح في إطار من الغموض والابهام، واستبدال مصطلحات نحوية بغيرها... وهو في ذلك كله لم يستوف قواعد العربية، ولم يقدّم مُصنفا علميا متكاملا، يمكن أن يترجمه المؤلف ذاته أو غيره إلى «كتاب تعليمي» يسهل تعليم العربية، ويقرب نحوها وصرفها إلى الإفهام ويحببها إلى النفوس.

ذكرنا أن مؤلفات عدة في هذا المجال قد أعقبت ظهور كتاب «إحياء النحو»، وكان آخرها كتاب تجديد النحو للأستاذ شوقي ضيف. وسوف لا نقف عند تسمية الكتاب، فقد استعمل أئمة النحو في تراثنا، وعلى امتداد القرون العشرة الأخيرة، كلمات الإحياء والتجديد والتيسير والتسهيل... الخ. وربما كان الزعم بتجديد النحو في هذا العصر أقرب إلى الواقع، وأكثر تطابقا مع ما ذهب إليه مؤلف كتاب «تجديد النحو».

---

(١) ابراهيم مصطفى، احياء النحو، ص ١٠٧.

(٢) انظر المصدر ذاته، ص ٥٣ – ٧١.

(٣) انظر المصدر ذاته، ص ٥٣ – ٧١.

فقد أعاد المؤلف تنسيق أبواب النحو، واستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب التالية، فحذف باب «كان وأخواتها... وأخذ فيها برأي الكوفيين. فإن الفعل عندهم في باب «كان وأخواتها» فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة، والاسم المرفوع في مثل: كان محمد مسافراً «فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وما يجرى على منواله، ليس خبرا وانما هو «حال».....

وحذف كذلك باب «ما ولا ولات، العاملات عمل ليس «وذلك لأن «ليس المقيس عليها هذه الحروف من أخوات كان... وحذف أيضا باب «كاد وأخواتها»، وضم أمثلة الباب إلى باب المفعول به. وحذف باب «ظن وأخواتها»، لأن أفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين، وضم أمثلة الباب إلى باب المفعول به. وكذلك أيضا حذف باب «أعلم وأرى» وأخواتهما، وضم أمثلته إلى باب المفعول به، على غرار ما فعل بباب ظن ورأى. وحذف المؤلف من الكتاب «باب التنازع»، «وباب الاشتغال»، وأخذ في ذلك برأي ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» إذ يقول: إنه لا يوجد في العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد...

وقد ذكر أمثلة هذا الباب الخاص بالذكر والحذف. وأخذ المؤلف برأي ابن مضاء فيما يتعلق بباب الاشتغال، كما ذكرنا. فالنحو على حدّ تعبيره غني عن هذا الباب، لأن أكثر صيغه من صنع النحاة، وضُمّت أمثلته إلى الأبواب التي تخص مختلف حالاته...

وقام المؤلف بتنسيق باب التمييز تنسيقا جديدا، أدى به إلى إلغاء تخصيص أبواب مستقلة لإعراب صيغ الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفعل التعجب وأفعال المدح والذم، وكنايات العدد، وما كان يسمى باسم الاختصاص. وكذلك فعل المؤلف ببابي صيغ التحذير والإغراء، فضّم هذه الصيغ إلى باب الذكر والحذف. وحذف من باب النداء أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة، فاعتبر الترخيم لهجة عربية قديمة أصبحت الآن مهجورة، واعتبر الاستغاثة والندبة صيغتين من صيغ النداء، فألحقهما بباب النداء وصيغه.

ونقل المؤلف باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم، وأن فيه مُضافاً وغير مضاف. وكذلك نقل إلى تقسيمات الاسم باب التوابع: النعت والعطف والتوكيد والبدل.

ويعرض المؤلف في «المدخل» أنه كان أخذ قديما بمبدأ إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي،

وكان في ذلك يستعين بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة»، وبدعوة اللجنة التي شكلتها وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) سنة ١٩٣٨م لتيسير النحو. فان القاضي مثلا في جملة: جاء القاضي، فاعل فحسب، دون أن يقال: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل...

وكان مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد عني، كما اشرنا سابقا، بدراسة تقرير اللجنة في مؤتمره سنة ١٩٤٥، وأقرها على الأخذ بهذا الأساس في تيسير النحو. غير أنه عاد في سنة ١٩٧٩، فرأى الإبقاء على الاعرابين التقديري والمحلي في المفردات والجمل دون تعليل....

ورأى المؤلف في كتابه هذا أن يعمم بين الإعرابين التقديري والمحلي، مكتفيا في المفردات ببيان أن الكلمة محلها الرفع، سواء كانت معربة أو مبنية. ففي مثال: جاء الفتى. يقال: الفتى فاعل محله الرفع... وعمّم في الجمل أن تعينّ وظيفتها، وأنها خبر أو نعت مثلا، دون ذكر محلها في الإعراب.

وأخذ المؤلف برأي ابن مضاء القرطبي في إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، إذ يقول: إن الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبرا أو نعتا أو حالا...

وكذلك أخذ برأي ابن مضاء في إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدَّرة.... فالمضارع منصوب بعد كي ولام التعليل ولام الجحود وبعد حتى و أو وليست هناك أن محذوفة أو مستقرة أو مضمرة جوازا أو وجوبا...

وأخذ المؤلف في كتابه هذا برأي مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة ١٩٤٥، بإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب. فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الاسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، ولا الالف في المثنى ، نائبتان عن الضمة، وبالمثل ليست الالف نائبة عن الفتحة ولا الياء عن الكسرة في الاسماء الخمسة، وأيضا ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم....

ومن الأسس المهمة التي أخذ بها المؤلف في تأليف كتابه هذا مبدأ الإعراب لصحة النطق. فالإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقا

لم تكن إليه حاجة. وقد اعتمدت لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الأساس في مؤتمره سنة ١٩٧٩ مع بعض التعديل. ولذا فقد رأى أن لا تعرب في هذا الكتاب أسماء الشرط، وأن المخففة من الثقيلة، وكأن المخففة، ولا سيما، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الاستثناء: خلا وعدا وحاشا.

وفي عرض أبواب النحو، حذف المؤلف زوائد كثيرة، رأى أنها تعقد ابوابه وتدخل على فهمها شيئا من العسر، دون حاجة حقيقية إليها. ومن ناحية أخرى رأى المؤلف وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها، على حدّ تعبيره، أن تعرف تعريفا سديدا، على نحو ما يلاحظ في المفعول المطلق والمفعول معه والحال ...

وكذلك قام المؤلف بزيادة إضافات كثيرة لتوضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو. ومن ذلك ما وضعه من بعض القواعد الضرورية لخدمة النطق السليم بتعلم العربية وحروفها، وقد استمدها من علم «التجويد». لقد أردت أن أقف قليلا عند هذين الكتابين في مسار التأليف النظري من أجل تيسير النحو وتسهيل تعلمه في عصرنا الحاضر. وهذان الكتابان كما ذكرنا هما: إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى و «تجديد النحو» للأستاذ شوقي ضيف. ولم يدر في خلدي أن أقلل من شأن تلك الكتب المصنفة التي ظهرت في الفترة التي تفصل بين هذين الكتابين طيلة الأربعين سنة الماضية، ولكنني أردت أن أشير الى مَعلْمَين بارزين في هذه المرحلة التاريخية من حياة أمتنا العربية وحياة لغتها.

جاء كتاب «إحياء النحو» دراسة نقدية وتحليلية لآراء كثير من أئمة النحو، وترجيحا لبعضها على بعض ومحاولة جزئية مقتصرة على جانب من النحو هو «إعراب الاسم». وقد حددّ المؤلف أهدافه منذ البداية، عندما قال: إنه يرمي إلى تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية، وهو هدف كبير ضخم. ولكن إلى أي حدّ حقق الكتاب هذا الهدف؟ سؤال كبير تجيب عنه الدراسات النحوية واللغوية في العقود الماضية. ومما لا شك فيه أن كتاب «إحياء النحو» قد ترك آثارا في سلسلة الدراسات النحوية التي ظهرت خلال هذه الحقبة من الزمن، واحتل مكانة في مرحلة التطور التاريخي للدراسات النحوية.

وظهر كتاب «تجديد النحو» للاستاذ شوقي ضيف سنة ١٩٨٢، فأفاد من الدراسات والاجتهادات التي ظهرت خلال الأربعين سنة الماضية من أجل تيسير النحو وتقريبه إلى أفهام المتعلمين. وتأثر إلى حدّ كبير بآراء ابن مضاء القرطبي، ولم يتقيد بآراء مذهب مُعيّن من المذاهب النحوية المعروفة.

ولعل كتاب «تجديد النحو» يكون منعطفا جديدا على طريق تيسير قواعد العربية. فقد نظر مؤلفه إلى النحو نظرة كلية شاملة، وأقام دراسته على أسس نظرية وعملية معا. فكان النقد والتحليل للآراء النحوية، أساسا لا عادة التبويب والحذف والإضافة. وهو في ذلك كله ربما يوفر المادة اللازمة من أجل وضع كتب تعليمية لقواعد العربية وفق سنوات التعليم ومراحله.

الخاتمة
نظرة الى المستقبل



نظرة الى المستقبل

لم نقصد في هذا البحث المتواضع، أن نؤرخ للنحو ومذاهبه وتصانيفه عبر القرون، ولكننا نبغي من وراء هذا العرض الشامل، أن نتبين الخيوط التاريخية لهذا التراث النحوي الضخم، وذلك من أجل فهم الحاضر، وما يكتنفه من تشويش واضطراب وابهام، وبالتالي من أجل رؤية المستقبل. فاللغة هي الرابطة العضوية الخفيّة المتميّزة التي تنتظم أفراد الأمة، فهي روح الأمة وسر كيانها وعنوان وجودها.

فالأمم الغابرة التي اندثرت ويحدثنا عنها التاريخ، وتفصح الآثار عن حضاراتها، لم تختف بطبيعة الحال من مسرح الحياة باعتبارها أفرادا، ولكنها زالت من مسرح التاريخ باعتبارها حضارات. فذابت في بوتقة الأمم المتغلّبة، واختفت لغاتها، أو ذابت في لغات أخرى.

إن العربية تتفرد بميزات لا يشاركها فيها أية لغة أخرى، وهي لغة القرآن الكريم، وهي خالدة بخلود هذا الذكر الحكيم، وهي ثابتة لا تتغير من حيث نظام تأليف الكلام، وما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل الأخرى، حتى تتسق العبارة وتؤدي ما يراد الدلالة عليه من معنى. ولكنها في الوقت ذاته متطورة من حيث الأساليب ودلالات الألفاظ، نامية حية مطواعة من حيث قدرتها على استيعاب المصطلحات العلمية والتقنية الحديثة، وكل ما يجد في ساحة المعرفة الإنسانية.

وإنّ الدارس لهذه اللغة، لا بد أن يميز بين اللغة العربية من حيث هي لغة ثابتة الجوهر، أي من حيث نظام تأليف الكلام ومن حيث صرفها ونطق حروفها، وبين قواعد العربية نحوا وصرفا وعروضا وبيانا. فان القواعد والمصطلحات من وضع أئمة اللغة وفق مناهج اجتهادية، تتغير وتتبدّل. ومن هنا نجد أنه كثيرا ما احتدم الخلاف بين أئمة النحو قديما وحديثا؛ وطالما اختلفت أيضا مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين. ولكننا مع ذلك لا نجد خلافا واحدا يمسّ جوهر نظام اللغة العربية، كما

نزل بها الوحي الأمين على سبعة أحرف، وكما جمع القرآن الكريم على أيدى كتاب الوحي محتكما إلى لغة قريش.. فالخلاف يشمل معظم المصطلحات النحوية وأسباب التسمية وتصنيف الموضوعات، والتعليل، ودقائق التفصيلات.. ولا يمس جوهر اللغة ونظامها.

ومنذ أن نشأت الحاجة إلى وضع علم النحو في العربية، كان الهدف محدداً وهو: عصمة اللسان من الخطأ وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم. ولكن السبل قد اختلفت بالدارسين من أئمة العربية، فاختلفت مناهجهم. فمنهم من تحرى ما نقل عن العرب، ثم استقرأ أحواله، فوضع قواعده على الأعمّ الأغلب من هذه الأحوال. فإن تناثرت هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعده، سلك بها - بعد التحرى من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم - إحدى طريقين: إما ان يتأولها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهمل أمرها لقلّتها، فيقول بحفظها ولا يقاس عليها... فتحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها، ويذهب بعضهم إلى القول بالقياس على الشاذ والنادر أيضا..[1].

وقد يذهب بعض أئمة اللغة إلى إبطال القياس والتعليل جملة، كما فعل أصحاب المذهب الظاهري، وإمامهم في هذا الباب أبو محمد بن حزم الأندلسي. فإذا رأينا أنّ القول بإبطال التعليل في النحو قد اتخذه بعض أئمة النحو منهجا منذ عهد مبكر، كما نرى في كتاب «الجمل» للزجاجي وفي كتاب«الواضح» للزبيدي، فإننا لم نر حتى الآن أية محاولة عملية لتقديم مخطط كامل لنحو«ظاهري» لا قياس فيه ولا تعليل...

وفي المشرق، كان «المعري» واسع الرواية، سماعيا إلى أبعد حدود السماع، يضيق بنحو البصرة الذي كان في أيامه طافحا بالجدل والقياس والتعليل.[2] وهكذا نجد الدراسات النحوية قد اتخذت مسالك ومناهج مختلفة، فاختلفت بها الدروب والنتائج، واختلطت عليها الأهداف والوسائل. فتداخلت مثلا أهداف اللغة مع أهداف النحو والقراءات بأنواعها والتفسير.. وغاب عن كثير من أئمة النحو، أن اهداف تقويم اللسان،

---

١) انظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٧٠

٢) انظر: المصدر ذاته، ص ١٠٨

والحرص على سلامة العربية من اللحن، وتيسير العربية لمن يرغب في نقلها، تختلف عن أهداف الدراسات اللغوية، التي تنحصر بتقرير فصاحة اللغة ولهجات العرب التي يمكن الاحتجاج بها والاعتماد عليها في توجيه القراءات القرآنية المختلفة، ومنها القراءات الشاذة من ناحية وتفسير الايات القرآنية من ناحية أخرى. وكذلك ما يجب ملاحظته من فروق بين القراءة القرآنية المختلفة، ومنها القراءات الشاذة وبين ما يسمى بالنادر والقليل في لغات العرب، وكذلك ما يسمى بلُغَيّة.

ونحن نعتقد أن هذه المناهج المتداخلة أيضا التي استعملت في وضع قواعد العربية نحوا وصرفا ومعنى، وتفسيرها وتعليلها، آخذة بعين الاعتبار الشائع والنادر والقليل، من الأسباب التي ساهمت في تعقيد النحو، واظهاره بهذا المظهر المصطنع، الغريب عن العربية الشائعة الاستعمال، والغريب عن الذوق الجميل والمنطق السليم.

إن منهج التعليل والتفسير والتحليل للظواهر اللغوية وتعدد الآراء واختلاف المذاهب النحوية بين كوفيين وبصريين وبغداديين، وأندلسيين، يشكل تراثا خصبا من «أدبنا النحوي»، إذا جازت لنا هذه التسمية. ولكننا في الوقت نفسه نقول: إنه لا يجوز أن يكون بكليته الصورة التي يبنى عليها النحو الميسّر للشادين، وعامة المثقفين، والدارسين والراغبين في تعلمها من الأعاجم. فالحاجة ماسة الآن، كما كانت في سابق الأيام، مع اختلاف الظروف والأحوال، إلى لغة عربية فصيحة موحّدة سهلة وميسرة، بعيدة عن التعقيدات الإعرابية، والتخريجات والتقديرات النحوية والتعليل والتفسير. وإن منطق الأشياء ليقضي بأن تُبنى قواعد العربية الموجهة للشادين وعامة الدارسين على الشائع الاستعمال في لغات القبائل الموثوق بفصاحتها، دون التطرق إلى الشاذ أو النادر أو القليل ... وأن نميز بين أهداف هذه المصنفات، وبين تلك التي تكون موضع الدراسات التخصصية في مراحل التعليم الجامعي.

وربما لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة إذا قلنا إن مصدر العربية نحوا وصرفا كان وما زال، كتاب سيبويه، وأن محاولات وضع التصانيف التعليمية لتيسير العربية أو تجديدها أو احيائها، لم تخرج منذ القرن الخامس الهجري حتى الوقت الحاضر، بشكل أو بآخر عن تصانيف « الجمل » للزجاجي والواضح « للزبيدي » « واللمع » لابن جني، مع تأثر واضح

بابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» وإن المصطلحات النحوية التي حاول بعض الدارسين المحدثين طرحها بديلا عن بعض المصطلحات الشائعة الاستعمال، هي في حدّ ذاتها مصطلحات تراثية. وعلى الرغم من أن أكثر التصانيف الحديثة في النحو، تحاول أن تنأى عن موضوع «العامل»، كما أشرنا، إلا أنها لا تلبث أن تقع فيه. وبعضها يحاول أن يَبْنِيَ منهجه في التيسير، على قواعد المنطق، وإيجاد روابط جديدة بين المصطلح والمدلول النحوي، تحت الزعم بأنه اكثر وضوحا. وهي في ذلك كله تستبدل مصطلحات نحوية بأخرى غيرها، على سبيل الاختصار، وقد فاتها أن الاختصار لا يعني التيسير أو التسهيل أحيانا.

ومهما يكن من أمر فان موضوع المصطلحات النحوية من حيث التسمية، لا يشكل قضية مهمة، إذ يكفي أن نلمح علاقة ما بين معنى المصطلح وذلك المدلول، حتى يكون المصطلح النحوي وافيا بالغرض.

وإلى جانب المصطلحات النحوية، تحتل الشواهد والأمثلة مكانة مهمة في التصانيف التعليمية. وربما وقع التداخل الشديد بين مفهوم الشواهد، مما يعتبر المثل النموذج في الفصاحة والبلاغة وجودة التركيب، شعرا كان أو نثرا او من آي القرآن الحكيم، وبين مفهوم الأمثلة التي يأخذها المصنف من بيئة المتعلّم ومن شؤونه الحياتية...

ونحن نعتقد بأنه يجب أن نُمّيز بين ايراد الشواهد لاثبات قاعدة نحوية، وبين ايراد أمثلة من بيئة المتعلّم ومن حياته اليومية لشرح القاعدة النحوية وتوضيحها وتقريبها من فهم المتعلم ومن مجال اهتمامه. إذ كثيرا ما نرى هذا التداخل في تحديد المفاهيم والأهداف عند النحاة القدامى والمحدثين، مما يثير التشويش والتعقيد، وينأى بالمتعلم بعيدا عن طبيعة اللغة ووظيفتها الحياتية...

وربما يعود ذلك كله، كما ذكرنا سابقا، إلى وجوب التمييز بين قواعد العربية التي تهدف إلى تقويم لسان المثقف في حياته العلمية واليومية، وبين الدراسات النحوية المتخصصة التي تتجه الى الجزئيّات والتفريعات، وفي أوجه الوجوب وأوجه الجواز. فالدراسات التي تتصل بفقه اللغة ولسانياتها وصوتياتها تمدّ العربيّة بالخصوبة والنماء، وإنّ إدخال الوسائل التقنيّة الحديثة، وما توصّلت إليه علوم الصوتيات واللسانيات الحديثة في مجال دراسة العربية، من

شأنه، إذا ما وجه توجيها سليما، أن يفتح آفاقا واسعة أمام انتشار اللغة العربية وتيسيرها وتسهيل تعلمها، فضلا عن توفير الجهد والوقت.

ونحن إذا تجاوزنا المسيرة التاريخية الطويلة لأمتنا ولغتها، ووقفنا مليا عند الأربعين سنة الأخيرة من هذا القرن، نتلمس أسباب ضعفنا نحن العرب بلغتنا العربية ـــ وهو في الحقيقة ضعف عام شامل في جميع الأقطار والمؤسسات العلمية العربية ـــ وجدنا أنفسنا، أمام واقع لغوي معقد ومتعدد الجوانب. فالجانب الذى يمسّ العربية من حيث نحوها وصرفها ومعانيها، كان في تراثنا موضع الدراسات العميقة والشاملة، بل وموضع الاهتمام الذى يقرب من التعبد في سدة العربية: لغة القرآن الكريم، وذلك من أجل فهم دقائق النص القرآني وتفسيره. وإن الدراسات العلمية والتعليمية للعربية تيسيرا وتجديدا وإحياء، قد أغنت الخزانة اللغوية والنحوية على مدى أكثر من عشرة قرون، وإلى وقتنا هذا. وعلى الرغم من تقديرنا للدراسات الحديثة التي قصدت تيسير قواعد العربية أو تجديدها أو إحياءها، فإنّها لم تخرج من حيث الجوهر عن إطار الدراسات النحوية والصرفية التي وضعت في القرنين الرابع والخامس الهجريين، عصر الازدهار العلمي والحضاري لأمتنا. ونحن نزعم من خلال دراستنا المتواضعة هذه، أن المشكلات التي تواجهها اللغة العربية في العصر الحاضر، لا تتعلق باللغة العربية من حيث هي لغة، بل تتعلق بأسباب وظروف غريبة عن اللغة ذاتها. وإن الصورة المعقدة التي ترسم لقواعد العربية، والحق يقال، هي صورة مزيفة، وبعيدة عن الحقيقة. فالعربية الفصيحة الشائعة الاستعمال في هذا التراث الضخم عبر القرون، من حيث الزمان، وعلى امتداد الساحة الجغرافية من الرباط حتى بغداد من حيث المكان، لغة واحدة في جوهرها، ومَنطقيّة من حيث قواعد نحوها وصرفها وكتابتها، إذا استثنينا حالات قليلة ممّا يشذ عن هذه القواعد..

وإذا ما ابتعدنا عن تعقيدات النحاة، الذين اتخذوا من هذا العلم مجالا للتخصص، وإذا ما ابتعدنا عن تزمت بعض اللغويين وتقعّرهم، فإننا نجد أنفسنا أمام لغة نامية، حية، مطواعة، قادرة على استيعاب جميع ما يجدُّ من المعارف الإنسانية، مَنْطقّية في قواعدها وفي مجال الرسم الإملائي. فنحن نكتب بالعربية كما نلفظ تماما، إذا استثنينا بعض القواعد التي تخص الهمزة والألف المقصورة والممدودة.

ولدى استعراض الظروف التي تحيط بلغتنا العربية، والعقبات التي تعترض سبيلها، والتحديات والتيارات المنحرفة التي تحاول أن تنال منها، وبالتالي أن تنال من جوهر وجود أمتنا، وأساس وحدتها، نجد أن القضية الأساس، تكمن في السياسة التعليمية التي تطبق في مختلف أقطار الوطن العربي. فالعربية لغة القرآن الكريم، تمثل روح الأمة العربية وجوهر شخصيتها، واساس وحدتها. فلا غرابة والحالة هذه، أن نجد العربية هدفا لأعداء الأمة والتيارات الحاقدة، في هذه الفترة من كفاح أمتنا في سبيل البقاء، أمام تكالب الغزو الاستعماري بأشكاله المختلفة، ابتداء من الغزو اليهودي الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، وانتهاء بالهيمنة الاقتصادية والثقافية والفكرية...

وإن أول ما يمس السياسة التعليمية، هو تحديد موقع العربية من المناهج الدراسية، من حيث ارتباطها بالقيم الفكرية والحضارية العربية الإسلامية، ومن حيث المكانة التي تحتلها في الخطط الدراسية في مراحل التعليم المختلفة. وإنّ سياسة تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية، ومنذ الصف الاول في بعض الأقطار العربية، تلحق أضراراً كبيرة بتعلم اللغة العربية، اللغة الأم، وتعرضها إلى أخطار المزاحمة في هذه المرحلة.

وإن التقدم المتسارع للعلوم والتقنيات الحديثة، ليفرض الاهتمام بإعداد معلم اللغة العربية، وذلك في ضوء النظريات العلمية والأساليب التربوية الحديثة. فمن الواجب أن يحتل معلم اللغة العربية مكانة متميزة من الحركة التعليمية، تتناسب والآثار التي يتركها في تربية الناشئة وتوجيههم... وإن المعلومات المتوافرة لدينا تدل على أن مشكلة إعداد معلمي اللغة العربية مشكلة خطيرة، وأنها تعاني نقصا كبيرا من حيث العدد والنوع.

وإذا نظرنا إلى معلمي المواد الأخرى غير اللغة العربية، وجدناأن من أخطر المشكلات التي تواجه العربية عدم التزام معلمي بقية المواد بالتدريس بلغة عربية صحيحة. أليس من المفروض أن كل معلم هو معلم للغة، وأن من واجبه تشجيع تلاميذه وحملهم على الحديث بها؟ أليس من المفروض أن كل كتاب هو كتاب لغة، وكتاب قراءة واستيعاب؟ فاللغة تكتسب اكتسابا، وهي تحيا بالاستعمال... فماذا عسى أن يكون حال اللغة العربية إذا عرفنا أن معظم المعلمين يدرسون بلغة، تختلط فيها العامية والفصيحة...بل

وقد يتعدى الأمر الى بعض معلمي اللغة العربية ذاتها... حينما نجد بعضهم يعلم مادة بلغة عامية!! ونحن لا نعلم، أن أمة من الأمم المتقدمة، تتهاون بلغتها نحواً وصرفا ودلالة، في مؤسساتها العامة العلمية أو الرسمية فضلا عن المؤسسات الخاصة... وإذا تحدثنا عن المنهاج وإعداد المعلم، فلا بد أن نشير إلى الكتب المقررة ومستوياتها العلمية واللغوية، فلا بد من مراعاة الجانب التربوي واللغوي إلى جانب العناية بالمادة العلمية في الكتاب المدرسي. وقد بات من الضروري إجراء البحوث العلمية كي يتسنى وضع مقاييس، يعتمد عليها في توجيه مستويات هذه الكتب المدرسية، وتطوير التعليم اللغوي، ودراسة مشكلاته، ووضع الحلول لها، واختيار أنجع أساليب التدريس.

وإذا كان علماء العربية قد عكفوا على وضع التصانيف التعليمية في النحو والصرف والمعاني، من أجل تيسيرها وتسهيل تعلمها، فقد طرح المربون تساؤلات كثيرة حول دراسة النحو ومتى يبدأ تعليمه، وكيف يعلم؟ وهل يمكن الاستغناء عن بعض القواعد غير الوظيفية فيه؟ وللاجابة عن هذه التساؤلات وأخرى غيرها، لا بد من دراسات علمية وتطبيقية لاختيار أفضل الطرق للتدريس وأقربها إلى نفوس الناشئة كي تصبح الأساس الذي يبنى عليه الدرس والكتاب..

وتحتل دراسة النصوص الأدبية المركز الذي تتجمع حوله دراسة اللغة من جوانبها المختلفة، من حيث هي وحدة متكاملة. وتقوم دراسة النصوص الأدبية على التذوق والتحليل والفهم.

يتبين لنا من هذا العرض السريع أهم القضايا والمشكلات التي تعترض اللغة العربية في مسيرتها التعليمية في الوقت الحاضر. أليس من الاجحاف أن نحمل قواعد العربية جميع هذه الاوزار التي لا حيلة للعربية بها؟ فهي غريبة عنها من حيث هي لغة بنحوها وصرفها ومعانيها...وان الناطقين بالعربية هم وحدهم شعوبا وساسة يتحملون وزر الأزمة اللغوية التي تتخبط فيها الأمة في اقطارها المختلفة. وعلى الرغم من كل هذه الفجوات والمآخذ، فاننا أيضا نعلم أن الصعوبة في قواعد العربية تعود في جزء كبير منها إلى المماحكات المنطقية التي تسربت إليها، وتوغلت فيها، وأطلق عليها قديما ابن مضاء

القرطبي... الفضول والمماحكات والتخييل والظنون ووصفها «بأنها لا تفيد نطقا». فأبعدت هذه الأفكار النحو عن وظيفته الأساسية في تعلم اللغة، وأثقلت أيضا كاهل المتعلمين في تفهم هذه القواعد واستيعابها.

وربما كان من المفيد أن نعيد تأكيد ما ذكرناه سابقا، بأن نفرق بين الدراسات المتخصصة في النحو والصرف واللغة، وفقهها وصوتياتها، وبكل ما يتعلق بها، في ضوء ما وصل إليه علم اللسانيات الحديث، وبين ما يجب تقديمه لعامة المتعلمين في إطار عربية فصيحة ميسرة. وإن مهمة النحو أخيرا تكمن في وضع قواعد الأشكال الصحيحة التي يجب أن يكون عليها كلام العارف بتلك اللغة.

فقد اتجه بعض الباحثين في النحو إلى قضية الاصطلاحات النحوية، يحللونها ويفسرونها، بل يفلسفونها ويخضعونها لقضايا المنطق... وبذلك يثقلون كتب الشادين من المتعلمين بالتعقيدات والشواذ، وبكل جائز في «اللغة» من لغات العرب أو في (لُغَيَّة) مهما كانت ضعيفة... وقد يذهب بعضهم إلى وجوب أن تشمل القاعدة النحوية جميع الوارد من الشواهد بدون استثناء.... وفي ذلك يذهبون في التفسير والتقدير كل مذهب.

ونحن نعتقد أن كل هذه الدراسات، تزيد اللغة خصوبة والدراسات النحوية ثراء. فالبحث العلمي في قضايا وجزئيات اللغة، نحوها وصرفها وفقهها ولسانياتها، مجال للمعرفة واسع يخوض فيه العلماء. ومن نافلة القول أنه يجب تشجيع البحث العلمي في جميع هذه الجزئيات. فهي بحوث علمية تتّخذ المنهج النحوي واللغوي أداتها في البحث والدراسة. ولكننا يجب أن نميز بين هذه البحوث التي يمكن أن تصنف في قائمة الأدب النحوي، وبين قواعد العربية التي تهدف إلى تقويم اللسان والقلم، وتسهيل تعلم اللغة العربية لمن يرغب في تعلمها.

وإذا اعتبرنا أن اللغة هي النطق بها كما ينطقها أهلها، والتعبير بها وفق قواعد أساليبهم وتراكيبها، نستطيع أن نقول: إن قواعد الصرف، لا سيما الاشتقاق بأنواعه، يجب أن تحظى باهتمام كبير لدى معلمي قواعد العربية ومؤلفي الكتب التعليمية.

فنحن نلاحظ أن أخطاء اللفظ الناتجة عن جهل قواعد الصرف وممارستها تطبيقا وتدريسا، تحتل المقام الأول بين الأخطاء في أوساط المثقفين والمتعلمين ووسائل الاعلام. ولو قمنا بدراسة إحصائية لنوعية هذه الأخطاء، لوجدنا أن الأخطاء في اللفظ قد تفوق الأخطاء في الإعراب ... فربما وجد المحاضر أو المتحدث او المذيع مندوحة له في تسكين أواخر الكلمات، ولكنه يصعب عليه تجنب الوقوع في أخطاء الصرف وجودة اللفظ، إذا لم يتدرب على اللفظ الصحيح، وإخراج الحروف من مخارجها الصحيحة، كي تصبح عادة في نطقة. فاللغة بالتالي تكتسب اكتسابا، واللفظ هو عمادها وجوهرها الذي تتميز به.

وإن هذه الأفكار تقودنا في الواقع إلى قضية مهمة وخطيرة هي قضية الشَّكْل الكامل لجميع حروف الكلمات، وليس الاقتصار على ضبط أواخرها في الإعراب. وقد طرحت قضية الشكل باعتبارها رموز الحركات، في رسم الكتابة العربية منذ نشأة النحو، وجرى طرحُ هذه القضية الخطيرة في إطار الحرص على سلامة اللغة العربية، وبالتالي على سلامة النطق بالآيات القرآنية في مجال تيسير تعليم اللغة العربية للأعاجم الذين دخلوا الاسلام. ولذا كان نقط الشكل ونقط الإعجام ثورة حقيقية في إصلاح الكتابة العربية ...

وفي عهود التأخر والانحطاط، ظهرت صعوبة الشكل الكامل لجميع ما يكتب من مؤلفات أو نصوص أو رسائل، وجاء خلو هذه المخطوطات من الشكل الكامل، ليكون سببا رئيسيا في تعثر تعلم العربية سواء أكان ذلك في مجال النحو أم الصرف أم اللغة. ولا بد أن نضيف إلى هذا السبب المهم أسبابا أخرى سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. وهكذا غاصت الأمة في مستنقعات الجهل والخمول.

وعندما دخلت المطبعة الحديثة إلى عالم الحروف العربية، بدأت تلوح في الأفق آمال جديدة في التغلب على هذا المشكل....وطرح في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين موضوع الكتابة العربية، وتنازعته الاتجاهات والأهواء...وطرحت مسابقات تهدف إلى إدخال «الشكل» في رسم الحرف، حيث يصبح جزءا منه...وقدمت في الأربعينيات من هذا القرن مشاريع، ولكن لم يحظ أي منها بالقبول. فإن الهاجس الأساسي للأمة في هذا المجال يتجسد في حرصها على هوية هذا الحرف

العربي الجميل، وعلى استمرار الصلة الوثيقة بين شكل الحروف المستعملة وبين المشاريع المقترحة. فالصلة بين الماضي والحاضر، والإفادة من هذا التراث الحضاري الضخم عبر القرون، يشكل أساس كل إصلاح لغوي.

منذ الأربعينيات وبداية الخمسينيات من هذا القرن، وتجاوبا مع حركة التحرر السياسي في جميع الأقطار العربية، بدأت سياسة التعليم تتغير بصورة جوهرية عما كانت عليه في عهود الاستعمار والتخلف....فقد بات حق التعليم مقدسا لكل مواطن، وصار تعليم جميع أبناء الأمة مطلباً أساسيا. فانتشرت المدارس والمعاهد، وفتحت الجامعات في نهضة علمية مباركة. وأن الظروف المتغيرة، وحركة التقدم العلمي لتوجب إعادة النظر في سياسة التعليم، بين الفينة والأخرى، وأن نواميس الاشياء لتقضي بأن تحتل اللغة العربية مكانتها الأساسية للمشاركة المبدعة في بناء الحضارة الحديثة، وللانتقال من حالة التبعية الفكرية ومجتمعات الاستهلاك، إلى الإبداع الفكري ومجتمعات الإنتاج...

فقد بات من الضروري إعادة النظر في المناهج والكتب والوسائل التعليمية والتمكين لسيادة اللغة العربية في أوطانها، بأن تصبح لغة التعليم في جيمع مراحله وفي جميع مجالاته وأن تكون لغة البحث العلمي والتقنيات الحديثة.

ونحن في هذا المجال لا بد أن نؤكد قضيتين أساسيتين: إحداهما: تأصيل قاعدة أن كل معلم هو معلم للغة العربية، وأن كل كتاب هو كتاب للقراءة والمطالعة، وذلك عن طريق توطيد دعائم حب العربية واحترامها في المدرسة والجامعة والشارع. والثانية: وجوب شكل جميع الكتب لا سيما المدرسية منها بل جميع المطبوعات والمنشورات شكلا كاملا بلغة عربية فصيحة سهلة.

ومن الملاحظ أن هذا كله يتجه إلى العمل على ممارسة اللغة السليمة، وبالتالي إلى اكتسابها سليمة فصيحة. فإن القارىء الذي يتعامل مع اللغة، مضبوطة الحروف جميعها، بصورة تامة وصحيحة، في الكتب والصحف والمجلات وفي جميع المنشوارت، ينتقل في الواقع إلى تعلم اللغة العربية الصحيحة من خلال الحياة، وتصبح اللغة مهارة من المهارات، بل عادة من العادات التي يكتسبها الإنسان..

وإن ارتباط اللغة الوثيق بالاستعمال، من النظريات التي أكدها كثير من أئمة اللغة والنحو في تراثنا. وقد توسعوا في هذه النظرة بالاتجاه الى الدراسة الوصفية للغة كما طبقه الزبيدي في كتابه «الواضح» وكما ذهب اليه ابن حزم الأندلسي في حديثه عن اللغة وقواعدها.

وإذا أخذنا الآن جانب التأليف لتيسير العربية، باعتباره جزءا من هذه الصورة الكلية التي أتينا على رسم ملامحها فيما عرضنا، فأننا نرى أن نبنى هذه المؤلفات التعليمية، وفق التصانيف الكلية لأبواب النحو الحديثة منها، مثل كتاب «تجديد النحو» للأستاذ شوقي ضيف، أو القديمة مثل كتاب «الواضح» لابي بكر الزبيدي الإشبيلي، على أن يكون كتاب سيبويه وشروحاته الأساسية المصدر الرئيسي للدراسات التخصصية.

وإن عملية التيسير ربما استهدفت منهج البحث النحوي، من حيث التصنيف والتبويب، وكذلك الاقتصار على الشائع المستعمل. ولا بد من التمييز بين النحو وبين فلسفة النحو. فالنحو هو الدراسة الوصفية لاستخدامات اللغة عند أهلها...

وإن ما يسميه النحاة شاذا، هو في الحقيقة ما يقع لهم من مقال لا يندرج تحت القاعدة التي استنبطوها بعد دراسة اللغة. وبعبارة أخرى، فإن هذه القاعدة لا تستوعب جميع الحالات، وقد فات هؤلاء أن قواعد اللغة لا تضبط بالتعليل والتأويل، بل يرجع في ضبطها إلى السماع من أهلها الموثوق بفصاحتهم...

ومن هنا فنحن نرى أن وسائل العلم الحديث وما وصل إليه من تقنيات، ودخول الحاسوب (الكومبيوتر) إلى مجال الدراسات اللغوية العربية، ستذلل لنا الصعاب التي لم يكن بمقدور أئمة النحاة تذليلها عبر هذا التاريخ الطويل.

فمن السهل أن نتحدث عن القواعد القياسية في النحو والصرف، تحليلا وتركيبا وممارسة. وبات من الممكن الآن أن نحصر ما يسمى بالشاذ في جميع أحواله، وفي التصريف والاشتقاق، وذلك وفق جداول متفاوتة في مستوياتها، آخذين بعين الاعتبار المراحل التعليمية المختلفة. ويطلب من المتعلم حفظها كما هي، دون محاكات منطقية أو فلسفية، ودون تعليلات وتفسيرات لا وجود لها إلا في خيال النحاة. فاللغة من حيث المبدأ

يرجع في ضبطها الى أهلها واستخداماتهم لها. واللغة العربية أوضح في هذا المجال وأهدى سبيلا، فالنص القرآني بشكل محورها الأساسي فضلا عما أخذ سماعا وروي من شعر ونثر ممن يحتج بلغتهم مكانا وزمانا.

مثال ذلك أنه بدلا من أن يورد الكتاب، تحت باب «الافعال التي يتعدى فاعلها إلى مفعول»، عددا من الأمثلة، يترك ،أمر القياس عليها غامضا عند المتعلّم، فإننا نستطيع بوسائلنا الحديثة أن نحصي الأفعال اللازمة، أي التي لا تتعدى إلى مفعول، ونسجلها مع اشتقاقاتها الكاملة وفق جداول معينة..وكذلك أن نحصي الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وتلك التي تتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة...وهكذا نصنع مع جميع قواعد الصرف والنحو وما شذ عنها.... وفي جميع الأحوال يكون شكل الحروف وضبط الكلمات كاملا...

فنحن قادرون من خلال التقنيات الحديثة أن نعيد تبويب قواعد العربية نحوا وصرفا وإملاء من خلال قواعد قياسية من ناحية، ومن خلال جداول مستقصاة مفردات وتصريفا واشتقاقا...

وربما كان من المفيد أن أعرض الطريقة التي عرض فيها الزجاجي والزبيدي موضوع الأفعال اللازمة والمتعدية. فقد عرض الزجاجي في كتابه «الجمل في النحو» هذا الموضوع وفق منهج نحوي وأسلوب تعليمي معين، اذ أورده على النحو التالي:

باب أقسام الأفعال في التعدي

الأفعال في التعدي على سبعة أضرب:

فعل لا يتعدى إلى مفعول، نحو «قام، وقعد وانطلق، وظرف. وشرف، واحمر، واصفر، واحمار، واصفار». و «تفعلل» ، نحو « تدحرج» . و «تفاعل»، نحو: تضارب وتقاتل، وما أشبه ذلك مما لا دليل فيه على مفعول.

وفعل يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: ضرب زيد عمراً، وأكرم اخوك أباك، وما أشبه ذلك.

وفعل يتعدى إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر، نحو: أعطى، وكسا، واختار، واستغفر، وما أشبه ذلك .... تقول: «كسا عمرو زيدا ثوباً. «كسا»: فعل ماض، و «عمرو»: رفع بفعله، وزيد: منصوب بوقوع الفعل عليه والثوب: مفعول ثان.

ولو قلت: «كسا عمرو زيدا، وسكت، لكان الكلام تاما جيدا. وتقول في التثنية: كسا الزيدان العمرين ثوبين، وفي الجميع: كسا الزيدون العمرين أثوابا.

ومثل ذلك: اعطى محمد أخاك درهما« و » استغفر زيد ربه ذنبه، و «اخترت الرجال عمرا» تقديره: اخترت من الرجال عمرا، فلما أسقط الخافض، تعدى الفعل فنصب. قال الله عز وجل:(واختار موسى قومه سبعين رجلًا).
ومنه قول الشاعر (وهو عمرو بن معد يكرب):

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والتقديم والتأخير في ذلك كلّه جائز كقولك: (كسوت زيداً ثوباً) و (كسوت ثوبا زيداً)، (وثوبا كسوت زيداً) وكذلك ما أشبهه.

وفعل يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. وذلك نحو: (ظننت، وعلمت، وحسبت، وزعمت، ورأيت، ونبئت، وأُعْلِمْتُ، وأنبئْتَ) وما تصرف منها، نحو: (أظن، وتظنُ، ونظنّ)، وما أشبه ذلك.

واعلم أن هذه الافعال إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين، ولم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، كقولك: (ظننت زيداً عالماً)، و (حسبت أخاك شاخصا)، و(خلت عمراً مقيما)، وما أشبه ذلك.

وإذا توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها، كقولك: (زيد ظننتُ منطلق)، ترفع زيدا بالابتداء، و ((منطلق))، خبره، والظن: ملغى. وفي التثنية: (الزيدان ظننت منطلقان))، وفي الجميع: (الزيدون ظننت منطلقون). وإن شئت أعملت (الظنّ)، فقلت: (زيداً ظننت منطلقا) و((الزيدين ظننت منطلقين)) و ((الزيدين ظننتُ منطلقين)).

وتقول في التأخير : ((زيد منطلق ظننت))، هذا إذا ألغيت ، أعلمت قلت : ((زيداً منطلقا ظننت))

واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني من هذه الأفعال الفعل الماضي ، والمستقبل ، وحروف الخفض ، والجمل ، والظروف ، فتبقى على حالها ، ولا تؤثر فيها هذه الأفعال ، كقولك : ((ظننت زيداً قام)) ، و ((حسبت عبدالله يركب)) ، و (خلت أخاك في الدار)). ظننت محمدا ابوه راكب)) ، وكذلك ما أشبهه .

واعلم أنك إذا أردت ب (ظَنَنَت)) معنى (اتهمت)) تعدى إلى مفعول واحد ، فقلت : (ظننت زيدا))، كما تقول : ((اتهمت زيدا)) وعلى هذا قرأ بعض القراء :

((وما هو على الغيب بظنين)).
أي بمتهم . فأمّا من قرأ (بضنين) بالضاد ، فانه أراد ((ببخيل)) .
وإذا أردت بـ « رأيت » رؤية العين تعدى إلى مفعول واحد تقول ((رأيت زيداً)) كما تقول ((أبصرت زيداً)) وكذلك اذا أردت بـ « (علمت) معنى (عرفت) تعدى إلى مفعول واحد ، تقول ((علمتُ خبركَ))، تريد ((عرفته)). وقال الله عز وجل: (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)، تأويله : (لا تعرفونهم).

وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو ((أعلم ، وأنبأ ، وأرى)) . تقول : «أعلمتُ زيداً عمراً شاخصاً)) و ((أريت أباك محمدا سائرا)) ، ((وأنبأني محمد باكرا مقيما)) ، وكذلك ما أشبهه .

وفعل لا يتعدى إلا بحرف خفض ، نحو قولك : (دخلت إلى أخيك))، و ((مررت بزيد))، و ((ركبت إلى أبيك)) وما أشبهه .

وفعل يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض ، كقولك : ((نصحت زيدا))، و ((نصحت لزيد)) ، وشكرته ، و ((شكرت له)). قال الله عز وجل: (أن اشكُرْ لي ولوالديك إليّ المَصير) .

ومثل ذلك : (كِلْتُ محمدا) ، و (كلت لمحمد)) ،((وَزَنْتُهُ)) ، و ((وزنتْ له)).

قال الله عز وجل :((وإذا كالوهم أو وزَنوهْم يُخسرون)).
وانّما هذا في أفعال مسموعة، تحفظ ولا يقاس عليها. فافهم تُصب إن شاء الله.

باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدّية

اعلم أن كل فعل، متعديا كان أو غير متعدّ، فإنه يتعدى إلى أربعة أشياء، وهي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال.

فأما المصدر: فهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه نحو قولك: «قام قياماً»، و «قعد قعوداً»، و «ركب ركوباً»، وما أشبه ذلك. وهو منصوب أبدا إذا أطلقت الفعل عليه في موضعه، فإن نقلته عنه، صار كسائر الأسماء، وجرى بوجوه الإعراب على حسب ما تدخل عليه العوامل من رفع ونصب وخفض، كقولك: (أعجبني خروجك)، و(كرهت قدوم بكر)، و (غضبت من كلام أخيك). والمصدر موحد أبدا، لا يثنى ولا يجمع، لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه، كقولك: (ضربت زيدا ضربا)، و (ضربت الزيدين ضربا)، و(ضربت الزيدين ضربا)، الا أن تدخل عليه الهاء، فيصير محدودا، فيضارع المفعول به، فيثنى ويجمع، أو تختلف أنواعه، كقولك في المحدود: (ضربت زيدا ضربة)، و(ضربت الزيدين ضربتين)، و(ضربت الزيدين ضربات). والمختلف الأنواع نحو: (الحُلوم والأشْغال)، وما أشبه ذلك.

واعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتأخيره وتوسيطه، كقولك: (ضربت زيدا ضربا)، و(ضربا ضربت زيدا)، و(ضربت ضربا زيدا)، وكذلك ما أشبهه.

وأما الظرف من الزمان، فنحو: (اليوم، والليلة، وغدوة، وعشية، وضحوة، وبُكْرة، وذات مرّة، وبُعيدات بَيْنٍ، وأمس، وغدٍ)، وما أشبه ذلك من أسماء الأزمنة، يكون منصوبا أبدا، إذا جئت به ظرفاً في موضعه، كقولك: (خرجت يوم الجمعة)، و (سأركب غدا) و(زيد يقصدك بعد غد)، وكذلك ما أشبهه.

واعلم أن (سَحَرَ) إذا أردته من يوم بعينه لم تصرفه، كقولك: (خرجت يوم الجمعة سَحَرَ)، غير منون، و(قدم أخوك يوم الخميس سحر)، فإن نكرته ولم ترده من يوم بعينه

صرفته، كقولك: (خرجت سحراً)، و(لقيت عبد الله سحرا). قال الله عز وجل: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾.

وكذلك (غُدْوَةً وَبُكْرَةً) اذا أردتهما ليوم بعينه، لم تصرفهما، فإن نكرتهما صرفتهما.

وأما الظروف من المكان، فنحو: (عندك، وخلفك، وأمامك، وتحتك، ووراءك، وأسفل منك)، وما أشبه ذلك ونحو: ميل، وفرسخ وبريد، ومكان، ومجلس، ومقعد)، وما أشبه ذلك من أسماء الأمكنة إذا جعلته ظرفا في موضعه انتصب، كقولك: (جلست عندك)، و (قعدت أمام زيد). و(عبد الله عند أخيك)، و(محمد أمام بكر)، ونحو قولك: سرت ميلاً، وفرسخاً، وبريداً، وميلين، وبريدين، وما أشبه ذلك منصوب كلّه. فإن نقلته من موضعه هذا كان كسائر الأسماء.

واعلم أن أقوى تعدّي الأفعال إلى المصدر، لأنه اسمه ومشتق منه، ثم إلى الظرف من الزمان، لأن الفعل إنما اختلفت أبنيته للزمان وهو مضارع له، من أجل أن الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعلين، ثم إلى الظرف من المكان، ثم إلى الحال.

وأما الحال: فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تم الكلام دونه، فإنه ينتصب على الحال، كقولك: (جاء زيدٌ راكبا)، و(انطلق عبد الله مسرعا)، و (سار أخوك عجلا)، وكذلك ما أشبهه.

ولا تكون الحال إلا نكرة، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام، ولا بد لها من عامل يعمل فيها. فإن كان العامل فيها فعلا قدمتها وأخرتها، كقولك: (خرج زيد مسرعا)، و(مسرعا خرج زيد)، و(زيد مسرعا خرج). فإن كان العامل غير فعل لم يجز تقديمها عليه، كقولك: (هذا محمد راكبا)، و(هذا راكبا محمد)، ولو قلت: (راكبا هذا محمد) لم يجز، وكذلك ما أشبهه. فقس عليه تصب ان شاء الله». [١]

وعرض الزبيدي في كتابه «الواضح» هذا الموضوع وفق الأسلوب التالي:

---

(١) انظر: كتاب الجمل للزجاجي، ص ٢٧—٣٥



بـــــاب
الأفعال التي لا تتعدى فاعلها إلى مفعول

«إذا أخبرت عن شيء أنه فعل فعلا ما، وقدمت فعله، فارفع ذلك الشيء، لأنه الفاعل الذي فعل. تقول: ذهب زيدٌ: ذهب فعل ماض، وزيد: مرفوع، لأنه هو الفاعل الذي ذهب، ورفعه في الدال لأنه آخر الاسم. وكذلك: خرج الرَّجُلُ، خرج فعل ماض. والرجل: فاعل لأنه الذي خرج. وكذلك: ظهر الحق، وتبين الأمر. ترفع الحق، لأنه الفاعل الذي ظهر. وكذلك، رَفَعْتُ الأمر أيضا، لأنه الذي تبين. وتقول: قام أخوك.

قام: فعل ماض. وأخوك: مرفوع لأنه الفاعل الذي قام، ورفعه بالواو لأنه آخر الاسم. والكاف ليست من الاسم، إنما هي كاف المخاطب، تفتحها لمخاطبة المذكر. فتقول: أخوك وأبوك، وتكسرها لمخاطبة المؤنث. فتقول: أخوك وأبوك وكذلك: تكلم أبوك، وجاء أبو زيد، وقدم أبو عمرو، ترفع أبوك وأبو زيد وأبو عمرو، لأنهم الفاعلون. وَرَفْعُهُم بالواو. وتقول خرج الرجلان. خرج: فعل ماض. والرجلان: فاعلان ورفعهما بالألف، وكسرت النون لأنها نون الاثنين. ومثله: قام الغلامان، وذهب الزيدان. وتقول: جلس أبواك. جلس: فعل ماض. وأبواك: فاعلان، ورفعهما بالألف. وفتحت الكاف لمخاطبة المذكر. وتقول: قام المسلمون. قام: فعل ماض. والمسلمون: فاعلون، ورفعهم بالواو، وفتحت النون لأنها نون الجميع.

وكذلك تكلم الصالحون، وقام القاعدون. فالصالحون رفع لأنهم الفاعلون. فإن أخبرت في هذا الباب عن مؤنث، أدخلت التاء في الفعل الماضي، علامة للتأنيث، قامت جاريتك. قام فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وجاريتك: فاعلة، ورفعها في التاء، والكاف للمخاطب.

وكذلك: خرجت صاحبتك، وانطلقت أختك، ترفعهما لأنهما الفاعلتان. وكذلك إذا أخبرت عن هؤلاء الفاعلين بأفعال مستقبلة، رفعتهم أيضا بأفعالهم. تقول: سيقدم زيد. سيقدم: فعل مستقبل، وزيد: فاعل لأنه هو الذي يقدم.

ومثله: يقوم أخوك، وينطلق أبوك، ويخرج الغلامان، ويقوم المسلمون وتتكلم المرأة. رَفَعْتَ هذه الأسماء كلها، لأنها فاعلة.

باب منه آخر

فإن أخبرت عن نفسك أنك فعلت فعلا، فاسكن آخر الفعل الماضي، وادخل كناية المتكلم، وهي تاء مضمومة لازقة بالفعل. تقول خرجت: فعل ماض، والتاء فاعلة. وكذلك: سمعت وانطلقت، وتكلمت. فان خاطبت مذكرا فتحت التاء فقلت: ضربت ضرب: فعل ماض، والتاء فاعلة وهي تاء المخاطب المذكر.

وكذلك: خرجت وتكلمت وانطلقت. فان خاطبت مونثا كسرت التاء فقلت للمرأة: خرجت وسمعت وانطلقت وتكلمت. فافهم تصب إن شاء الله.

باب الفعل الذي يتعدى فاعله إلى مفعول واحد

وإذا كان الفعل مما يتعدّى فاعله إلى مفعول يقع به، فارفع الفاعل بفعله، على ما تقدم ذكره، وانصب المفعول لوقوع الفعل عليه. تقول: ضرب زيد عمرا. ضرب: فعل ماض، ورفعت زيدا لأنه الفاعل الذي ضرب، ونصبت عمراً، لأنه المفعول الذي وقع عليه الضرب.

وكذلك: شتم أخوك خالداً. شتم: فعل ماض. وأخوك: فاعل وخالدا: مفعول به.

وأبصر زيد أباك. زيد فاعل، وأباك: مفعول به، ونصبه بالألف. ومثله: سمع أبوك كلامك. وأكرم صاحباك غلامك.

وتقول: شتم أخوك الغلامين. شتم: فعل ماض. وأخوك: فاعل والغلامين: مفعول بهما، ونصبهما بالياء، وكسرت النون لأنها نون الاثنين.

ومثله أكرم أخوك صاحبيك، وحفظ زيد أبويك. نصبت صاحبيك وأبويك، لوقوع الفعل عليهما، ونصبهما بالياء، وفتحت الكاف لأنها كاف المخاطب المذكر.

وتقول: لقي زيد الصّالحين. لقي: فعل ماض، وزيد: فاعل، والصالحين: مفعول بهم، ونصبهم بالياء، وفتحت النون لأنها نون الجميع. ومثله: حفظ أبوك القادمين.

باب منه آخر

فان أوقعت فعلك على اسم ظاهر، قلت: ضربت زيدا. ضرب: فعل ماض والتاء: فاعلة، وزيدا: مفعول به.

ومثله: كلمت أباك. كلمت: فعل وفاعل. وأباك: مفعول به ونصبه بالألف.

وكذلك: ضربت الرجلين، وركبت الفرسين. فالرجلين: مفعول بهما. وكذلك: الفرسين.

ومثله: كلمت الصالحين، ولقيت المسلمين. تنصب المسلمين والصالحين، لأنهم مفعول بهم. فإن كان فعل الفاعل واقعا عليك، وصلت كنايتك المنصوبة بالفعل وهي ني. فقلت: ضربني زيد. ضرب: فعل ماض، والكناية مفعول بها، الا أن النصب لا يظهر فيها. وزيد: فاعل لأنه الذي ضرب.

وكذلك: شتمني أخوك، واكرمني صاحبك. فان وقع الفعل على المخاطب، أدخلت كنايته المنصوبة وهي الكاف. فقلت: ضربك عمرو. ضرب: فعل ماض، والكاف: مفعول بها وعمرو: فاعل.

وكذلك: لقيك بشر. وكلمك خالد. فإن كان المخاطب مؤنثا، كسرت الكاف، فقلت: ضربكِ عمرو، وشتمكِ بشر. فإن وقع الفعل على غائب، أدخلت كنايته المنصوبة وهي الهاء، فقلت: ضربه أخوك. ضرب: فعل ماض. والهاء: مفعول بها، إلا أن النصب لا يظهر فيها. وزيد: فاعل.

ومثله: أكرمه عمرو. فإن أوقعت فعلك على المخاطب، قلت: ضربْتُك. ضرب: فعل ماض. والتاء: فاعلة. والكاف: مفعول بها. ومثله: أكرمتك، وكلمتك. فإن كان المفعول غائبا، قلت: ضربته ولقيته. فإن كان مؤنثا، قلت: ضربتها، ولقيتها.

فان وقع عليك فعل المخاطب ، قلت : ضربتني . ضرب : فعل ماض . والتاء : فاعلة . وكنايتك : مفعول بها ، وهي : ني .
ومثله : أكرمتني وكلمتني .

باب الأفعال التي تتعدّى فاعِلَها الى مفعولين

وهي : ظننت وحسبت وخلت وشَبَّهْتُ ورأيت ووجدت إذا كانا بمعنى علمت ، وأعطيت وكسوت وأطعمت وسقيت وما تصرف منها ، كقولك : أظن وتظن وأُحْسِب وأخال وأُعطي وأَجِد ، وما أشبه ذلك . تقول : ظننت زيدا عالما .

ظننت : فعل وفاعل . وزيدا مفعول به . وعالما : مفعول ثان ، تعدى الفعلُ اليه الفاعل والمفعول الاول ، أي جاوزهما إليه ، فوقع عليه . وكذلك : خلت أخاك ظريفا . خلت : فعل وفاعل . وأخاك : مفعول به . وظريفا : مفعول ثان .

ومثله : حسبت أخاك صاحبنا . وشبهت زيدا أباك . وكسوت الرجلين ثوبا . وأطعمت أباك طعاما . ورأيت زيدا عالما . ووجدت أباك كريما . وتقول : ظن زيد القوم منطلقين . ظن : فعل ماض . وزيد : فاعل . والقوم : مفعول بهم . ومنطلقين : مفعول ثان . ومثله : حسب عمرو أباك خارجا . ووجد زيد أباك كريما .

وتقول : سيظن زيد أباك خارجا . سيظن : فعل مستقبل . وزيد : فاعل . وأباك : مفعول . وخارجا : مفعول ثان .

وإن شئت قدمت المفعولين وأخرت الفاعل ، فقلت : ظن زيدا عالما عمرو . ظن : فعل ماض . وزيدا : مفعول به وعالما : مفعول ثان . وعمرو : فاعل . وإن شئت وسطت الفاعل . فقلت : ظن زيدا عمرو عالما . ظن : فعل ماض . وزيداً : مفعول به . وعمرو : فاعل . وعالما : مفعول ثان . وكذلك سائر الباب .

باب منه آخر

فإن وقع الفعل عليك وصلت كنايتك بالفعل. فقلت: ظنني زيد عالما. ظن: فعل ماض. والكناية: مفعول بها. وزيد: فاعل. وعالما: مفعول ثان.
ومثله: كساني أبوك ثوبا. فإن وقع الفعل على المخاطب، وصلت كنايته بالفعل. فقلت: ظنك عمرو عالما. ظن: فعل ماض. والكناية: مفعول بها وعمرو: فاعل. وعالما: مفعول ثان.

ومثله: حَسِبك زيد خارجا. فإن وقع الفعل على الغائب، قلت– وأنت تعني الغائب– ظنه أبوك مقبلا.

ظن: فعل ماض. والكناية: مفعول بها. وأبوك: فاعل. ومقبلا مفعول ثان. ومثله: كساه أخوك ثوبا.

فإن أوقعت فعلك على المخاطب، قلت: ظننتك عالما. ظن: فعل ماض والتاء: فاعلة. والكاف: مفعول بها. وعالما: مفعول ثان. ومثله: حسبتك كريما.
فان كان غائبا قلت: ظننته عالما، وحسبته كاذبا.
فإن وقع عليك فعل المخاطب، قلت: ظننتني أخاك. ظن: فعل ماض. والتاء: فاعلة. وني: مفعول. وأخاك مفعول ثان. ومثله: شبهتني أباك. وكذلك سائر الباب. فافهم تصب إن شاء الله.

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

إذا أوقعت الفعل على مفعول ولم تذكر الفاعل، فارفع المفعول وأقمه مقام فاعله في إعرابه. تقول: ضُرب زيد.
ضُرب: فعل ماض. وزيد: مرفوع لأنه مفعول لم يسم فاعله. فقام مقام الفاعل. ومثله: شُتِمَ أخوك. وأُكرِمَ أبوكَ. وحُفِظ الصالِحُونَ. رفعت الأسماء لأنها قامت مقام الفاعل.
وتقول: سَيُكْرَمُ زيدٌ. سيكرم: فعل مستقبل. وزيد: مفعول لم يسم فاعله.
ومثله: سَيُحْفَظُ صاحِبُكَ. وَيُبَرُّ أبوك.

فإن أخبرت عن نفسك بوقوع الفعل عليك دون أن تسمي فاعلا، أدخلت التاء وأقمتها مقام الفاعل، كما فعلت في الأسماء المتقدمة، فقلت: أُكْرِمْتُ. أُكْرِمَ: فعل ماض. والتاء: مفعول بها لم يسم فاعلها، فقامت مقام الفاعل.

وتقول: سَيُكْرَمُ زيدٌ. سَيُكْرَم: فعل مستقبل. وزيدٌ: مفعول لم يسم فاعله.

ومثله: سَيُحْفَظُ صاحبُك. ويُبَرُّ أبوك.

ومثله: سُقِيْتُ، وأُطْعِمْتُ وَحُفِظْتُ. فإنْ خاطبت مذكرا فتحت التاء وإن خاطبت مؤنثا كسرت التاء.»[١]

وإن نظرة مقارنة لهذين المثالين لتوضح لنا أن القضية في جوهرها تكمن في تيسير تعليم العربية وليس في تيسير العربية ذاتها. فالطريق كما نرى لاحِبٌ منذ أكثر من عشرة قرون– منذ الزجّاجي والزبيدي إلى ابراهيم مصطفى وشوقي ضيف– وأن القضية التي نواجهها من الناحية العلمية لا تتجاوز إعادة وضع مباحث العربية وموضوعاتها من خلال تطبيق شامل للقواعد القياسية من ناحية، وللشواذ التي لا تنتظمها قاعدة نحوية أو صرفية، مصنفة في مجموعات، تضبط وفق سماعها عمن يحتج بهم من أهل العربية، ومرتبة وفق جداول مستقصية تصريفا واشتقاقا، ومُشَكَّلة شكلاً كاملاً.

لقد أصبح الشكل الكامل للعربية ميسوراً، بعد دخول التقنيات الحديثة، ومنها «الحاسوب» إلى مجال الدراسات العربية... إذ يمكنه الآن أن يطبع الحروف مُشكلة شكلًا كاملًا، وأن يضع الشكل فوق الحرف وليس تاليا له... دون أن نتحدث عن التطور المتسارع لهذه التقنيات في عصرنا الحاضر.

ونود أن نقف عند قول الزجّاجي في حديثه عن الفعل الذي يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض، إذ يقول: « وإنّما هذا في أفعال مسموعة، تحفظ ولا يقاس عليها».

---

(١) انظر: كتاب الواضح، للزبيدي، ص ٤٠ – ص ٤٦

فقد وضع الزجّاجي القاعدة الأساسية في منهجية التصنيف النحوي والصرفي. فهنالك سماع يحفظ ولا يقاس عليه، وهنالك قواعد عامة قياسية لا يندّ عنها مثال، ويصدق تطبيقها على جميع الألفاظ والتراكيب والأساليب. وهنالك أيضا ما يعرف عند النحاة «بالشاذ» والجواز في لغة من لغات العرب أو في «لغية» على حد تعبير بعضهم ...

وقد تشعبت المسالك بالنحاة، عند بحثهم في الشاذ والنادر وفي وجه الجواز، ولغات العرب التي يحتج بفصاحتها ...وذهب بعضهم إلى وضع قاعدة لكل شاذ أو نادر...ولا شك أن «الشاذ» في النحو أو الصرف، يعني أن القاعدة التي وضعت لا تتصف بالكلية والشمول، بحيث تشمل جميع الحالات والألفاظ وأساليب التركيب والنطق.

وإذا نظرنا إلى اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية، بل الجوهر الذي يميز طبيعة الوجود الإنساني عن غيره من الكائنات الحية، فإننا نستطيع أن نتفهم موضوع قصور «القواعد» التي وضعها علماء اللغة نتيجة الجهد المحدود الذي بذل في استقراء مفردات اللغة وأنظمة تراكيبها وأساليب تعبيرها ونطقها. إذ لا يمكن لأحد أن يزعم بأنه قادر على استقراء اللغة بصورة شاملة وتامة....لا سيما في الامكانات المتوافرة في تلك العصور.

وإن مثل هذه الظاهرة هي ظاهرة عامة بين جميع اللغات الحيّة، ولا تقتصر على اللغة العربية. فنجد مثلا السماع يحتل المكانة الأولى في قواعد اللغة الانجليزية وبخاصة في مجال الإملاء واللفظ ... وكذلك في اللغة الفرنسية، نطقاً وإملاء، بل وفي مجموعات تصاريف الأفعال ... وهذا يعني وجوب حفظها كما هي، خارجة عن القياس أو التقنين. وأن ما يصدق على قواعد هذه اللغات من حيث المبدأ، يصدق على قواعد العربية. وقد رأينا أن الزجاجي قد أرسى هذا المنهج من حيث المبدأ منذ أكثر من ألف عام...ونحن نتوسع في فهم قوله: « وانما هذا في أفعال مسموعة، تحفظ ولا يقاس عليها» نستطيع أن نذهب إلى إمكانية النظر إلى العربية من حيث المبدأ على أنها تنضوى تحت تصنيفين رئيسيين. فهناك تصنيف تشمله قواعد قياسية شاملة، يصدق على كلّ جزئية من الجزئيات، وتصنيف آخر يحفظ ولا يقاس عليه.ونحن نعتقد أن جميع الإمكانات التقنية متوافرة لدينا، كي نحصي ما لا يقاس عليه من الشائع والمستعمل ونصنفها وفق

مستويات علمية محددة، وحصرها في جداول وقوائم وافية تعين المتعلم على الحفظ والفهم ...إلى جانب إثبات القواعد القياسية.

أماّ كيف يترجم هذا العمل العلمي الضخم إلى سلسلة من الكتب التعليمية وفق مستويات التلاميذ ومراحل التعليم، فإنه دور يجب أن يضطلع به فريق من علماء العربية وعلماء التربية وعلم النفس وعلماء الاجتماع وخبراء التقنيات الحديثة للوسائل السمعية والبصرية مستعينين أيضا بخبراء في اخراج الكتب المدرسية، على أن تكون جميع هذه الكتب وفي مختلف المستويات مشكلة شكلا كاملا.

وأخيرا فإن قضية العربية نحوا وصرفا ولغة، قد تخطت الآن حواجز شكل الحرف العربي وقضايا اللغة صرفا ونحوا واصطلاحات، بصورة رئيسية، وأصبحت قضايا العربية بالدرجة الاولى تخص سياسة التعليم واستيعاب تقنياته وأساليبه ونظرياته الحديثة. فقد حان الوقت كي تلتزم الأمة العربية في جميع أقطارها بسياسة سيادة العربية في أوطانها بأن تصبح لغة التعليم في جميع مراحله وبخاصة في الجامعات والمؤسسات العلمية العالية، وان تكون لغة البحث العلمي في جميع مجالات العلوم ولغة التقنيات الحديثة.

وإنه لمن الغبن ان تحمل العربية أوزار الناطقين بها. فالنحو عماد اللغة لا يمكن أن يفصل عنها واللغة تحيا بالاستعمال ولا تحيا ببطون الكتب.

والله الموفق للصواب

الاربعاء ١٩٨٦/١/٢٢

المصادر والمراجع

ابن جنّي — أبو الفتح عثمان بن جنّي/ اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد شرف.

— أبو الفتح عثمان بن جنّي /الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط/ ٢/ ١٩٧٩م.

ابن حزم — أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي/ الإحكام في أصول الأحكام، إشراف أحمد شاكر، القاهرة، ٢ ج.

— التقريب لحد المنطق، تحقيق احسان عباس، بيروت، ١٩٥٩م.

— مراتب العلوم (رسائل ابن حزم الأندلسي) تحقيق احسان عباس بيروت، ١٩٨٠م.

ابن الجزري — شمس الدين ابو الخير محمد بن محمد العمري، النشر في القراءات العشر، القاهرة.

ابن فارس — أبو الحسين أحمد بن فارس/ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى السويجي، بيروت، ١٩٦٤م.

ابن قيم الجوزية — أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية / مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والارادة، ط ٣، الاسكندرية، ١٩٧٩م.

ابن النديم — الفهرست، القاهرة، ١٩٧٩م.

ابن هشام — أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد الله ابن هشام الأنصاري، المصري/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢ ج.

ابو الفرج — علي بن الحسين أبو الفرج الاصفهاني، كتاب الاغاني،

ج١–٢٢ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠م.

الأفغاني – سعيد الأفغاني / من تاريخ النحو، بيروت.

الأنباري – كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد، الأنباري النحوي/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢ ج.

الأنصاري – أحمد مكي الأنصاري / نظرية النحو القرآني، ط ١ مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ.

الجرجاني – عبد القاهر الجرجاني/ دلائل الاعجاز، بيروت، ١٩٨٤ م.

جمال الدين – مصطفى جمال الدين / البحث النحوي عند الأصوليين، بغداد، ١٩٨٠م.

حسن – عباس حسن / اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط ٢ القاهرة.

الحموي – ياقوت الحموي / معجم الأدباء ح ١ – ٢٠ القاهرة.

خليفة – سهير محمد خليفة/تيسير النحو ٢ج، ط ٣، القاهرة، ١٩٨١م.

الخولي – أمين الخولي / مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط ١، ١٩٦١م.

الزبيدي – أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي/ الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة، عمّان.

الزجاجّي – عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي/ الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد بيروت، ١٩٨٤م.

الزمخشري – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري / المفصل في علم العربية، ط ٢، بيروت.

الساقي – فاضل مصطفى الساقي / أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، ١٩٧٧م.

سيبويه — أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر/ كتاب سيبويه، ٥ ج، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٩٧٧م.

السيوطي — جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ اقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦م.

— بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ ج تحقيق محمد أبو الفضل، ط ٢، ١٩٧٩م.

الصعيدي — عبد المتعال الصعيدي/ النحو الجديد، القاهرة، ١٩٨٢م.

ضيف — شوقي ضيف/ تجديد النحو، القاهرة، ١٩٨٢م.

— المدارس النحوية، القاهرة ط ٢، ١٩٧٢م

الطنطاوي — محمد الطنطاوي/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط ٢، ١٩٦٩م.

ظبيان — نشأة ظبيان/حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام، دمشق الشام، ١٩٧٦م.

عبده — محمد عبده/ أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، ١٩٧٣م.

عيادة — محمد ابراهيم عيادة/الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، الاسكندرية، ١٩٨٤م.

غالي — محمد محمود غالي/أئمة النحاة في التاريخ، ط١، جدة، ١٩٧٦م.

الغزالي — الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي/ المستصفى من علم الأصول، ج ١–٢ بغداد.

الفرّاء — أبو زكريا يحي بن زياد الفرّا (ت ٢٠٧ هـ) معاني القرآن، ج ١–٣، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، القاهرة، ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥م.

القفطي — جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف/ انباه الرواة على انباه النحاة، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

مبارك — مازن المبارك / النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ط ٣ بيروت ، ١٩٧٤م .

المرزوقي — أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١) / شرح ديوان الحماسة ، تحقيق أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط ٢ القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م .

مكرم — عبد العالم سالم مكرم/الحلقة المفقودة في تاريخ النحو ، الكويت ١٩٧٧م .

مصطفى — ابراهيم مصطفى / إحياء النحو ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

اليافعي — عفيف الدين أبو محمد بن عبد الله بن أسعد بن علي بن سليم بن فلاح الشافعي/مرآة الجنان ، تحقيق عبد الله الجبوري ، بيروت ، ١٩٨٤م .



فهرست الموضوعات

الصفحـــة